
كفاح الجريمة
بقلم


بقلم

تصويب

صحيفة	سطر	خطأ	صواب
١٥	٢٢	وو باته	وو ساته
٢٠	١٣	إلا	إلى
٣٣	٤	تتحلص	تتلحص
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٥٩	١٧	لجمة	[illegible]
٦٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٢٨	٢٣	أواه	أويه
١٢٩	٩	[illegible]	[illegible]

فهرست الكتاب

تابع الفهرست

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

لعل أكثر الذى حدا بى الى تسطير هذه الرسالة هو ما نعانيه من كثرة الجرائم فى مصر ـ أما لماذا سميتها « كفاح الجريمة » ـ فهذا راجع إلى أن استئصال الجرائم ليس بالأمر المستطاع .

وكفاح الجريمة كان ولا يزال فى مقدمة ما تعنى به الأمم وتبذل فى سبيله ما هو جدير بخطره من المجهود والتفكير ، إذ أن النظم العمرانية لا تقوم لها قائمة إلا إذا شيدت على دعائم الأمن والطمأنينة والتزام الناس جماعات وأفرادا حدود الشرائع والقوانين فيما يعملون .

ولم يشجعنى حقا على أن أعرض لهذا البحث الدقيق إلا خبرة السنين الطوال التى قضيتها فى العمل بين البوليس والسجون ـ وفى البوليس والسجون أصدق المراسح لتمثيل أخلاق الطبقات ونفسية المجرمين .

أضف الى ذلك ما نراه من بشائر الأصلاح فى العهد الأخير إذ نهضت الأفكار تنشد صالح الجماعة فى كثير من مرافق الحياة العامة ، وأخذت الهيئات المسئولة تنظر من جديد فى مبلغ كفاية النظم والقوانين المعمول بها لحاجات المجتمع المصرى وما طرأ عليه من التطور الحديث.

وما دام الحد من شرة الجريمة هو بيت القصيد من هذه الرسالة . فقد وجب علينا أن نوقف القارىء على مقدار يسير من تاريخها وتاريخ ما أعدته البشرية لها من عقاب ـ ثم ننتقل به بعد ذلك الى استقصاء

البواعث الحقيقية ، او بمعنى آخر الأسباب الأولية لانتشار الجرائم فى مصر علنا نوفق إلى ما يخفف من ويلاتها .

وإنى وان كنت قد بذلت من التفكير الشيء الكثير كى ألمس الصواب فيما أدليت به فى هذا السبيل من آراء . فهذا لايعنى أنى قد جئت بكل الآراء ـ والحقيقة بنت البحث . والناس مذاهب . ولكل وجهة هو موليها . وحسبى حسن النية وشريف القصد ـ والله تعالى يهدى للتى هى أقوم . وهو ولى التوفيق .

المؤلف

الباب الأول

الجريمة

الجريمة قانونا هي فعل ما نهى عنه القانون أو الامتناع عما أمر به وقرر له عقوبة مالم يكن ذلك لاستعمال حق من الحقوق أو تأدية واجب من الواجبات ؛ على أن يكون الفعل أو الترك منصوصا عليه فى القانون ـ وهى على العموم ظاهرة اجتماعية يتمخض عنها النزاع المستعر بين الناس غلوا منهم فى الحرص على الحيـاة والمال المقوم للحياة ، وشغفا بالغلبـة والسلطان ، وتنازعا على البقاء . وغـير ذلك من الغرائز والنزعات التى لزمت البشرية فى كل العصور .

والجريمة من أقدم ما نعلمه من تاريخ الآدمية . صحبتها من المهد ، وابتدأت بفتك ابن « آدم » بأخيه وكان منشأها الحسد - والإنسان حرب على أخيه الإنسان من سالف الزمان.

ولقد لعبت الجريمة فى التاريخ دورا خطيرا وحار الناس فى تصويرها ونظر كل فريق إليها بقدر ما يصيبه منها ، وكان لرجال الديانات قديما القدح المعلى فى هذا التصوير . فغالوا فى إنزال العقاب بكل من لم ينزل على ارادتهم حتى يكون لهم القول الفصل فى تسيير دفة الأمور بما تهوى أنفسهم ربما يشتهون ـ فقتل الهرة فى مصر كان من الجرائم الكبيرة التى يستحق مرتكبها أشد عقاب . وفى فرنسا كان القتل عقابا لمن يغطى رأسه ويمر أمام موكب دينى .

وها نحن لا نزال نرى فى الهند أن ذبح البقرة من الذنوب التى لا تغتفر فى نظر من يقدسونها .. كما أنه لاتزال بعض الأمم فى أواسط افريقيا ترى وجوب قتل الشيخ متى بلغ سنا محدودة ليستريح من آلام الشيخوخة التى نحترمها ونبر بها .. !.

وهكذا لايزال الناس مختلفين فى تصوير بعض الجرائم . لأن بعض الأعمال المباحة فى إحدى الممالك قد تجدها محرمة ومعاقبا عليها فى المملكة الأخرى.

والواقع أن النفس البشرية بالرغم مما يبهر أبصارنا فى هذا العصر من نور المدنية الحديثة لاتزال على جبلتها الأولى ، أمارة بالسوء ، نزاعة إلى الشر ، تواقة إلى الانتقام ، متشبعة بروح الأثرة ، جانحة إلى الطمع ، ساخرة بالفضيلة ... وكثيرا ما أدت هذه الغرائز الشريرة إلى الدمار ، والسقوط فى حمأة العدوان والبوار .

والحقيقة أن الانسان لن يعرف للعدالة معناها الجدير بها حتى يحب لأخيه مايحب لنفسه ، ويسعى لخير المجموع كما يسعى لشخصه ... وهيهات أن نرى ذلك على هذه البسيطة المخضب أديمها بدماء الأوزار والآثام .. !.

أنواع الجرائم

نحن لا يعنينا من أنواع الجرائم إلا مايقع منها فى مصر . وهذه الجرائم جميعها معروفة ومنصوص عليها فى قانون العقوبات الأهلى والقانون يحتم وجوب النص على الجريمة وما تقرر لها من عقاب .. ومن هنا نعلم ، قانونا لاعرفا ، أن كل ما ليس ممنوعا فهو مباح .. ويمكننا أن نسمى هذه الجرائم بالأسباب التى تبعث اليها عادة :

فجرائم القتل والشروع فيه . والحريق وتسميم المواشى واتلاف

المزروعات . متى وقعت عمدا . كانت الضغائن والثورات النفسية هي الباعث الأول عليها .. وتسمى بالجرائم الانتقامية .

وجرائم السرقة والتبديد ، والنصب والتزوير ، وهي التي تقع على المال وبسببه ، لا تنجم غالبا الا من طريق الأملاق ، والضيق المالى ، والعطل عن العمل ،وفساد الذمة .. ويعبر عنها بالجرائم المخلة بالشرف .

وهناك جرائم تجارة وإحراز المواد المخدرة التي تحدث بسبب الكسب الغير مشروع وضعف الأرادة ، وفساد التربية . والاستخفاف بما على الانسان من تبعات نحو نفسه وذويه ومواطنيه .. وغير ذلك من الجرائم التى لها أسبابها وظروفها مما لاتدعوا الحاجة الى تفصيله .

أسباب الجرائم

الواقع ان لكل جريمة سببا سابقا لها قد يختلف عن السبب الذى دفع الى الجريمة الأخرى . وهذا يرجع الى مايحيط بالمجرم عند ارتكابه لجريمته من ظروف وملابسات .

ويحدثنا علماء الجنائيات أن للجرائم أسبابا عامة ـ مثال ذلك الحالة الاقتصادية اذا سادت فى قطر من الاقطار فانها تبعث على الاكثار من جرائم السرقات والنصب والتبديد .. والمسكرات متى تفشت وسادت العقول تولدت عنها جرائم التعدى والعربدة تبعا لما لها من سيء الأثر على المجموع العصبي .. والقوى العقلية متى اختلت . فكم أخلت وأضلت ـ ولاختلاف الجو نفسه تأثير على نوع الجرائم التي يرتكبها السكان .. ففي المناطق الحارة تكثر الجرائم المخلة [illegible] . بينما تكثر في المناطق الباردة جرائم السرقات [illegible] . حيث يلجأ الحراس الى مخابئهم اتقاء البرد القارس .

وهؤلاء [illegible] على أساس أن الجريمة ليست نتيجة

لروح المجرم الخبيثة ، بل هى ظاهرة اجتماعية يبعث عليها مؤثران ممتزجان لاغنى لاحدهما عن الآخر : نفيسة المجرم النزاعة للشر ، والوسط الذى عاش فيه وأحاط به وأنشأه إنشاء .

ومما يجمل ذكره فى هذا المقام أن للسن دخلا كبيرا فى ارتكاب الجرائم أيضا . لأننا قد شاهدنا أن الشيوخ بصفة عامة أبعد الطبقات عن الوقوع فى حمأة الاجرام ، كما أن الشبان أكثر الناس وقوعا فى الخطأ وما يترتب على الوقوع فى الخطأ من ارتكاب الجرائم نظرا لما ينتاب الشباب من نزعات الجرأة والطيش ، والاستخفاف بالتبعات . ودليلنا على ذلك مالاحظناه من أن أكثر المسجونين المصريين هم بين العشرين والأربعين من العمر .. والشباب شعبة من الجنون .

ولحرفة المجرمين ضلع أيضا فيما يقدمون عليه من إجرام ، لأنهم يستعينون بالآلات التى يستخدمونها عادة فى صناعتهم لتنفيذ مآربهم من أقرب طريق .. وللتعليم أثر فى الجريمة، وان كان ذلك من طريق غير مباشر . كما هو المشاهد فى الممالك العربية . حيث يلجأ المجرم المتعلم الى استخدام طرق المكر السىء وأساليب الذكاء الشريرة .. وللزواج تأثيره على الجريمة كذلك ، اذ المجرم يميل الى العزوبة حتى يبقى فى حل من قيود الزواج اذا دفع فى الفخ ونجح به فى السجن . وللوراثة من غير شك بعض التأثير على جرائم ، لأن الأولاد يرثون أكثر صفات أبويهم إن لم يكن جميعها ، كما ان الطفل ينشأ من صغره مقلدا لهما فى كل ما يأتيانه من أعمال .

ولا تنس أن لأهل القرى جرائم قد لا يجرؤ على اقترافها أهل المدن [illegible] وللبيئة فى كلتا الحالتين دخل كبير فى التفريق بين المجرمين .

كثرة المجرمين

نحن لا نستطيع [illegible] من طريق الحصر

بحال ، ولكنا نستطيع أن نقف على ذلك من الوجهة التقريبية اذا ماعرفنا مالدينا منهم داخل السجون .

نحن نعلم أن المتوسط اليومى لعدد المسجونين المصريين فى نهاية سنة ١٩٣٥ قد نيف على الثلاثة والعشرين ألفا ، ونعلم كذلك أن السجون لم تضم بين جدرانها جميع المجرمين ، فاذا فرضنا أن مايقرب من ضعف هذا العدد قد ارتكبوا الجرائم ولكنهم لم يحبسوا لأن قضاياهم حفظت مؤقتا بالنيابة، أو برئت ساحتهم من القضاء لعدم كفاية الأدلة .. وان مثل هذا العدد لم تصل اليهم أيدى رجال الحفظ لأنهم مهرة فى طرق ارتكاب الجرائم وأساليب الافلات منها ، وأن مايقرب من ذلك أيضا لم يصل نبأهم الى مسامع رجال الضبط لحصول التوفيق بينهم وبين المجنى عليهم ، أو لاهمال بعض عمد ومشايخ البلاد فى التبليغ .. نعم .. اذا فرضنا هذا . وكنا فيما افترضناه بعيدين عن المغالاة - كانت النتيجة ان بالقطر المصرى أكثر من مائة الف من شياطين الأنس الذين يعيشون فى الأرض فسادا ، ويهددون الناس فى أرواحهم وأموالهم بارتكاب الجرائم على اختلاف أنواعها ، بين جناية وجنحة ، ظاهرة أو خفية ، ثابته او مشكوك فيها ، أى بنسبة ١٠ فى كل ١٥٠٠ نفس من السكان بما فى ذلك النساء والأطفال والشيوخ الذين هم أبعد الطبقات عن الجريمة . وهى نسبة ليست بهينه ولا يجمل السكوت عليها .

أنواع المجرمين

يرجع البحث فى أنواع المجرمين الى نصف القرن التاسع عشر عندما نهض علماء الجنايات ورجال الدين فى أوروبا ودرسوا حال المجرمين ونفسياتهم وكل مايحيط بهم . وقد نشأ عن دراستهم هذه علوم شتى تفرعت عن العلوم مذاهب عديدة ، أشهرها مذهبان :

(١) المذهب الطبيعي ..
(٢) المذهب الاجتماعي ..

فأما المذهب الطبيعي فقد أوجده الأستاذ لمبروزو مدرس الطب الشرعي بكلية تورين بايطاليا ، ويقول هذا المذهب بأن المجرم مضطر بطبيعته للأجرام ، أو لعلة خلقية أو جسدية . وعلى ذلك فالمجرمون مرضى والواجب هو علاجهم والاعتناء بصحتهم حتى لا يرجعون للجريمة ، ومن كان منهم بعيدا عن الشفاء حيل بينه وبين الأجرام .. وزعماء هذا المذهب يقسمون المجرمين الى خمسة اقسام وهي : ـ

(١) المجرمون بطبيعتهم ـ وهم الذين يميلون بغريزتهم الى الأجرام تبعا لتأثير الوراثة . وللواحد منهم مميزات قائمة به .. مادية ، ونفسية ـ فالمادية هي حدة النظر وجموده ، وبروز عظم الخدين . وضخامة الفكين ، وطول الوجه . وصغر الجمجمة ، وقصر القامة والجبهة ، ورقة الشفتين ، وأنحناء الأذنين ، وغزارة شعر الرأس . وبالجملة فمنظره يدل على الشراسة والوحشية ـ والنفسية هي عدم الأحساس ، وقلة النظر في عواقب الامور ، والأنانية ومحبة الذات ، والولع بالخمر والمكيفات ، والميل الى الشر .

(٢) المجرمون معتادوا الاجرام ـ وهم الذين يرتكبون الجرائم ضد المال كاللصوص والنشالين والمتشردين . ويعزى ميلهم للاجرام إلى تأثير البيئه التي يعيشون فيها ، وشدة الحاجة ، واستحكام البطلة . فالواحد منهم يحترف الاجرام كما يحترف الغير المهن الأخرى .

(٣) المجرمون بالصدفة أو اتفاقا ـ وهم الذين لا رادع لهم من نفوسهم عن ارتكاب الآثام ، لأنهم متى سنحت لهم الفرصة ووجدوا أمام المؤثرات الخارجية اندفعوا الى الجريمة من غير أن يقدروا نتائج أعمالهم . وذلك يرجع الى ضعف حواس الادراك لديهم .

" وإنه بينما يوجد حب الاجرام فى المجرم بفطرته عن طريق الوراثة ، وفى المجرم المعتاد بتأثير الوسط .. فان سبب اجرام المجرم اتفاقا يرجع الى عدم مقاومته لارادته وضبط عواطفه ضد المؤثرات الخارجية ، وقصر نظره فى عاقبة عمله ـ وهذا الفريق من المجرمين اما عصبيوا المزاج أو دمويون شديدو الاحساس . سريعوا التأثر ـ وهم يرتكبون جرائمهم عادة ضد النفس . ولذلك فانهم يوبخون ضمائرهم على ما فرط منهم عقب ارتكاب الجريمة .

(٤) المجرمون بشهواتهم ـ وهم الذين ليس الاجرام من طبيعتهم ، وهم ذووا ارادة وعزيمة ولكنهم عصبيوا المزاج ، يندفعون الى الجريمة بعامل الغضب وعدم ضبط العواطف ، حتى انهم بعد هدوئهم ورجوعهم لحالتهم الطبيعية يعضون بنان الندم على ما وقع منهم .

(٥) المجرمون المجانين ـ وهم الذين يجرمون بسبب خلل فى قواهم العقلية . سواء كان هذا الخلل أصليا ، أو طارئا عن سكر أو مرض عصبى .

ومن ذلك نستنتج أن وجه الشبه قريب بين المجرمين اتفاقا والمجرمين لشهواتهم ، لأنهم يرتكبون الجرائم بدوافع قوية لم يقووا على الثبات أمامهما

وأكبر الظن أن المجرمين بالعادة شعبة من المجرمين بطبيعتهم ، لأن الجريمة شنيعة على أى حال معنى ومبنى . فكيف يعتادها الانسان أو يركن اليها كما يركن الى العمل المألوف الا اذا كانت نفسه شريرة بفطرتها ، وان لديه استعدادا لقبولها . وفى وجدانه متسع لأوكارها .

ومما جعلنا نميل الى هذا الرأى ما شاهدناه من الطفرة فى أخلاق بعض المتهمين المفروض فيهم أنهم تربوا تربية حسنة بعد دخولهم السجن واختلاطهم بغيرهم من المسجونين بعد فترة من الزمان . لأننا نرى هذا البعض لا يلبث طويلا حتى تتبدل حالته النفسية وتظهر عليه أعراض معدومى الخلقة . ويأتى بعض الأعمال المنكرة التى لا يأتيها الا الأشرار من

ذوي السوابق ، فهو يتجر داخل السجن بالأشياء المحظور تداولها كالتبغ كما يتجرون . ويتحايل على المرض المصطنع فرارا من العمل المفروض عليه كما يتحايلون ، ويتفنن فى الكذب والرياء كما يفعلون . بينما معظم هؤلاء المتعلمين لا يؤثر فيهم وسط الاجرام أى أثر قل أو كثر . وأنهم يبرحون السجن كما دخلوه أول الأمر محتفظين بكل مامنحتهم الطبيعة من كرامة وأباء .

ونحن فوق ذلك نرى أن الاجرام كالمرض الوبائى ، الا أن الأول قد اختص بالنفوس والثانى قد اختص بالأجسام . فكما أننا نرى أن الأجسام التى أوتيت قوة من المناعة لا تصاب بالعدوى الوبائية ، كذلك النفوس القوية المطبوعة على الخير لا يؤثر فيها اختلاطها بالنفوس الشريرة .

هذا رأى علماء المذهب الطبيعى فى تقسيم الجناة قد علقنا عليه بما نراه . وهو مع ذلك منتقد من الباحثين ، لأنه قد جعل اهتمامه قاصرا على النظر فى حال المجرم دون البحث فى الظروف التى تحيط بنفسه ـ زد على ذلك ماثبت من أن كثيرا من المجرمين لا توجد عندهم تلك المميزات التى قيل بوجودها فى المجرمين بطبيعتهم . ومن جهة أخرى فان هذه العلامات توجد فى كثير من الناس المشهود لهم بطيب السيرة وحسن الخلق .

أما المذهب الثانى وهو المذهب الاجتماعى ، فيقول إنه اذا كانت الجريمة مرتبطة بالانسان ، فالانسان مرتبط بالوسط الذى يعيش فيه . ويقولون أن الاجرام يأتى بتأثير الظروف والأحوال التى تحيط بالمجرم ، ولا يسلمون بصحة المذهب الطبيعى من حيث تقسيم المجرمين .

ويقرر زعماء هذا المذهب الأخير أن تقليل الجرائم يأتى من طريق تحسين الحالة الاقتصادية ، وبث اليسر والطمأنينه فى الهيئة الاجتماعية ، وان المجرم كالمكروب الخبيث لا ينمو الا فى الأوساط الموبوءة .

وعندى أن الوسط لا يكفى لتكوين المجرم لأننا نشاهد أن الأشقاء

الذين تربوا فى بيئة واحده ، وتعلموا تعليما واحدا ، يختلفون فى ميولهم الأخلاقية اختلافا بينا ، فمنهم من ينشأ دمثا وديعا ، ومنهم من يسلك طريق الشر والاجرام .

ومثل المجرم فى نظرى وان كان تشبيها مع الفارق ، كمثل الحبة من الحنطة تحمل جنين الانبات ، ولكنك لاترى السنبل الغزير إلا اذا وضعتها فى التربة الصالحة لها وتعهدتها بالرى والتسميد .. فالوسط لايجعل من الانسان مجرما الا اذا كان هذا الانسان يحمل فى نفسه عناصر الجريمة .

والواقع أن طبيعة الانسان ، وتربيته وبيئته ، وما يحيط به من ظروف وأحوال ، كل ذلك له شأنه فى تكوين الجريمة . وان (فرى) كان مصيبا فى رأيه اذ رد الجريمة الى أسباب ثلاثة :

١ ـ الأسباب الطبيعية ـ وهى التى تتعلق بالزمان والمكان الذى ارتكبت فيه الجريمة كشدة الحر أو البرد .

٢ ـ الشخصية ـ وهى التى تأتى عن تركيب جسم الانسان وعقله وأعصابه وجنسه وعمره وما نشأ فيه من غرائز وعواطف قوية .

٣ ـ الاجتماعية ـ وهى مجموع العوامل المؤثرة على حياة الانسان من التربية أو الجهالة والثروة أو الفقر والمهنة أو العطل عن العمل .

وان هذه الأسباب الثلاثة ترجع الى عاملين أصليين .. عامل داخلى مصدره الانسان وما طبع عليه من شر ؛ وعامل خارجى منشأه الطبقة التى تحيط به والبيئة التى يعيش فيها .

صفات المجرمين

لقد تكلمنا عن صفات المجرمين وأخلاقهم كما رآها علماء المذهبين الطبيعى والجنائى . ولكن ماهى الصفات والأخلاق التى رأيناها رأى العين

وامتاز بها بعض المجرمين دون البعض الآخر ؟ .

لقد تصفحنا وجوه الآف من المجرمين فلم نجد مايؤيد صحة النظرية التى ذهب اليها علماء المذهب الطبيعى من أن للمجرمين بطبيعتهم صفات خلقية قائمة بهم مميزة لهم من غيرهم . وليس ببعيد أن يكون لمبروزو وأنصاره كانوا متأثرين فى حكمهم بمبدأ دروين فاختاروا للمجرم بغريزته الصفات الفطرية التى امتاز بها الانسان الأول فى عصر الهمجية الغابرة ، لأننا نجد من بين المجرمين على اختلاف انواعهم من أوتى وجها متناسق التركيب متناسب التقاطيع ، كما انك تقرأ من صفحة وجوه بعضهم مايدلك على دعة فى الاخلاق وخصوصا بين فريق الذين أجرموا لأرواء غلة الانتقام او اشباع شهواتهم بالادمان على المخدرات أو الشبان الذين اندفعوا الى الجريمة تحت تأثير شياطين الانس من اكابر المجرمين .

ومن هنا تعلم ان صفات الوجه والاعضاء لايدلان على نوع المجرم أو نفسيته كقاعدة أساسية يمكن التعويل عليها . وليس معنى ذلك اننا نبخس لمبرورو حقه فيما ارتآه من صفات المجرمين بفطرتهم ، لاننا قد وجدنا هذه الصفات حقيقة واقعة فى بعض المجرمين وخصوصا الذين اعتادوا الضرب والعربدة والسطو وقطع الطريق وقتل النفس بأجر .

وعلى ذكر صفات المجرمين يجمل بنا ان نتود للقارىء بمجمل ما بدا لنا من اوصافهم واخلاقهم فيما يلى :

اولا ـ أنك لاتستطيع أن تحدق طويلا فى أعين القاتلين لسرقة باكراه أو لمجرد الغدر مع سبق الاصرار أو لاسباب تافهة لاتبرر الاقدام على هذه الجريمة الشنيعة ، لانك تشعر كان شررا يتطاير من شعاع حدقاتهم، أو ان سيالا كهربائيا سلبيا قد سرى بينك وبين من تنظر اليه منهم . واذا كانت العين تدل على ماتكن نفس صاحبها ، فعيون هؤلاء المجرمين تشف

عن الكيد والميل الى الشر . وهم سريعوا التأثر والاندفاع الى العدوان على النفس ولأقل سبب .

أما وجوه القاتلين لأخذ الثأر او دفع العار والمدمنين على المخدرات فلا تختلف عن وجوه سائر الناس . وهم فى مجموعهم لا يميلون الى الكذب الا اذا رأوا ذلك من محض صالحهم ! ! ومن الصفات البارزة فى المدمنين الانانية وضعف الارادة .

ثانيا ـ اذا تصفحت وجوه اللصوص والمزوريين والمختلسين ظننت أنها قد غشيت براقع الخزى والعار . وهم ذووا جفون كسيرة ، كما ان بعضهم قد امتاز بضيق احدى العينين ، واكثرهم جبناء لا ينفضون على فريستهم الا من الخلف وعند سنوح الفرصة . وهذا الفريق من المجرمين يندفع بكلياته الى الكذب كما أن المكر السيء والحيل الغريبة من الصفات التى امتازوا بها . . وبعض اللصوص لا يخلو من خلة الذكاء وان كان لم يؤت نصيبا وافرا من العقل . . وهذا يؤيد قول بعض الباحثين الذين يقولون بان الذكاء شيء آخر غير العقل .

اما السارق الذى لم يتخذ السرقة الا بعد وقوعه تحت سلطان المخدرات فشخص عادى فى خلقه ، وان كان مستهترا عابدا لشهوته جاهلا بقيمة نفسه . ويظهر ان هذا الخلق كان نتيجة الانهيار الذى اصاب عقله من تأثير المخدرات . . وستعلم ايها القارىء بعد . مبلغ فتك المخدرات بالعقول

ثالثا ـ المجرمون ذووا السوابق والمترددون على السجون من وقت لآخر غير مستترين . ويمتازون عن غيرهم بكراهة العمل مهما كان بسيطا او محتملا . [illegible] شديد [illegible] الكسل ، والتفنن فى طرق الكذب والنفاق وغير ذلك فى [illegible] الكلام على العود للجريمة .

هذا وقد لاحظنا بصفة عامة ان اللصوص والمتشردين اصغر سنا من القتلة والسفاكين.

هذه بعض صفات كثير من المجرمين لم نذكرها ليؤخذ بها على علاتها لانها مجرد اعراض تصطحب عددا غير قليل منهم

والحقيقة أنه لا توجد صفات خلقية مميزة لكل نوع من انواع المجرمين، كما أن العلم لم يصل بعد الى اثبات ذلك بصفة قاطعة.

الاجرام والنفس

أن الاختبار يدلنا حقا ان الاجرام كامن فى نفس المجرم كمون النار فى الزند، ومتعلق بخلقه تعلق الروح بالجسد أو الماء بالعود. فسيرة المجرم فى الحياة، وميوله الشخصية، واساليب معاملته للناس، وما يحيط به من ظروف البيئة واحكامها. وما ورثه عن ابويه من اخلاق. كل ذلك متى درسناه حق دراسته، أضاء لنا السبيل لتحليل نفسيته ورده الى النوع الذى ينتمى اليه من شتى المجرمين...

فالقاتل والضارب والمعتدى بغير الحق كل أولئك من العصبيين الشريرين، والسارق والمزور والمختلس ومزيف النقود من الخادعين الماكرين، والمدمن على المخدرات والسكير والفاسق من عباد الشهوة المستهترين.

والحقيقة ان نفسية المجرم وسريرته ومبعث ميله للشر او الخير، كل ذلك كان ولا يزال من الرموز المعقدة، وان الانسان مخلوق عجيب ومغلق الاسرار، لأنه وان كان قد كرمه الله على كثير ممن خلق وفضله على جميع الحيوانات بنعمة النطق والعقل، الا أنه لا يزال متفق مع كثير من هذه الحيوانات فى صفاتها وما جبلت عليه من الطباع — ألا ترى أن من بين الناس من يشبه الحمار فى صبره وأناته. او السبع فى ثباته ووثباته؟ — كما أن من بينهم من يحاكى الثعلب فى مكره ودهائه. أو الثعبان فى سمه ولدغاته

ألا ترى أن الانسان يتفق مع الحيوان فى غرائز العطف على البنين والادخار للمستقبل والحرص على البقاء والدفاع عن النفس والخوف من الفناء ؟.

والخلاصة أن الانسان مخلوق وسط بين الكائنات ـ قد يرتفع بخلقه العظيم وصفاته الحميدة حتى يصل الى مصاف الملائكة ، أو يهبط بسفالاته وينحدر باجرامه حتى يصبح شرا من الدواب — وهذا التحول العجيب يرجع فى الغالب الى ماتحتويه نفسه أصلا من عناصر الخير او الشر — ولعل الشر قد وجد فى العالم ليدل على الخير ـ كما يدل قبح الوجه الدميم ـ على الوجه الوسيم.

هذا ماعن لنا ذكره عن الجريمة والمجرمين قد جئنا به اجمالا فما الذى أعدته البشرية للمجرمين من عقاب.

العقاب

لقد كانت الطبيعة هى المعلم الاول للانسان فى ضرورة توقيع العقاب على المذنبين والمجرمين كما تدل على ذلك الكتب السماوية والتاريخ القديم. فالطوفان كان جزاء قوم نوح لما كذبوه وسخروا منه. ونسف الارض بقوم لوط لما أسرفوا فى الفسق والفجور. وتفشى الامراض الوبائية كثيرا ماحصدت من الانفس البشرية من قدماء المصريين لكفرهم وتمردهم على بارئهم ـ غير أن الحكومات فيما مضى لم تكن تهتم الا بما يمسها من الجرائم، أما مايقع منها بين الافراد فلم يكن يعنيها كثيرا. ولذلك كان المجنى عليه يلجأ للانتقام ويأخذ الثأر لنفسه. ولم تكن هذه العادة قاصرة على الافراد بل تعدتهم الى الاسر فالقبائل. واخيرا فطنت تلك الحكومات الى خطر الجريمة ورأت أنها تهدد النظام الاجتماعى الذى قامت لصيانته على اعتبار

انها حلت فى ذلك محل الافراد كما يقول روسو « أن الحكومات اكتسبت حق العقاب بعقد اجتماعى أى بتعاقد الافراد حينما اجتمعوا وكونوا الهيئة الاجتماعية بنظامها الحالى » وكما يحدثنا بنتام « أن العقاب ضرورى لحماية المجتمع وحفظ النظام والأمن العام ، لأن الجريمة متى وقعت شعر كل من شاهدها أو سمع بها أن الجانى أصبح خطراً على الهيئة الاجتماعية . وأن كل فرد أصبح غير آمن على نفسه أو ماله . وأن هذا الجانى إن لم يعاقب عقابا رادعا عاد للجريمة وأصبح قدوة سيئة لسواه . »

فعقاب المجرم على هذا الاساس هو رد فعل صادر من المجتمع ضد مرتكب الجريمة ، وسواء كان العقاب بالقصاص من المجرم أو لردعه أو إبتغاء إصلاحه فهو يصطحب دائما باذى أو ألم يلحق بجسمه أو ماله .

ويدلنا البحث على أن عقوبات القرون الوسطى كانت متشبعة بفكرة الانتقام من الجانى بكافة طرق التعذيب الممكنة كالاحراق والصلب والتردية والقائه بين براثن الاسود وتقطيعه أربا وبتر بعض اعضائه .. وفضلا عن ذلك فان تلك العقوبات لم تكن تتناسب أحيانا مع الجرائم ، لأن القتل مثلا كان عقابا لمن يسرق ليلا فى القانون الرومانى القديم أو يحلف كذبا عند قدماء المصريين أو يسرق اكثر من شلن فى انجلترا حتى نهاية القرن الثامن عشر .. وبالجملة فالتحكم والقسوة وعدم المساواة كانت ضمن القواعد الاصلية التى بنى عليها عقاب المجرمين فى العصور الاول .. أما فى العصور الوسطى فكان المقصود من العقاب هو مجازاة الجانى على خطيئته تكفيرا لما احتمل من وزر دون المبالغة فى القصاص منه طبقا للتعاليم الدينية والاخلاقية التى سادت تلك العصور ... وقد استمر الحال على ذلك حتى جاءت الشريعة الاسلامية فعرفت الجرائم ووضعت لكل جريمة حدا وسوت بين طبقات الناس . فجعلت قطع اليد حدا للسرقة والرجم للزانى المحصن

والجلد لغير المحصن والقصاص فى الجروح وغير ذلك مما لا حاجة إلى تفصيله

هذا رأى الاقدمين فى عقاب المجرمين .. أما العصريون فانهم يختلفون عنهم كل الاختلاف ويرون عدم الالتجاء إلى العقاب البدنى على الطريقة القديمة كوسيلة للاصلاح ، وان كانت الروسيا حتى عهد الثورة البلشفية الأخيرة قد تمسكت ببعض العقوبات البدنية وجعلت تطبيقها قاصرا على الراشدين ؛ كما أن بعض العلماء الجنائيين فى انجلترا وفرنسا وايطاليا لا يزالون يرون ضرورة العود للعقاب البدنى على أن يترك ذلك لفطنة القاضى ، وأن يكون تطبيقه قاصرا على طبقة خاصة من المجرمين كالاحداث والمدمنين على المسكرات والمعتدين على الاعراض والذين مرنوا على جرائم الأتلاف والتخريب وما أشبه .. وحجتهم فى ذلك تتلخص فى أن هذا النوع من العقاب فيه زجر كاف وسريع الفائدة وأنه لا يترتب عليه انتزاع الفرد من بين عائلته وحرمانه هو والمجتمع من ثمرات عمله فى الحياة كما هو الحال فى العقاب بالحبس . وأن العقاب البدنى لا ينقص من قيمة المجرمين وخصوصا الطبقات الآنفة الذكر .

وجملة القول أن الافكار قد تطورت فى القرن الأخير نحو المجرمين وأصبحت الشعوب فى اوربا وغيرها تنشد الافلات من شرورهم بتهذيب نفوسهم وتعليمهم الصنائع داخل سجونهم بعد أن كانت تركن فيما مضى الى تعذيبهم والتنكيل بهم .. يدلك على ذلك ما يحدثنا به وزير الداخلية البريطانية ضمن خطبته التى ألقاها فى مؤتمر السجون الدولى سنة ١٩٢٥ عن هذا التطور بقوله : لقد مضى الوقت الذى كانت فيه الحكومات تزعم أنها قامت بواجبها نحو المجتمع متى قبضت يدها على المجرم ووضعته تحت الحرس الكافى . وهى تعترف اليوم بأن هذا [illegible] حيث أنه [illegible] ادخال السجين فى سجنه [illegible] على آدمى [illegible]

طويلا ـ وهذه المسؤولية هى معالجة هذا المجرم وتهذيبه ـ ولن تقوم هذه الحكومات بواجبها حقا حتى تخرج السجين بعد حبسه صالحا من الوجهتين الجسمية والعقلية للكفاح فى الحياة » ...

وعلى هذا الاساس نصت القوانين الحديثة على الجرائم وما يتناسب معها من عقاب . وادخلت النظم التهذيبية فى المحابس ، وأحاطت المجرم الصغير بصنوف من الرحمة ، ولم تقف بعض الامم الغربية فى إصلاح المجرمين عند هذا الحد ، بل أنشأت لهم الجمعيات الخيرية لمعونتهم بعد الافراج عنهم

ومهما يكن من شىء فعقاب المجرم وان رآه البعض غير متمش مع رغبات الانسانية الرحيمة فى بعض نواحيه فهو ضرورة أوجدتها الشرائع والقوانين لحماية الوادعين والأبرياء من عدوان الأشرار والاشقياء .. وهو أقوى الدعائم التى تشاد عليها صروح الحياة الهادئة المطمئنة .

العقاب فى مصر

يعاقب المجرمون المصريون طبقا للقانون الجنائى المعمول به . وهذا القانون قد مرت عليه فى التاريخ أدوار ثلاثة يحسن بنا أجمالها قبل الكلام على أنواع العقوبات المطبقة فيما يلى :

١ ـ الدور الأول ويمتد من عهد الفراعنة حتى الفتح الاسلامى ، يحدثنا ديودور الصقلى أنه كان لقدماء المصريين فى هذا العهد محاكم منظمة تنظر فى الخصومات التى تنشأ بين الأفراد جنائية كانت أو مدنية ، وان العقوبات التى كانت متبعة تتلخص فيما يأتى :

١ ـ كل من يحلف كاذبا أو يقتل حرا أو عبدا أو يرى من يقتل غيره ولا يتقدم للدفاع عن المجنى عليه مع قدرته على ذلك يكون عرضة للحكم عليه بالاعدام .

ب ـ قطع يد المزيفين لنقود الدولة والمزورين فى العقود والذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون فاذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .

جـ ـ قطع لسان من يفشى أسرار الدولة للعدو ، وقطع أنف الزانية ، وخصى من يغتصب المرأة الحرة . وضرب الزانى ألف عصا .

د ـ الوالد الذى يقتل ولده يجبر على معانقته للجثة ثلاثة أيام بدلا من الحكم عليه بالموت .. أما الابن الذى يقتل أباه فتبتر أصابعه ثم يوضع على القتاد ويحرق حيا .

هـ ـ من اتهم انسانا زورا عوقب بذات العقوبة التى كان يحكم بها على المتهم فيما لو ثبتت عليه الجريمة .

هذا ولم يكن من الجائز قتل الحبلى حتى تضع حملها ...

وهذه العقوبات تدلنا فى مجموعها على أن قدماء المصريين قد راعوا فى تطبيقها أن يكون الجزاء من جنس العمل ، الا أنهم قد غالوا فى عقاب الحالف كذبا . ويظهر أن ذلك راجع الا ما كان معروف عنهم من شدة تقديس الآلهة التى كانوا يحلفون بها طبعا .

وقد استمر الحال كذلك حتى جاء الفتح المقدونى ثم الرومانى فتلاشت هذه الاحكام واستعيض عنها بشريعة الفاتحين .

٢ ـ الدور الثانى ـ ويبتدىء من الفتح الاسلامى حتى ولاية محمد على باشا ، وكانت الشريعة الاسلامية هى المتبعة ، وكان عقابها إما حدا أو تعذيرا . فأما الحد فهو الذى نص عليه لكل جريمة كقطع يد السارق ورجم الزانى المحصن وجلد غير المحصن ـ وأما التعذير فقسمان ، أحدهما حق لله وواجب على الامام تنفيذه ، ولا يحل له تركه . والثانى هو حق العبد كالقذف ، ويتوقف على دعوى يقيمها المجنى عليه .

٣ ـ الدور الثالث ـ ويبتدىء من ولاية محمد على باشا على مصر حيث

وضع قانونا أسماه قانون الفلاح فى سنة ١٨٢٩ م ، وذلك لنظام دفع الضرائب والنزاع على الحدود والرى وغيرها . وفى عهد سعيد باشا صدر القانون الهمايونى ونظم شروط الخدمة فى الحكومة فضلا عما جاء فى القانون الاول - وفى سنة ١٨٦٣ م انشئت المحاكم الاهلية وصدر قانون العقوبات الاهلى المأخوذ من القانون الفرنسى . وفى هذا الوقت بدىء بتنظيم الادارة والقضاء فى مصر على الاساليب المتبعة فى الممالك الغربية ، والغى العمل باحكام الشريعة الاسلامية .

وفى سنه ١٩٠٤ استبدل قانون العقوبات الاهلى بآخر وهو القانون المعمول به فى الوقت الحاضر . وهذا القانون قد روعى عند سنه أن يكون منطبقا على النظريات الحديثة التى ترى بأن الغرض من عقاب الجانى هو الجزاء العادل المحدد بالفائدة التى تعود منه ، وأن العقاب يجب أن يكون متناسبا مع الجريمة ومانعا من العود اليها باصلاح المجرم .

وهذه النظرية ترمى الى فكرتين : إحداهما معنويه وهى العدل ، والاخرى سياسية وهى الفائدة التى تجبى من العقاب باصلاح السجين . ومن أجل ذلك اصبحت السجون كمعاهد تهذيبية صناعية لتقويم أخلاق المجرمين وتلقينهم الصنائع كى يرتزقوا منها بعد اطلاق سراحهم .

ويشترط فى العقوبة أن تكون مقررة بنص فى القانون من حيث نوعها وحدودها ، وأن يكون ضررها على الجانى أكبر من الفائدة التى عادت عليه منها لتكون زاجرة له ومانعة للغير من الاقتداء به . وان تكون على قدر الامكان مهذبة للمجرم ، وذلك بالنظر اليها كوسيلة لاصلاحه لا غاية للانتقام منه . وان تكون قابلة للتجزئة ، أى أن يكون لها حدان أدنى وأقصى حتى يتمكن القاضى من التصرف فيها بالحكم على الجانى بقدر ماجاء من نكر وأحيط به من ظروف . وأن تكون شخصية للجانى نفسه فلا توقع على من سواه من أقاربه أو ورثته كما هو الحال فى المسائل المدنية .

أنواع العقوبات

تنقسم العقوبات فى مصر إلى أنواع عديدة . فمن حيث وجوب النطق بها فى الحكمة وعدمه الى أصليه وتبعيه وتكميليه . ومن حيث نوعها الى بدنيه ومقيده للحرية وأدبيه وماليه . ومن حيث الجرائم إلى عقوبات الجنايات والجنح والمخالفات .

ونحن لا يعنينا من هذه الأنواع الا التى لها علاقة بهذا البحث ، وهى العقوبات البدنية التى هى الاعدام والتأديب الجسمانى للمجرم الصغير ، والمقيدة للحرية وهى الاشغال الشاقة والسجن والحبس بنوعيه ومراقبة البوليس . واليك البيان :ـ

١ ـ الاعدام ـ هو العقوبة الجسدية الوحيدة الباقية من العقوبات الجسدية التى كانت تستعمل قديما ؛ ولقد اصطدمت بكثير من الاعتراضات فى القرن الثامن عشر بحجة ان حياة الانسان مقدسة وليس لأحد أن يقضى عليها حتى ولا الهيئة الاجتماعية . والظاهر أن هذا الاعتراض كان منشأه تطبيق هذه العقوبة على جرائم لا تتفق مع شدتها . حتى لقد كان فى انجلترا نحو مائتى جريمة يعاقب مرتكبوها بالاعدام . ولكنها تلاشت بالتدريج وأصبحت قاصرة فى معظم القوانين على جرائم القتل عمدا والثورة ضد الحكومات وغيرها مما يترتب عليها خسارة فى الأنفس .

ومما هو جدير بالذكر أنه لا يزال بين الناس من يعترض على بقاء هذه العقوبة . ويلوح لنا أن العاطفة الجامحة أكبر دخل فى هذا الاعتراض . [illegible] [illegible] [illegible] حقا الا أن تتألم وتتقزز نفسك عندما تتصور ان آدميا حيا يساق [illegible] [illegible] الى ساحة الموت . مع ما فى الموت من رهبة ، ويصبح بين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] جثة هامدة . ولكنك متى علمت أن هذا الآثم قد قتل بالأمس نفسا زكية بغير نفس ولأسباب لا تبرر الأقدام

على هذه الجريمة الشنيعة ، هدأت أعصابك وطابت نفسك واطمأن خاطرك لاقامة العدل والقصاص من هذا الأثيم . فكيف يكون شعورك اذا علمت أن من بين القاتلين من يقتل غير واحد ، أو لأتفه الأسباب ، أو يمثل بالقتيل أبشع التمثيل ؟ . وان من بين القتلى ظلما من يذر من بعده ذرية ضعافا ، وأطفالا يتما ، وزوجة محزونة ، وأما ثكلى ، ودارا قد حل بها الخراب بعد أن كانت عامرة ، وشملتها الكآبة بعد أن كانت مرحه !.

ومن هنا يتبين لك أن المطالب بابطال عقوبة الأعدام فى الحقيقة لم يشهد من المأساة الا فصلها الاخير - وهو الفصل الذى يساق فيه المجرم الى المشنقة أو المقصلة ، ولكنه من غير شك لن يتردد فى تغيير رأيه اذا ساقته المقادير ولو مرة واحدة ، ورأى رأى العين كيف يتربص الانسان بأخيه الانسان الدوائر حتى اذا ظفر به انقض عليه فى غير رحمة انقضاض الوحش الضارى .

وكان الشنق فى مصر ينفذ علنا وفى إحدى الميادين العامة حتى سنة ١٩٠٤ غير أنه قد اعترض على هذه العلانية بحجة أن هذه العقوبة قد تصبح على مر السنين مألوفة لدى الجمهور ، وتفقد الرهبة المنشودة منها ، ولذلك أصبحت تنفذ سرا فى حجرات خاصة داخل السجون - ومع ذلك فلا نصار هذه المدرسة ناهضون لا يزالون يرون فى إعدام القاتلين علانية تحقيق العبرة فى نفوس النظارة ، على أن لا يكون من بين هؤلاء النظارة النسوة أو صغار السن . وهم يستندون فى تعزيز آرائهم الى أن الاحكام التى تصدر بالشنق فى مصر ليست بالكثرة التى يترتب عليها فقدان الرهبة أو الاستخفاف بمناظر الموت . وأن القرآن الكريم من جهة اخرى قد حض على هذه العلانية عندما نص على اقامة الحد فى الزانى والزانية حيث قال « وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين » - وجريمة الزنا كما لا يخفى أقل شناعة من

جريمة قتل النفس عمدا ـ ويذهب البعض الى أن قتل القاتل علناً فيه شفاء لصدور الموتورين من أهل القتيل وعشيرته . وفيه تهدئة لخواطرهم ، وأنه مع ذلك يحمل فى معناه إشعارا عمليا للمجتمع بقوة القانون وسلطانه .

ومن المفكرين من يرى أن تنفيذ الاعدام فى مصر بحالته الحاضرة اجراء لاغبار عليه ، غير أنه من المستحسن أن يشهده فريق من المجرمين ذوى السوابق العديدة والمتهمين فى الحوادث الخطيرة

والواقع أنه لم يبق لهذا الاعتراض لدينا محل . لأن القانون المصرى لم يقرر عقاب الاعدام الا فى جنايات القتل العمد مع سبق الاصرار أو بالسم أو المقترن بجريمة أخرى وغيرها من الجنايات الجسيمة . ولأن هذا القانون قد أحاط المتهم المعرض للحكم عليه بالاعدام وما هو دون الاعدام بسياج منيع من الضمانات . فهو يدافع عن نفسه ماشاء له الدفاع أمام النيابة ثم أمام قاضى الاحالة ، ثم أمام محكمة قوامها ثلاثة من المستشارين الذين مارسوا القضاء زمنا طويلا ، ويعين لهذا المتهم محام للدفاع عنه إن لم يتيسر له ذلك ، وله أن يطعن فى الحكم بطريق النقض . وفى النهاية لا ينفذ فيه حكم الاعدام الا بعد أخذ رأى المفتى . ومع كل ذلك فكثيرا ماتستعيض المحاكم عن عقوبة الاعدام بالأشغال الشاقة متى رأت من ظروف الحادثة وحال المتهم مايدعو الى الرحمة ـ أضف الى ذلك أن تجربة الغاء عقوبة الاعدام فى بعض الممالك قد آلت بالفشل

ولماذا نذهب بك بعيدا !.. أليست عقوبة الاعدام فى مصر قائمة ومع ذلك فان الصحف اليومية لاتخلو يوما من ذكر أنباء القتل المروعة ، وان اغتيال الأرواح يقع لدينا نهارا وفى جرأة ، وان الاحصائيات القضائية تحدثنا أن أكثر الجنايات وقوعا بين ظهرانينا هى القتل العمد والشروع فيه؟..

يقول بعض الناظرين أن الانسان قد يحكم عليه بالاعدام خطأ ولا

يعرف هذا الخطأ الا بعد التنفيذ. ولكننا فى الحقيقة لا نكاد نعثر على هذه الحال الا نادرا، أو فى جوف الأقاصيص، وهى لا تنجم غالبا الا نتيجة لحبك حبائل الكيد والتلفيق من خصوم المتهم - ومتى خلت الدنيا من ضحايا الكيد والتلفيق؟. وهل من المنطق أو العدل أن نقلب وضع الأشياء فنجعل للنادر حكما، ونقدم على أبطال عقوبة تحمل فى معناها الزجر الكافى وتشعر فى ذات الوقت بالمساواة بين الناس، فنعرض بذلك حياة المجتمع للفوضى، ونضع أمنه وسلامته تحت رحمة المجرمين؟..

ومما يلذ سماعه فى هذا المقام أن مشرعا حصيفا سئل عن أبطال عقوبة الاعدام فقال «رأى سديد - ولكن على القتلة أنفسهم أن يبدأوا بالكف عن اغتيال الأنفس».

والخلاصة أن الانسان ليس جديرا بأن ينعم بحياته متى كانت حياته خطرا على المجتمع، لأن حياة المجتمع من غير شك أولى بالرعاية والعناية من حياة الفرد. فما بالك بالفرد الأثيم - ألا إن النفس بالنفس. والقتل أنفى للقتل. «ولكم فى القصاص حياة ياأولى الألباب».

هذا وينفذ الاعدام فى مصر وانجلترا والنمسا والمجر بالشنق. وفى فرنسا والمانيا والبلجيك بقطع الرأس بآلة حاده سريعة. وفى بعض الولايات الامريكية بالتيار الكهربائى. ولا ينفذ الاعدام على الحامل حتى تضع حملها، ولا فى يوم عيد أهلى أو خاص بديانة المحكوم عليه.

ومما يجدر بنا ذكره فى هذا المقام أن المحكوم عليهم بالاعدام يقضون بالسجون قبل تنفيذ الحكم فيهم فترة قد تزيد أحيانا عن الثلاثة أشهر حتى يبت فى أمرهم بواسطة النقض والابرام. ونظام السجون يقضى بوزنهم اسبوعيا للتأكد من أن حالتهم الصحية تسير سيرها الطبيعى. وقد لوحظ أن أكثرهم يزيد فى الوزن. وهذه ظاهرة قد تبدو غريبة لأول وهلة. وقد

حار الباحثون فى تأويلها حتى ذهب بعضهم الى أن هذه الزيادة ترجع الى جنون وقتى يصاب به المحكوم عليه بالأعدام إثر سماعه الحكم عليه . ولما كان المجنون يأكل بشهية وينام ملء جفنيه ولا يفكر فى شىء ، فهو والحالة هذه معرض لتقدم الصحة وزيادة الوزن .

والذى نراه أقرب الى التصديق بعد دراسة نفسية بعض المحكوم عليهم بالاعدام أن هذه الزيادةترجع الى هذه الأسباب : ـ

أولا ـ ان أكثر المحكوم عليهمبالاعدام متهمون فىجرائم القتل العمد مع سبق الأصرار أو الترصد ، وان الانتقام هو الباعث الأول الذى دفع الواحد منهم الى ارتكاب جريمته ، وانه قبل أن يجيب داعى نفسه كثر ماتألم وفكر ، وسهر ودبر ، حتى ظفر بخصمهففتك به . وهو يشعر شعورا ذاتيا اذ قتل عدوه أنه قدأشبع شهوته ، وقضى وطره ، ونال مأربه . ولذلك تجده بعد فعلته هذه ينتهى الى حالة نفسية غريبة . قد غشيها سكون النفس بعد ان كانت ثائرة . وخمود الفكر بعد ان كان مستعرا . وكثيرا مارأينا البشر يعلو وجوه البعض منهم وخصوصا أولئك الذين قتلوا دفاعا عن العرض أو أخذا بالثأر . بل ان الواحد منهم ليفخر أحيانا بأنه الوحيد دون أفراد عائلته الذى وفق الى غسل الاهانه التى لحقت به وبعشيرته ، وأغلب هؤلاء على ماشهدنا من سكان الصعيد .

ثانيا ـ ان المحكوم عليه بالاعدام آدمى قد وطن النفس فى الغالب على استقبال الموت ـ وماذا بعد الموت ؟ .. اذن هو مضطر بحكم مركزه الدقيق أن لايستسلم للآمل والرجاء . وما فى الرجاء من عناء . فهو قد طلق الدنيا وما فى الدنيا من تفكير واحمال للهموم . وهو قد سار بسفينة الحياة حتى قذفته الى ساحل اليأس . وفى اليأس راحة ـ ومن المحكوم عليهم بالاعدام من اذا سألته كيف تزداد صحته جودة فيجيبك ان الحكم الذى صدر ضده

مقدر عليه أزلا . وليس في وسعه ان يفلت من قبضة القدر . فعلام يجهد فكره في أمر مفروغ منه ؟ .

ولماذا نذهب بك بعيدا . الا نرى الجندى اذ يدفع به الى ساحة القتال وقد شمله المرح !! . مع أنه قد يكون ضعيف الأمل في النجاة من الموت — فالمسألة هي في الواقع مسألة يأس وذهول قد انتقلا بصاحبهما من حياة الصخب الى حياة الاستقرار . وان كان استقرارا مشوبا بأشباح الفناء .

ثالثا — أكثر المحكوم عليهم بالاعدام من الطبقات الفقيرة العاملة الكادحة التي الفت خشونة العيش . وهي تبعا لفقرها وبحكم بيئتها لا تطعم عادة الأطعمة الدهنية أو تنام النوم الكافي أو تركن الى الدعة والسكون . فهي دائما في حركة ، ومن كان هذا شأنه في الحياة ، قل ان تراه بدينا أو مكسوا بكتل اللحم والشحم .

فاذا مادخل الواحد منهم السجن قلت حركته ، ونام ملء أجفانه ، وتناول غذاء السجن في مواعيده المنتظمة . وطعام السجن كما لا يخفى غني بالمواد النشوية التي تزيد الجسم بسطة وبناء .

أضف الى ذلك أن السجون لا تحول بين المحكوم عليه بالاعدام وبين ما تشتهيه نفسه من الأطعمة الأخرى . وتصرح له بالتدخين إن كان من المعتادين عليه

ومن هنا يمكنك أن تستخلص ان نظام الحياة التي يحياها المحكوم عليه بالاعدام في سجنه ، مضافا اليها ما تقدم من العوامل من شأنها أن تزيد في وزنه .

هذا ولا يفوتنا أن نذكر أن من بين المحكوم عليهم بالاعدام من يصاب إثر الحكم عليه بالضعف والهزال ، وهذه الحال نشاهدها في الغالب في المجرمين بالصدفة . وهم الذين ليس الاجرام من طبيعتهم كما قدمنا ولكنهم مصابون

بآفات عصبية حادة . ومن سليقتهم الاندفاع من غير ترو أو تدبر في العواقب ، ولذلك كان لوخز الضمير أعمق الاثر في كآبة نفوسهم . وهزال أجسامهم .

واذا كان من بين المحكوم عليهم بالاعدام من يتقدم للمشنقة في غير وجل ، فان من بينهم من يدفع اليها دفعاً وقد خارت قواه ، وتراخت أعصابه ، وتداعت أعضاؤه ، أو خر مغشيا عليه أحيانا ـ وقد يكون أشد المجرمين بغيا على الناس . أضعفهم أمام جلال الموت وقضائه الذى لامرد له .

٢ ـ أما عقوبة التأديب الجسمانى للمجرم الصغير فهى قاصرة على تأديب الغلمان الذين لم يتجاوزوا سن الخامسة عشر . وهى تنفذ بعصا رفيعة كما أنها لاتزيد عن أربع وعشرين جلدة .

٣ ـ الأشغال الشاقة ـ وهى تشغيل المحكوم عليه مقيدا بالحديد فى أشق الأشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت مؤبدة ، أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة ، ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمسة عشر سنة الا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا كالعود . اذ يجوز مضاعفة الحد الأقصى للعقوبة بشرط أن لاتزيد عن عشرين سنه . والواقع أن تأبيد هذه العقوبة أسمى لاحقيق ، حيث يجوز الافراج عن المحكوم عليه بها بعد مضى عشرين سنة كما هو منصوص عليه فى المادة ٩٦ من لائحة السجون .

٤ ـ السجن ـ عقوبة السجن هى وضع المحكوم عليه بها غير مقيد بالحديد فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ، ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمسة عشر سنة الا فى الأحوال الخصوصية

المنصوص عليها كالعود فى الجنح حيث يجوز مضاعفة الحد الأقصى . على الاتزيد مدة السجن عن عشرين سنة ، وابدال عقوبة الاعدام بالاشغال الشاقة أو السجن للمجرم الصغير . .

٥ — الحبس — هو وضع المحكوم عليه فى أحد السجون المركزية أو العمومية المدة التى حكم بها عليه ، بشرط أن لاتنقص عن أربع وعشرين ساعة ، ولا أن تزيد عن ثلاث سنوات الا فى أحوال مخصوصة نص عليها القانون .

والحبس نوعان :حبس مع الشغل ، وحبس بسيط . فالمحكوم عليه مع الشغل يشتغل داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تعينها الحكومة ، وهى كالتى يشتغل فيها المحكوم عليه بالسجن . أما المحكوم عليه بالحبس البسيط فلا يشتغل الا برغبته . وقد أوجب القانون الحكم بالحبس مع الشغل فى السرقات والشروع فيها واخفاء المسروقات والاختلاس وتسميم المواشى واتلاف المزروعات وتقليد المفاتيح وغيرها .

هذا وقد دل الاختبار على أن العقاب بالحبس بمدد قصيرة لا تتجاوز الثلاثة شهور مضر بالمحكوم عليهم لأنه فضلا عن أن هذه المدة لاتكفى لردعهم . فانها قد تؤدى ببعضهم الى العودة لمعيشة السجن وزوال الرهبة من نفوسهم وافساد اخلاقهم بالاختلاط مع غيرهم من المجرمين . ولذلك رؤى اعفاء من يحكم عليه بالحبس البسيط بهذه المدة من دخول السجن اذا طلب تشغيله خارجا عنه بدلا من التنفيذ عليه . وبهذا يطلق سراحه ويلحق بأى عمل يدوى أو صناعى من غير مقابل لاحدى جهات الحكومة أو المجالس البلدية ، على أن يكون قادرا على ادائه فى ست ساعات يوميا .

وفى كل الأحوال تحتسب مدة الحبس الاحتياطى مما يحكم به على المجرم .

٦ ـ مراقبة البوليس ـ هى العقوبة التى يترتب عليها الزام المحكوم عليه بجميع الاحكام المقررة فى القوانين الخاصة بها .

ويخضع لنظام مراقبة البوليس من يحكم عليه بها لعقوبة تبعية او تكميلية بمقتضى أحكام قانون العقوبات ، ومن يفرج عنه تحت شرط من المسجونين لحسن سلوكه فى السجن . وكذلك من يحكم عليه بالمراقبة لتشرده أو الاشتباه فى سلوكه طبقا للقانون نمرة ٢٤ الصادر فى يونيه سنة ١٩٢٤ .

ومما تقدم يتبين لنا أن العقوبات المقيدة للحرية هى العقوبات السائدة فى مصر وغيرها للقصاص من المجرمين . وذلك بحبسهم داخل السجون التى يجدر بنا أن نتناولها بالبحث اجمالا فيما يلى .

السجون

سارت السجون فى الزمن الغابر مع عقاب المجرمين قديما جنبا الى جنب ، فكما أن العقاب كان أليما وشنيعا ، كذلك السجون كانت كآبة ووحشة وظلاما . وكان انشاؤها بقصد الانتقام من الجانى بكافة طرق التعذيب الممكنة كالسجن الذى بناه سرفيوس توليوس فى سنة ٥٧٨ ق. م .. هذا السجن الذى كان محاطا بجدر سميكة . ومقببا بعقد من الاحجار . ذا فتحة واحدة للاعلى ، ينزل منها السجين ليأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت . وسجن يوسف عليه السلام الذى حبس فيه فى القرون الأولى بأمر عزيز مصر . وسجن الباستيل الذى أنشىء فى فرنسا فى النصف الاخير من القرن الرابع عشر كقلعة حربية ثم صار بعد ذلك معتقلا لمن يناوى الحكومة الفرنسية من الرجال البارزين . ثم تدرج على مر الايام حتى أصبح

سجنا عاديا واستمر كذلك حتى هدمته الثورة الفرنسية فى ١٤ يوليه سنة ١٧٨٩ . وهذا السجن كان مكونا من ثمان طبقات أشدها إيلاما للنفس تلك التى كانت مبنية تحت الارض لانها كانت متشبعة بالرطوبة ومحرومة من الضوء . وكانت مخصصة للمحكوم عليهم بالاعدام . وكانوا يطلقون على غرف هذه الطبقة (زنازين) . ولم يبطل استعمالها الا فى عهد لويس السادس عشر

وأشهر أنواع الفظائع بصفة عامه كانت ترتكب فى سجون أسبانيا وأيطاليا ـ يدلك على ذلك أن السجون الايطالية التى أنشئت فى عهد غاليزو الأول كانت عبارة عن حجرات صغيرة بعضها فوق بعض . وكانت هذه الحجرات ضيقة بحيث لا يستطيع السجين الوقوف فيها ويضطر إلى قضاء المدة المحكوم بها عليه جالسا

ويحدثنا شارلس دكنز أن بعض السجون الايطاليه لزيادة التنكيل بالمحبوسين قد بنيت كذلك تحت الارض وعلى مقربة من الموانى ليكون جوها رطبا ، فضلا عما هو مخيم فيها من الظلام . وان هذه السجون كانت محرومة حتى من العناية الصحية بمن يمرض من المسجونين .

والسجون القديمة على وجه الاجمال لازالت آثارها موجودة حتى اليوم كسجن الدوجات فى البندقية وسجن السبعة بروج فى الاستانه

وكانت السجون متعددة بتعدد السلطات مثل سجون القسس التى أنشئت فى القرن الرابع . وسجون الاقطاعيات التى وجدت فى القرن التاسع بعد الميلاد . وكان كل منها تابعا لمن أنشأه وخاضعا لسلطانه

ولم تكن السجون فى الزمن القديم معدة لأن يقضى فيها السجين مدة محدودة كما هو الشأن الآن . يدلك على ذلك أن الرومان لم يلجأوا للسجن الا كوسيلة لمنع المجرمين من الهرب

وفى نهاية القرن الخامس عشر أخذت غلظة المعاملة فى السجون الأوروبية تخف وطأتها وبدىء بسن العقوبة بالأشغال الشاقة . ومع أن هذه العقوبة قاسية . فانها كانت تعتبر فى ذلك العهد رحمة لمن يحكم بها عليهم اذ كان يصرف لهم فى سجونهم على الأقل الأغذية التى تقوم باود حياتهم بعد ان كان البعض منهم يموت جوعا ـ وفى سنة ١٥٦٠ ميلادية صدر أمر فى أول عهد شارل التاسع ملك فرنسا بأن تكون السجون مأمونة . وان لا تبنى تحت الأرض ـ وفى سنة ١٥٨٥ فى عهد هنرى الثالث الذى خلف شارل التاسع صدر أمر آخر بتقديم الخبز والماء للمسجونين على نفقة الحكومة .

وفى نهاية القرن السادس عشر طلب رجال الدين فى أوربا إصلاح المجرمين من طريق حبسهم . وأن يكون السجن أداة للتهذيب والاصلاح . وأول سجن انشىء كثمرة لهذه الفكرة الدينية كان فى امستردام ، غير ان كل مسجون كان يوضع فى غرفة منفردا ويكلف بعمل يومى عادى .

وفى أوائل القرن السابع عشر كان فى كل مدينة من مدن هولاندا سجن انفرادى ، ثم اتبع هذا النظام فى ايطاليا ثم النمسا وفى سنة ١٦١٤ طلبت جمعية طبقات الأمة الثلاث المنعقدة فى أول عهد لويس الثالث عشر الغاء السجون الخصوصية ، وان يكون استجواب المتهمين فى أربع وعشرين ساعة بعد القبض عليهم . . .

وفى سنة ١٦٣٠ قام العالم الانجليزى هوارد بعدة سياحات فى أوروبا زار سجونها وتفقد انظمتها وسوء حالة المسجونين فيها . ومع أن هذا الرجل كان ضئيل الرزق الا أنه كرس حياته لخدمة الانسانية من طريق اصلاح السجون . وقد ألف فى ذلك عدة كتب . ولما سافر الى لشبونة لمعاونة المنكوبين هناك أسره الفرنسيون وأودعوه سجن برست فرأى

بعينى رأسه مايعانيه المسجونون من الآلام . فلما أفرج عنه اثار الرأى العام الاوروبى وخصوصا الانجليزى ضد مفاسد السجون فى فرنسا ، واستمر فى حملاته المتكررة حتى حصل على اقرار نظام الافراج المؤقت بالضمان بواسطة البرلمان . وتتخلص آراء هذا العالم فيما يلى :

(١) ـ ان السجين يجب ان يعيش فى جو صحى وأن يتناول الغذاء الكافى حتى اذا ما أوفى مدة حبسه خرج الى المجتمع كعضو صالح للانتاج .

(٢) ـ التفريق فى نظام السجن بين المحبوسين الذين هم تحت التحقيق والمحكوم عليهم

(٣) ـ تعليم المسجون إحدى الصنائع ولو كان ذلك على غير إرادته

(٤) ـ جعل السجن الانفرادى القاعدة الأساسية للعقاب ، مع تخفيف ماينجم عنه من مضار بالتعاليم الأدبية والدينية

ولقد كان لهوارد هذا أكبر الفضل بعد ذلك فى تحسين حال السجون فى انجلترا وايطاليا وروسيا وأمريكا وهولاندا . وقد قام على أثره فى هذه النهضة بنتام الانجليزى وميرابو الفرنسى ـ وفى سنة ١٦٦٥ أصدر المركيز فيزو الاسبانى امرا بعقاب ربان السفن اذا أساءوا معاملة المسجونين المحكوم عليهم بالتجديف

وفى سنه ١٧٠٣ بنى البابا كليمنس الحادى عشر سجنا وسماه سجن القديس ميخائيل للشبان المجرمين . وكتب عليه ان السجن لم ينشأ لعقاب المجرمين وانما لاصلاحهم

وفى سنه ١٧٣٥ بنى البابا كليمانس الثالث عشر سجنا للنساء

وفى سنه ١٧٥٩ بنت الامبراطورة ماريا تريز سجنا للاصلاح به ١٤٠

غرفة

وفى سنة ١٧٧٥ أمر الفيكوتت فيلا الرابع عشر الالمانى بتشييد سجن على النظام الأنفرادي فى « جانت »

وفى سنة ١٧٩٠ قررت الجمعية الدستورية فى فرنسا الغاء العقوبات البدنية ، وجعلت عقوبة السجن هى الرئيسية بل الوحيدة للتأديب ؛ واهتمت باصلاح حال المسجونين ، وقررت أن لا يصفد المسجونون فيها بالاغلال ـ ويعلم من هذا أن المسجونين فى السجون قبل هذا التاريخ كانوا يغلون بالسلاسل والقيود .

وفى سنة ١٨١٧ وضع الرئيس الدينى « أكس لاشابل » نظام السجن الأنفرادى فى جميع الأديره

وفى منتصف القرن التاسع عشر لما زاد عدد المسجونين المحكوم عليهم بالاشغال الشاقه فى فرنسا اختلف علماء الجنائيات فى أمرهم ، فرأى بعضهم ارسال هؤلاء المسجونين الى المستعمرات ليعملوا فيها . ورأى البعض الآخر إبقاءهم فى سجون فرنسا على أن تكون النظم فى تلك السجون أقرب الى اصلاح أخلاقهم وتهذيب نفوسهم . وكانت هذه الفكرة سببا فى ايجاد الجمعيات المنتظمة التى بدأت من ذلك التاريخ تحمل على النظم العنيفة المتبعة فى تلك السجون ، ولكى تصل تلك الجمعيات الى تحقيق أغراضها فقد طلبت :

١ ـ زيارة المسجونين وتوزيع الصدقات عليهم

٢ ـ دراسة الظروف التى أحاطت بالمجرم قبل ارتكابه للجريمة والبواعث التى دفعته اليها ، سواء كانت من طريق مباشر أو غير مباشر .

٣ ـ تحديد المعاملة التى يعامل بها المسجون داخل سجنه .

٤ ـ تهذيب المجرم نفسانيا داخل السجن بوعظه من وقت لآخر .

٥ ـ اعداده لمستقبل يكون أحسن حالا من ماضيه ، وذلك بتعليمه احدى الصنائع داخل السجن . حتى اذا ماخرج عمل على مزاولتها والارتزاق منها.

٦ ـ ايجاد عمل للمجرمين الصناع بعد خروجهم من السجن ، وخصوصا اذا مانفر المجتمع منهم أو سدت فى وجوههم أبواب التعيش .

ولم يقتصر بحث المصلحين على ماتقدم ، بل تدرجوا الى ضرورة إيجاد سجون خاصة للشبان ، واصلاحيات للأحداث . وجعل النساء المحبوسات فى معزل عن الرجال . وان يكون حسن سير السجين داخل سجنه من الشروط التى يترتب عليها الافراج عنه قبل نهاية مدة حكمه . وقد عقد لذلك عدة مؤتمرات كمؤتمر لندن فى سنة ١٨٧٢ ومؤتمر رومافى ٨٨٥ وبوادابست فى سنة ١٩٠٠

السجون فى أوروبا

أنشئت بعض السجون فى أوربا على شكل دائرى فى وسطها فناء ويقصدون بذلك الاقتصاد فى عدد المكلفين بالحراسة . بيد أن هذا النظام جاء غير كفيل بجميع الشروط الصحية من حيث التهوية والاستفادة بضوء الشمس . ولذلك بنيت السجون فى انجلترا وويلز واسكتلندا بعد ذلك على الطراز الكتلى المستطيل ، حيث يتخلل غرف المسجونين الهواء والضياء .

وفى كل سجن من تلك السجون بناء خاص لمن يدخل السجن حديثا ويشتمل على آلات التطهير والاستحمام ـ وفى المانيا سجون قائمة بذاتها للمحبوسين احتياطيا قد توفرت فيها أسباب الراحة بما اشتملت عليه غرفها من الفراش والأثاث .

ولا يخلو سجن فى أوروبا من الكنيسة والمدرسة وردهة واسعة لالقاء المحاضرات . كما أن السجون عموما تحتوى على المستشفيات والمطابخ والمخابز والحمامات والمغاسل وغيرها

الموظفون — يشترط لمن يكون موظفا اداريا فى سجون ايطاليا أن يكون ملما بالتشريع وحاصلا على الدبلوم النهائية لعلم الاجتماع - وفى اسبانيا لا يعين بقسم المعاونين الا من كان دارسا لقانون العقوبات ، والنظم التأديبية ، والزراعية ، ومبادىء الصناعة والفسيولوجية وعلم الصحة والمرافعات وتحقيق الشخصية القضائية ومسك الدفاتر ونظام السجون . فاذا ما ارتقى الى القسم الفنى كوكيل للسجن وجب أن يكون محيطا بعلوم الادارة والاقتصاد السياسى والاجتماع الجنائى والبسيكولوجيا والاخلاق

وفى فرنسا وايطاليا لا يستعملون للحراس كلمة « سجان » . بل يدعونهم بالملاحظين ومساعديهم . ويعين هذا الصنف من المستخدمين فى المبدأ تحت الاختبار لمدة ثلاثة أشهر . ولا يرتقون للدرجات الأعلى الا بالامتحان . ولهم فى ايطاليا مدرسة خاصة يتخرجون منها

والموظفون فى سجون انجلترا يتكونون من مديرى السجون والقسيسين ومساعديهم والاطباء والمدرسين والمهندسين والكتاب وأمناء المخازن ورؤساء الضبط وحفظ النظام ومن يعاونهم من رجال الحراسة .

فحص المسجونين — من واجب أطباء السجون فى أوروبا بصفة عامة فحص كل مجرم عند دخوله السجن علميا ، وفى ايطاليا يعملون بهذا المبدأ ، وهو من آثار لمبروزو الذى أسس مكتبا خاصا لهذا الفحص فى سجن تورين .

ولقد نوه بذلك الدكتور فرفك مدير قسم الانتروبولوجى فى سجون بلجيكا ضمن تقريره الذى قدمه للمؤتمر الدولى التاسع للسجون حيث قال :

«ان كل طريقة لادارة السجون لاتبنى على أساس الدراسة الفنية لاسباب الاجرام وتأثيرها على المجرمين لافائدة منها . وانه يجب أن تكون معاملة المجرم مؤسسة على السبب المرضى للجريمة».

وفى فرنسا اتفقت مصلحة السجون مع جامعة استراسبرج على ايجاد مناهج لعلم النفس والطب الشرعى المتعلق بالاجرام والفنون التأديبية . واشترطت أن يكون أطباء السجون ملمين بهذه العلوم فضلا عن مهنتهم الاصلية .

وفى مؤتمر السجون المشار اليه أقترحت اللجنة المختصة ضرورة فحص المجرمين المحكوم عليهم والمتهمين قبل الحكم فحصا جثمانيا وعقليا بمعرفة الأخصائيين . لأنها ترى أن هذا النظام مما يساعد على معرفة أسباب الأجرام البيولوجية والاجتماعية ، وأنه مع ذلك يرشد إلى أقوم السبل لمعاملة كل مجرم المعاملة التى تتفق وظروفه ـ وقد أخذ فعلا بهذا الاقتراح .

طرق التهذيب ــ يوجد فى كل سجن أوروبى مكتبة تحتوى على كثير من الكتب الأدبية والدينية ، وبها عدد وفير من مجلدات المبشرين ـ والحرمان من دخول المكتبة لا يلجأ اليه الا كطريقه من الطرق التأديبية فى بعض السجون الأوروبية ـ والتعليم المدنى الزامى فى ايطاليا لمن كان سنه أقل من خمسة وعشرين . ومن كان أكبر من ذلك ورد هذا المنهل على أن يكون حسن السلوك حميد السيرة .

وعلى وجه الاجمال فالمسجونون فى أوروبا يتلقون العلوم التهذيبية والأدبية ، ويستمعون للمحاضرات من وقت لآخر . ومن امتاز منهم فى حسن سلوكه داخل السجن سمح له برؤية الصور المتحركة .

وفى كل سجن قسيس يعمل كموظف دائم ممتاز ـ ومن واجبه اسداء النصح للمسجونين عند دخولهم السجن وخروجهم منه ، وزيارة كل مسجون

على حده لبذل المجهود في اصلاحه مستعينا على ذلك بما أوتي من التأثير الروحي .

ومن عمل القسيس السعي مع مأمور السجن للبحث عن الأعمال التي يشتغل فيها المسجونون بعد الافراج عنهم .

ومما هو جدير بالذكر ، أن معظم المدرسين في سجون انجلترا متطوعون ، كما أن ذوي السوابق والسلوك الرديء من المسجونين في ايطاليا لا ينالون ميزة التعليم في مدرسة السجن .

الأشغال . — يشتغل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في البلاد الأوروبية في أشغال مختلفة تبعا لطبيعة الأعمال والفائدة التي تعود من أشغالهم على المملكة — ففي رومانيا يشتغل المسجونون باستخراج الملح — وفي انجلترا بالأعمال الصناعية وبناء السجون — وفي اسكتلندا بقطع الأحجار غير مكبلين بالحديد .

وفي فرنسا يبعد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الى المستعمرات ، بيد أن مجلس النواب الفرنسي طلب في سنة ١٩٢٤ استبدال الابعاد بوضع المسجونين بالسجن الانفرادي ليلا ونهارا مدة ثلاث سنين ، كما أنه أجاز للمصلحة التأديبية مد هذه المدة إلى خمس .

الصنائع — يشتغل المسجونون الاوروبيون في سجونهم بمختلف الصنائع ، غير أنه يعهد بكثير من الورش الصناعية في ايطاليا وفرنسا الى متعهدين يقومون بتوريد الآلات والخامات . على أن يقوم المسجونون بما يطلب منهم من المصنوعات نظير أجر يومي ، أو بعدد القطع المصنوعة . وأجر اليد العاملة يوزع بين الصناع من المسجونين والخزينة تبعاً للأحكام والفئة التي ينتمي اليها المسجون — ففي فرنسا يستولي السجين على سبعة أجزاء من عشرة من أجر يده اذا كان غير مكلف بالعمل وتطوع له . وخمسة

أجزاء اذا كان محكوما عليه لأول مرة ، وأربعة اذا كان من أرباب السوابق بحيث لاتزيد المدد التى حكم عليه بها عن خمس سنوات . وثلاثة أجزاء لمن كان مجموع أحكامه أكثر من خمس . ومازاد عن ذلك يضاف للخزينة كما أن للمقاول بعضه - ولايحفظ للمسجون بالسجن أكثر من نصف أجره كى يبتاع منه مايشاء من الاطعمة الموجودة فى مقصف السجن . ومابقى بعد ذلك يتقاضاه نقدا عند الافراج عنه .

وفى ايطاليا يأخذ المحكوم عليه مؤبدا أربعة أجزاء من عشرة من أجر يده ، والمحكوم عليه بالسجن خمسة ، والمحكوم عليه بالحبس ستة ، والمحبوس احتياطيا يحصل على سبعة أجزاء .

ولايشتغل أرباب السوابق فى إيطاليا بالاشغال الخفيفة التى تشبه الخدمة المنزلية الا بعد أن يمضوا نصف المدة المحكوم بها عليهم بشرط أن لاتنفذ فيهم عقوبة التوبيخ أو الحبس الانفرادى ، ومن النادر جدا أن يمضى المسجون ذو السوابق نصف مدة حكمه من غير أن يجازى باحدى هاتين العقوبتين - فكأن القانون الايطالى رمى بهذا التضييق حرمان هذه الطائفة من المسجونين من الاشغال البسيطة تأديباً لهم .

التغذية - لاتصرف الأغذية للمسجونين فى سجون أوروبا على نظام واحد . ففى ايطاليا وفرنسا لايحصلون الا على المقادير الضرورية للتغذية ، ومازاد عن ذلك يسمح لهم بشرائه من أجر أيديهم - والمسجون الايطالى لا يطعم اللحم الا فى أعياد الفصح والميلاد والدستور وأيام الآحاد ؛ غير أنه وجد بالسجن الايطالى مقصف يبتاع منه المجرمون مايشاءون من الخبز والجبن والفوكه والخضر واللحوم وغيرها ، على أن يكون دفع الثمن من أصل مايستحقونه من أجورهم .

أما تدخين التبغ فمباح فى سجون ايطاليا وروممانيا وتركيا ، ولكنه محرم

فى إنجلترا على المحكوم عليهم الا بتصريح خاص .

وتدخين التبغ على وجه العموم مصرح به فى جميع السجون الأوروبية بالنسبة للمحبوسين احتياطيا . وللمحكوم عليهم بقيود وشروط مخصوصة .

العقوبات الادارية — كما أن السجين الأوروبى يتمتع بكل هذه المزايا . فهو كذلك يقع تحت طائلة العقاب متى ارتكب أمراً مخلا بنظام السجن ، فالسجين الانجليزى يعاقب داخل سجنه بالحرمان من التدخين ، وقصر غذائه على الخبز والماء ، والحبس الانفرادى لمدد مختلفة ، والتكبيل بالحديد ، وتأخير مواعيد الزيارات والمكاتبات ، وتأخير الافراج عنه قبل وقت مدة العقوبة بتمامها ، وكذلك الحرمان من بعض الفراش .

ومما هو جدير بالذكر أن عقوبة التأديب الجسمانى « الجلد » مقرر فى السجون الانجليزية إلا أنها كما فى مصر لا تنفذ فى المسجون الا بعد التصديق عليها من وزير الداخلية .

ومأمورو السجون هم المنوطون بتوقيع العقوبات الخفيفة والمتوسطة ، أما الشديدة فمن اختصاص المدير أو المحافظ أو الوزير أحيانا .

ويحاكم السجين الأوروبى على مايقع منه فى بعض الأوقات أمام محكمة قوامها مأمور السجن ومراقبه والمدرس ورئيس المحافظين « الباشسجان » . وتطلق عليها محكمة العدل التأديبية ، وهذه المحكمة تتكون فى إيطاليا من المأمور ووكيله والقسيس والطبيب

السجن الانفرادى — السجن الانفرادى معناه وضع السجين فى إحدى الغرف منفردا . وهو معمول به فى سجون أوروبا كطريقة من طرق الردع - ففى انجلترا يقضى المحكوم عليه بالأشغال الشاقة فى السجن الانفرادى فى المبدأ ستة أشهر إن كان رجلا ، وأربعة إن كانت أنثى ، إلا أنه أصبح غير متبع تقريبا فى تلك البلاد .

ويقضى القانون الهولندى بأن العقوبات التى لا تتجاوز الخمس سنوات يمضيها المحكوم عليهم بها فى السجن الانفرادى ، غير أنه لازدحام السجون الهولندية صدر أمر فى سنة ١٩١٠ بجواز الحبس مع الجماعات ، كما أن للمحكوم عليهم لأول مرة سجن خاص وهو المعروف بسجن « فيتهوزن »

وفى إيطاليا يوضع المحكوم عليه بالأشغال الشاقة فى السجن الانفرادى سبع سنوات ، وسدس المدة المحكوم بها عليه إن كانت أكثر من ستة أشهر ، ومن كان حكمه ستة أشهر فأقل أمضى مدة الحبس جميعها فى هذا السجن .

وفى ألمانيا تنفذ العقوبة فى السجين على ثلاث مراحل وفى ثلاثة سجون مختلفة ـ أما المرحلة الأولى فيقضيها السجين منفردا ويشتغل فى غرفته بما هو مفروض عليه من الأعمال ، ولا يسمح له بالتدخين . فاذا ثبت حسن سيره نقل إلى المرحلة الثانية وسمح له بالتدخين ومطالعة الكتب والاختلاط بغيره من المسجونين ـ أما فى المرحلة الأخيرة ، أى عندما ينتقل إلى سجنه الثالث ، فانه يكاد يكون تام الحرية حتى أنه ليسمح له أحيانا بالعمل خارج السجن إلى أن تنتهى مدة حكمه ويفرج عنه نهائيا .

مساعدة المسجونين — لم يكن فى انجلترا حتى سنة ١٩٠٩ جمعيات لمساعدة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ، وكان الأمر قاصرا على إعطاء المسجون منهم مكافأة مالية لا تزيد عن ستة جنيهات عند اخلاء سبيله ـ وفى سنة ١٩١٠ فطنت الحكومة الانجليزية لذلك ، وتأسست الجمعية المركزية لمساعدة أمثال هؤلاء المسجونين ـ ومن واجب هذه الجمعية أن تتكفل بكل سجين يفرج عنه ، وتقدم له المعونة اللازمة حتى يصبح أهلا للحياة العامة .

أما المحكوم عليهم بالسجن فلهم جمعيات خاصة ، ويرجع تأسيسها إلى زمن بعيد كجمعيات برمنجهام وهمت الحاكم التى انشئت سنة ١٨٠٧

وهناك جمعيات أخرى كثيرة كالجمعية الملكية، وجمعية جيش الكنيسة، وجمعية السيرويلس جرانت التى تبعث برسول من عندها لمقابلة المسجون قبل الافراج عنه، والوقوف على رغباته وما يحيط به. ومعظم هذه الجمعيات خيرى يقوم بها الأفراد والجماعات بدافع الرحمة والانسانية ـ ومما يدعو إلى تشجيعها على القيام بواجبها وبقائها منهلا للبؤساء من المسجونين. أن وزير الداخلية البريطانية يرأس المجلس العام للجمعية الكبرى التى تتشعب منها الجمعيات الصغيرة الأخرى..

السجون فى مصر

لقد مرت على السجون المصرية فى التاريخ أدوار ثلاثة يجمل بنا تلخيصها قبل التحدث عن أنظمتها الحديثة فيما يلى:

الدور الأول ـ ويرجع إلى ما قبل إنشاء القاهرة حيث كان بمدينة الفسطاط «سجن العونه» الذى أنشى سنة ٨٢٨، م كدار للشرطة ثم تحول إلى سجن فى سنة ٩٩١. ثم إلى مدرسة فى عهد السلطان صلاح الدين الأيوبى فى سنة ١١٧٢. ثم استعيض عنه «بسجن الصبار» الذى كان معدا لحبس الولاة، والذى تهدم فى منتصف القرن السابع عشر مع ماتهدم من مبانى الفسطاط الأخرى.

وفى سنة ٩٦٩ م لما أنشئت القاهرة بمعرفة جوهر القائد كان بها سجن العونة أيضا. ومكانه اليوم وكالة يعقوب بك بالغورية ـ وكان مخصصا للصوص وقطاع الطرق فى عهد الدولة الفاطمية، كما أنه كان ضيقا وكريه الرائحة. واستمر كذلك حتى هدمه الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ١٣٠٩م

وبالقرب من المسجد الحسينى كان سجن « خزانة البنود » الذى قام على انقاض مصنع السلاح بعد أن التهمته النيران فى سنة ١٠٦٩ وكان خاصا بالأمراء والأعيان ـ وفى سنة ١٣٠٩ تحول إلى مسكن للقادمين من كبار الأفرنج

وفى سنة ١٢١٨ وجد « سجن شمايل » نسبه إلى الأمير علم الدين شمايل الذى كان واليا على القاهرة أيام الملك الكامل . وكان خاصا بحبس من يريد السلطان القضاء عليهم من المماليك وغيرهم من مقترفى الجرائم الجسيمة . وفى سنة ١٤١٥ تهدم هذا السجن وأدخل فضاؤه ضمن مدرسة المؤيد

وبالقرب من باب الفتوح كان سجن المقشرة وسمى بهذا الاسم لأنه كان فى الأصل دارا لقشر القمح ـ والمعروف عن هذا السجن أنه كان أشد السجون إيلاما لأجسام المسجونين ونفوسهم .

وفى سنة ١٢٨٢ م وبقلعة الجبل ، كان « سجن الجب » لحبس الأمراء فى عهد الملك منصور بن قلاوون ـ ثم تناولته يد التدمير إبان حكم الملك الناصر محمد بن قلاوون فى سنة ١٣٢٨ م .

وفى سنة ١٥١٧ م لما فتح السلطان سليم مصر كان بالقلعة عدة أبراج لحبس المماليك وغيرهم من كبار الدولة ـ ولما توالت طائفة الباشوات بعد ذلك على حكم مصر تجاهلوا هذه السجون جميعا . واتخذوا من قصورهم معتقلات لخصومهم ـ وقد استمر الحال كذلك حتى دخل الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ م وجعلوا من القلعة حبسا لعيون المملكة كما فعلوا مع محمد كتخدا أبى سيف الذى كان سردارا لدمياط والشيخ سليمان الشوارلى الذى كان حاكما لقليوب.

وبالجملة فالسجون فى مصر قديما كانت أشبه شىء بسجون القرون

الوسطى ، غير أنه يلوح لنا أن أكثرها لم يعد كما رأيت لاعتقال الولاة والأمراء والأعيان إلا توطيدا للحكم الأتوقراطى الذى كان سائدا فى ذلك العهد

الدور الثانى ـ ويبتدىء من عهد المغفور له محمد على باشا الذى اتخذ من القلعة سكنا له بعد أن أعاد اليها رونقها ، وأنشأ فيها الدواوين وكذلك السجن الذى بقى بها حتى أنشىء سجن الضبطية ـ ومن هذا التاريخ حتى آخر عهد اسماعيل باشا لم تشيد بمصر مبان خاصة للمسجونين ـ واستمر الحال كذلك حتى صدر الأمر العالى فى ديسمبر سنة ١٨٧٨ م . وبمقتضاه جعلت السجون من اختصاص نظارة الداخلية ـ ثم جاء الأمر العالى فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ م فأتبعها للضبطيات ثم للبوليس ـ وفى ابريل سنة ١٨٨٥ صارت السجون تفتيشا مستقلا برياسة مفتش عام

أما العقوبات التى كانت متبعة فى ذلك الوقت فهى الحبس وكان تنفيذه فى عواصم المديريات ، والأشغال الشاقة وكان تنفيذها بميناء الاسكندرية فى معقل يقال له « البرج الزفر » ـ ولم تكن السجون حتى هذا الوقت مجهزة بالحمامات والأمكنة المعدة لغسل الملابس وتطهيرها ، كما أنه لم يكن بها أى عمل يشتغل به المسجونون

الدور الثالث ـ وفى استطاعتك أن تسميه دور الاصلاح الحديث . ويبتدىء من فبراير سنة ١٨٨٤ م عندما عين الدكتور كروكشنك باشا مفتشا عاما للسجون . وهو أول من بنى بعض السجون على طراز وسط ، وأدخل فيها بعض الصناعات . وعين لها المأمورين والأطباء . وهو الذى نقل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من الاسكندرية إلى طره وأناط بهم قطع الأحجار بعد ان صرف لهم الطعام واللباس والفراش . وفى عهده صدرت أول لائحة للسجون فى مارس سنة ١٨٨٥ م

وفى ابريل سنة ١٨٩٧ م تولى كولس باشا إدارة السجون المصرية، واليه يرجع الفضل فى بنائها جميعا على الطراز الحديث بما اشتملت عليه من أنظمة عصرية ـ وهو الذى استصدر فى فبراير سنة ١٩٠١ لائحة السجون المعمول بها حتى اليوم .

وفى سبتمبر سنة ١٩١٣ عين الكولونيل ويتنجهام مفتشا عاما للسجون فاستغنى عن خدمات عدد وفير من الموظفين والمستخدمين الغير مرغوب فيهم ، وصبغ السجون بالصبغة العسكرية بعد أن كانت ملكية ، وجعل السجانين خاضعين للأحكام العسكرية ، وكبح جماح كبار المجرمين بما اتخذ من الأساليب التأديبية .

وفى يونية سنة ١٩٢٤ م ندب الأميرالاى محمود بك سامى لرياسة السجون ، بيد أن مدته لم تطل ونقل الى جهة أخرى وحل محله المرحوم بدر الدين باشا فى ديسمبر سنة ١٩٢٤ م وأعد لنهضة السجون مشروعات قيمة ، غير أن المنية عاجلته قبل أن يشرع فى تنفيذها .

وفى يونية سنة ١٩٢٥ م عين حضرة صاحب السعادة اللواء توفيق باشا عبد الله مديرا عاما لمصلحة السجون فنسج فى إدارتها على منوال الكولونيل ويتنجهام . ثم وطد أنظمتها الداخلية ، وأنشأ لصغار المجرمين مزرعة بالمرج. وفى عهده أدخلت بالسجون صناعتا الغزل والصابون . ومهد للمزرعة المزمع إنشاؤها فى ضره.

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٤ م عين حضرة صاحب السعادة اللواء محمد باشا حيدر مديرا عاما لهذه المصلحة ـ وما كاد يتبوأ مكانه منها حتى رأى بثاقب فكره أن النواة الحقيقية لاصلاح السجون إنما تأتى أولا بأصلاح حال صغار المجرمين والمتشردين ـ ولذلك رأيناه يأخذ بأيديهم ، ويرفه عنهم ، ويعد العدة لينتقل بهم من ماض قفر الى مستقبل خصب وذلك بأيجاد مرتزق لهم بعد خروجهم من مدارسهم لاصلاحه وغير ذلك مما سنحدثك عنه فى موضعه.

وإذا كانت المصالح الحكومية لا تنهض حقاإلا بهمةرؤسائهاوالمشرفين عليها . فان المصلحة التأديبية فى مصر كما يبدو لكل من يرقبهاعن كثب سوف لا تلبث طويلا حتى تنال مكانتها فى مضمار التقدم المنتج، وتظفر بقسطها من أحدث النظم وأجداها تبعا لما هو معروف عن سعادة مديرها الحالى من صفاء الذهن . وقوة الروح . والميل الى التجديد .

هذه إلمامة سريعة موجزة عن تاريخ السجون المصرية من عهد الدولة الفاطمية حتى وقتنا هذا .

أما أن تتبين على أى الأسس قامت هذه السجون . وكم وردت من منهل النظم العصرية فاليك البيان :

مبانى السجون — تشبه السجون المصرية فى بنائها السجون الانجليزية ، فعنابرها منشأة على الشكل الكتلى المستطيل . ولكل من غرفها نافذتان : إحداهما تطل على حوش السجن . والأخرى على فناء غير مسقوف . والمقصود من ذلك هو الانتفاع بالقدر الكافى من الهواء وأشعة الشمس .

وعندما بدىء ببناء السجون المصرية كان المتوسط اليومى لعدد المسجونين الذين وجدوا بها ٨٨٣٥ — ولذلك بنيت السجون الحديثة كى تسع من الوجهة الصحية ٩٣٥٧ مسجونا — كما أن زيادة المسجونين فى السنوات الأخيرة كانت ولا تزال سببا فى بناء سجون أخرى .

والسجون المصرية فى مجموعها تشمل الحجرات الصغيرة الانفرادية . وكذلك الكبيرة التى أعدت لخمسة مسجونين مجتمعين .

ولكل فريق من المسجونين جناح خاص داخل السجن . فالذين هم تحت التحقيق ، وأرباب السوابق ، والمحكوم عليهم حتى سنة كاملة ، والمحكوم عليهم بأكثر من ذلك ، والمحبوسون لتجارة أو تعاطى المواد المخدرة . كل منهم فى معزل عن الآخر وعلى قدر ما تسمح به مبانى السجن

واختلاط الاحداث بالرجال ممنوع . كما أن للنساء سجن خاص ولهن من يشرف عليهن من النسوة السجانات . .

زد على ذلك أن السجون المصرية في ثوبها الجديد تشمل المكاتب والمستشفيات والصيدليات والمخازن والورش الصناعية والمخابز والمغاسل والمباخر والحمامات والمطابخ وغيرها .

وتمتاز الليمانات بوجود مسجد فى كل منها، وبليمان الدلتا مدرسة لتعليم المجرمين

الادارة والموظفون — المصلحة التأديبية فى مصر تتبع وزارة الداخلية، وهى مقسمة الى سكرتارية ونظامية وطبية وصناعية ، وقسمى المخازن والمستخدمين . ولكل منها رئيس مسئول عن واجبه أمام المدير العام . ومن وقت لآخر يجتمع هؤلاء الرؤساء ومعهم المفتشون تحت اشراف المدير العام بهيئة لجنة للنظر فيما لديهم من المشروعات والاقتراحات التى تكفل اقرار النظام وحسن سير العمل .

أما الموظفون المناط بهم ادارة السجون فهم المأمورون ووكلاؤهم والملاحظون والأطباء والمهندسون والمدرسون ومن يليهم بعد ذلك من الكتاب وأمناء المخازن ثم رؤساء الأعمال الصناعية والممرضين والسجانين.

وصبغة المصلحة التأديبية فى مصر على وجه الاجمال عسكرية . وينتخب ضباطها من خريجى مدرستى البوليس والحربية . أما السجانون فيعينون من العساكر المستودعين الرديف ، وهؤلاء السجانون لايختلفون فى معلوماتهم ومؤهلاتهم ودرجة أدراكهم عن زملائهم عساكر البوليس .

ومن الواجبات الأولية المفروضة على مأمورى السجون وضباطها الحرص كل الحرص حتى لا يهرب المسجون ، أو يفرج عنه قبل وفاء المدة المحكوم بها عليه . وهم مطالبون فوق ذلك بالفصل فيما يشجر من المنازعات والمشاحنات بين المسجونين بعضهم البعض من جهة ، وبينهم وبين السجانين من جهة أخرى ، وأنزال العقاب بمن يخرج من هؤلاء أو أولئك على النظم والقوانين ، وكذلك تبليغ الجهات الرئيسية عن كل حادث غير عادى فى وقته وغير ذلك مما هو مفصل فى لائحة السجون وأنظمتها الداخلية .

والواقع أن مهمة ضابط السجن من أشق المهام . لأنه لا يستطيع أن يقوم بعمله على وجه مرض إلا إذا تذرع فى كل مايعرض له من شئون المسجونين بالصبر والأناة وإعمال الروية حتى يتمكن من توزيع العدالة بينهم ، والقضاء بالحق فيما ينشأ من خلاف مستمر بينهم وبين المكلفين بحراستهم من العساكر والسجانين . ومن واجبه فى ذات الوقت أن يكون قوى العزيمة شديد المراس حتى يتمكن من كبح جماح شرار المجرمين كلما دعت الحالة إلى ذلك . وعليه فوق ماتقدم أن يكون عليما بنفسية المجرمين وأخلاقهم ليعامل كلا منهم المعاملة التى تتفق وخلقه ، لأنه بينما يوجد بين المجرمين من لا يؤمن إلا بالعقوبات الرادعة . اذ تجد فيهم من تصلحه الكلمة الطيبة أو الموعظة الحسنة ـ وبالجملة فخير مايتمثل به ضابط السجن فى عمله أن يكون شديدا فى غير عنف ، ولينا فى غير ضعف .

أنواع السجون — تنقسم السجون المصرية الى ثلاث درجات وهى .

(١) الليمانات ـ وهى ثلاثة : ليمان طره بالجيزة، وأبى زعبل بالقليوبية ، [illegible] الرجال [illegible] المنوفية . والأول والثانى مخصصان للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من الرجال الذين هم دون الستين من العمر . والاخير [illegible] بقرار وزارى فى نوفمبر سنة ١٩٠٦ ، للمعتادين على الاجرام .

والليمان كلمة تركية معناها المينا . وقد أطلقت أصطلاحا على هـذه السجون لأن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة كما قدمنا كانوا يلحقون بميناء الإسكندرية لتنفيذ ماعليهم من عقوبات .

وظاهر مما ذكر أن ليمانى طره وأبى زعبل يضمان بين جدرانهما كبار المجرمين الذين لم يحكم عليهم بالأشغال الشاقة إلا لارتكابهم جسيم الجرائم كالقتل العمد والشروع فيه والسرقة بإكراه وما إلى ذلك . .

ومما يجدر بنا ذكره فى هذا المقام أن ننوه للقارىء بما وقفنا عليه من نفسية هؤلاء المجرمين . لأنها نفسية ليس من الهين الوصول إلى حقيقتها إلا بعد تفكير عميق ودراسة طويلة .

هؤلاء المجرمون على وجه الاجمال لايتوخون فيما يصدر عنهم من الأعمال غير طرفى الأمور : الافراط أو التفريط . لأن الواحد منهم بينما تراه وقد ملكه الغضب وعقد النية على الانتقام الذريع لأقل سبب . إذا به بين يديك أسلس قيادا من البعير الذلول إذا أسديت له النصح ممزوجا [illegible] أن النصح [illegible] تمرد مع أمثال هؤلاء . إلا إذا كان مصحوبا بقوة العزيمة والوعيد أحيانا . وهم أشد ما يصبحون خطرا على النظم والقوانين إذا ائتمروا فيما بينهم على إتيان الشر . أما الخير فقل أن [illegible] . وهم فى مجموعهم لا يأبهون كثيرا لعاقبة الأمور [illegible] كانت [illegible] تخرج بالمجرم منهم عن طور الاعتدال وتدفع به أحيانا إلى التهور والتمرد انتصارا لزميله فى الليمان [illegible] الحق . ومن هنا يتبادر للذهن أن عمل الضابط بالليمانات ليس [illegible] يقوم بواجبه على وجه مرضى ، فى أشد الحاجة إلى كثير من [illegible] النفس و[illegible] معا .

[illegible] من بين هؤلاء المجرمين وإن كان ذلك

قليلا من يؤثر قول الصدق ولو كان ضارا به ، اعتقادا منه أن الصدق من الصفات المتممة للرجولة . كما أن من بينهم من يتفانى فى تعضيد صديقه ظالما كان هذا الصديق أو مظلوما ، ويعد ذلك مفخرة يتباهى بها على أقرانه

وعلى العموم فهؤلاء المجرمون أقل ميلا إلى التشبث بأساليب المراوغة والمكر كما يفعل المسجونون أرباب السوابق ومن هم على شاكلتهم من المجرمين المعتادين على الاجرام مما سنحدثك عنه فى موضع آخر

(٢) ـ السجون العمومية ـ وأنشئت فى عواصم المديريات والمحافظات حيث توجد المحاكم الابتدائية ، وهى مخصصة للمحكوم عليهم بالسجن أو الحبس لمدة تزيد عن ثلاثة شهور . والنساء المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة . والرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ، والمحبوسين احتياطا ، والمحكوم عليهم من المجالس العسكرية . والمنقولين من الليمانات لأسباب صحية .

وهناك السجون الثانوية . كسجنى بنها ودمنهور . وتقبل المحكوم عليهم لمدة لا تزيد عن سنة .

(٣) ـ السجون المركزية ـ وهى موجودة بالمراكز للمحكوم عليهم بأقل من ثلاثة أشهر . ولمن ينفذ عليه بالحبس لعدم دفع الأحكام المالية .

قبول المسجونين — لا يجوز قبول أى شخص بالسجن أو حبسه به إلا بأمر كتابى يصدر من جهة الاختصاص وطبقا للقانون .

والمرأة التى معها طفلها الصغير أو التى تضع حملها وهى مسجونة ، يجوز لها أن تبقى معها صغيرها حولين كاملين ثم تسلمه بعد ذلك إلى والده أو أقرب الناس إليه . فان لم يكن له والد أو آخر يعوله . اتخذت المديرية أو المحافظة الاجراءات اللازمة لصيانته فى الخارج .

ويفتش المسجون عند دخوله السجن ، ويجوز دفع ما هو مستحق عليه

للحكومة بما يضبط معه . أما الأشياء التى يدخل بها خفية بقصد ايصالها إلى داخل السجن فيجوز مصادرتها .

الصحة والنظافة — فى الساعة التى يحضر فيها المسجون إلى السجن ينزع ما عليه من الملابس الخاصة لتطهيرها وحفظها على ذمته بمخزن السجن إن كانت نظيفة وكان حكمه سنة فأقل ، فان كان حكمه أكثر من عام سلمت الى أهله . وفى كلتا الحالتين إذا كانت هذه الملابس لا تتفق والشروط الصحية أحرقت . وبعد ذلك يؤخذ السجين إلى الحمام ثم يرتدى ملابس السجن النظيفة المعقمة . ثم يعرض على الطبيب لفحصه حتى إذا وجده مصابا بمرض معد الحقه بالجناح المخصص لمثل هذا المرض أو بمستشفى السجن إذا دعت حالته الصحية الى ذلك . وكل مسجون يدخل السجن حديثا يعزل عن غيره عشرة أيام كحجر صحى ، حتى اذا ظهر بعد ذلك أنه خال من الأمراض سمح له بالأختلاط مع باقى المسجونين . ولكل سجن طبيب أو أكثر تبعا للحاجة . ومن واجب الطبيب الكشف على كل مسجون ووضعه فى الدرجة الطبية التى تتفق مع العمل الذى يمكن تشغيله فيه .

وعليه عيادة المسجونين المرضى بالمستشفى والذين هم تحت ملاحظته يوميا ، وتفقد صحة المسجونين جميعا فى كل أسبوع مرة على الأقل . واذا رأى أن نوع الشغل الذى يشتغله المسجون لا يتفق وصحته أشار بنقله منه . وإذا أصيب أحد المسجونين بخلل فى قواه العقلية أو بمرض خطر على حياته رفع بذلك تقريرا للجهة المختصة لاتخاذ ما يلزم قانونا

وعلى الطبيب أيضا فحص أغذية المسجونين قبل صرفها ، وزيارة أمكنة السجن جميعها وخصوصا ما هو معد منها لطهى الطعام وتسوية الخبز وغسل الملابس للتأكد من أن الشروط الصحية فيها مستوفاة . وهناك فرقة الضعفاء التى يلحق بها كل سجين غير قادر على الشغل ، كما أن المرضى منهم بالأمراض

المعدية فى معزل عن الباقين بما هو متعلق بهم من أثاث ولباس وآنية .

ويغتسل السجين فى الأسبوع مرتين فى فصل الصيف ومرة فى الشتاء مع تغيير ملابسه .

وجميع الملابس تغلى قبل الغسل ، ويبخر الفراش مرة فى كل شهر . وكما أن لبعض الأشغال ملابس خاصة فكذلك لأوقات الفراغ والنوم ملابس أخرى .

ويوزن المسجون عند دخوله السجن وعند خروجه منه . وقد لوحظ أنهم جميعا ـ إلا قليلا منهم ـ يزيدون فى الوزن .

وجملة القول فان جميع الوقايات الصحية وفيرة داخل السجون .

تشغيل المسجونين ـ تقضى المادة ٦٦ من لائحة السجون بأن أنواع الأشغال التى يشتغل فيها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل تكون بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحقانية . وقد صدر هذا القرار فعلا فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ .

والأشغال فى السجون على ثلاث درجات سواء المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو الحبس مع الشغل .

أما أشغال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فهى :

الدرجة الثالثة ـ المحاجر والنحت ، والشحن ، والتفريغ ، ونقل الأحجار والأتربة والرمال . وتكسير الزلط . ورفع المياه بالشواديف أو السواقى وغربلة الغلال وتخزينها .

الدرجة الثانية ـ تكسير الأحجار ، وصنع الجير والطوب ، وعجن الخبز وغسل الملابس ، والحدادة والنسيج والبناء ، وتنظيف حجرات السجن وغيرها

الدرجة الأولى ـ فلاحة البساتين ، وتنظيف الأحواش ، والحياكة ، والنجارة ، والخراطة ، والسمكرية ، والسروجية ، ونقش الصدف ، والمكوى

وتبييض النحاس ، والنقش والسبك ، وما اشبه .

أما أشغال المحكوم عليه بالسجن أو الحبس مع الشغل فهى : -

الدرجة الثالثة - نقل الأتربة ، وجلب المياه بالمضخات ، وتكسير الأحجار وزراعة الجناين ، وغسل الملابس . وطحن الحبوب ، ونقل الأحجار والجير والرمل ، وعمل الحير والحمرة ، وعصر الحبوب ، والنسج .

الدرجه الثانية - الحدادة ، والبناء والنجارة ، والصباغة ، وشغل الجوارب والمنافض واللبد وما شاكلها .

الدرجة الأولى - الخياطة وغزل الصوف ، والطبى ، وكى الملابس ، وتجليد الكتب ، والأشغال الخفيفة بالحدائق ، ونظافة الشبابيك ، ومساعدة الممرضين بالمستشفى الخ .

ويلحق المسجون عند الحكم عليه باشغال الدرجة الثالثة فالثانية ويمكث بكل منهما ٣٧٥ يوما ان كان محكوما عليه بالسجن او الحبس مع الشغل وأربعة [illegible] هذه المدة ان كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة ، ثم يلحق بالدرجة الأولى [illegible] حكمه .

وكل مخالفة تقع داخل السجن ضد النظام ويجازى عليها المسجون [illegible] دون الانتقال من درجة الى أخرى أخف منها

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولا تزيد عن عشرة فى اليوم . وأما المحكوم عليه بالسجن أو الحبس مع الشغل فلا تنقص عن ست ساعات ولا تزيد عن ثمانية .

والمسجونون أرباب السوابق فى السجون العمومية متساوون مع غيرهم من المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس مع الشغل فى الأشغال التى تطلب منهم . غير أنهم لا يلحقون بالورش الصناعية . زد على ذلك أن من يشتغل من هذه الطائفة أياما فى عمل شاق كادارة الطواحين أو مضخات الماء ينقل مثلها إلى ماهو أخف منها من الأشغال

أما المحكوم عليهم بالحبس البسيط فلا يشتغلون الا فى تنظيف الغرف المخصصة لهم ، ويجوز اعفاؤهم من ذلك أيضا تبعا لعاداتهم وأحوالهم المعيشية خارج السجن ، على أن يدفع الواحد منهم مقابل ذلك خمسة قروش يوميا . كما أنه يجوز تشغيلهم فى الأشغال التى تتفق مع حالتهم متى طلبوا ذلك .

والمحبوسون احتياطيا يتساوون مع المحكوم عليهم بالحبس البسيط فى الأشغال . غير أن الأولين يمتازون باستعمال ملابسهم الخصوصية إلا إذا دعت الاحتياطات الصحية وشروط النظافة داخل السجن إلى خلاف ذلك ، كما أن لكل منهم أن ينام على سرير فى غرفة خاصه مقابل دفع عشرة قروش فى اليوم .

وعلى وجه الاجمال فالمسجونون يعفون فى أيام الجمع والأعياد والمواسم الرسمية من جميع الاشغال الا ما كان منها خاصا بالنظافة وإعداد الطعام .

تعليم الصنائع – يوجد الآن فى كل سجن ورشة أو أكثر لتعليم المسجونين لصنائع على اختلاف أنواعها كالغزل والنسيج والنجارة والحدادة والبرادة والسبك والخراطه وعمل المراتب وغيرها .

ولو أن المسجونين الذين ينبغون فى صنائعهم التى يتعلمونها داخل محابسهم

يشتغلون بها بعد خروجهم منها ، لأفادوا واستفادوا ولسدت مصنوعاتهم كثيرا من حاجات هذا البلد . ولقد شهدنا وشهد الناس أمثلة ممتازة مما أخرجته أيديهم بالمعرض القائم (١) . وها أنت ترى من بينها ما يحاكى أحسن الصنائع الأوروبية رونقا واتقانا .

ويتبع كل سجن تقريبا قطعة من الأرض الزراعية لأنبات ما يحتاجه المسجونون من الخضر .

ومما هو جدير بالذكر أن أكثر ما يستهلكه المسجونون من الفراش واللباس والأوانى يصنعونه بايديهم ، كما أنهم المنوطون بخدمة أنفسهم فى المأكل والمشرب وغسل الملابس وتنظيف الحجرات وغير ذلك مما هو متعلق بمعيشتهم داخل السجون .

التعليم والتهذيب — يتعلم المجرمون المعتادون على الاجرام فى اصلاحية الرجال القراءة والكتابة ومبادىء الحساب والديانة فى مدرسة خاصة بهم ، وللسجين على وجه الاجمال الحق فى قراءة الكتب الدينية والأخلاقية فى أوقات الفراغ . وكذلك فى استماع الوعظ والارشاد من وقت لآخر من موظفين مخصصين لذلك .

ويتردد على بعض السجون نفر من رجال الدين لتأدية فريضة الجمعة بالمسجونين .

التغذية — يتغذى السجين المصرى بخبز القمح مخلوطا بالذرة . ويتناول الفول والعدس والأرز والخضر العادية . ومن يؤدى عملا باللبانات قليل من اللحم أربعة أيام فى الأسبوع . فان كان بالسجون العمومية أو الثانوية فثلاثة ، ولمن أعفى من الأشغال دون ذلك — ولكل قدر من الخضر الطازجة فى يومين .

---

(١) المعرض الزراعى الصناعى لسنة ١٩٣٦ بالجزيرة

وكمية الطعام تتبع درجة الشغل التي ألحق بها السجين قلة وكثرة، وهذه الأصناف مع تحديدها لا تخلو من العناصر الأولية للتغذية.

وللمريض من المسجونين ما ينفق وحالته الصحية من أنواع الأطعمة.

وعلى العموم فالسجين لا يدفع شيئا للخزينة العامة مقابل ما يقدم له من مأكل أو ملبس.

أما الذين هم تحت التحقيق فلهم أن يتناولوا طعامهم من منازلهم إلا إذا حالت الشروط الصحية دون ذلك.

وليس للسجين أن يتناول شيئا من المأكولات لم يصرف له أو يصرح به، فإن حاول ذلك جوزي إداريا. وتدخين التبغ محرم على جميع المسجونين المصريين عدا المحكوم عليهم بالإعدام.

الزيارات والمراسلات — لكل مسجون أمضى ثلاثة أشهر بالسجن وكان حسن السلوك الحق في مراسلة أقاربه وأصحابه والآخرين وزيارته في السجن ويستمر بعد ذلك على هذه الحال مرة في كل شهرين مادام في الدرجة الثالثة وكل شهر متى نقل إلى الثانية. وكل خمسة عشر يوما متى ألحق بالأولى.

المحبوسين احتياطيا [illegible] أن يزاروا في كل أسبوع [illegible]

[illegible]

وفي غير هذه الأحوال لا يجوز [illegible] مراسلة [illegible]

[illegible]

[illegible]

عليهم أو طعنوا فيها بطريق محكمة النقض مقابلة محاميهم بعد الحصول على الأذن التحريرى من النيابة

تأديب المسجونين — لكل من المجرمين الملحقين بالليمانات واصلاحية الرجال والسجون العمومية نموذج خاص قد نص فيه صراحة على العقاب الادارى الواجب تطبيقه على كل مخالفة تقع من السجين ضد لوائح السجن، والمقصود من ذلك أقرار النظام واستتباب الضبط داخل السجن ۰ وهذا العقاب قاصر على وضع المسجون فى غرفة انفرادية أياما معدودات . فأن أتى جرما جسيما مما يوقعه تحت طائلة التأديب الجسمانى « الجلد » حقق معه . وهذا العقاب لا ينفذ فيه الا بعد التصديق عليه من وزارة الداخلية وبحضور طبيب السجن . ومن واجب الطبيب قبل التنفيذ الكشف على المسجون للتأكد من أنه فى حالة صحية تمكنه من احتمال هذه العقوبة . وفى غير أحوال العقوبات الأدارية ، لا يوضع السجين فى غرفة انفرادية الا فى حالات خاصة كالمجرم الذى اعتاد الاجرام وحكم عليه بالالتحاق باصلاحية الرجال فانه يقضى السنة الأولى من مدة حكمه فى غرفة انفرادية على أن يتعلم وهو فى هذه الغرفة مبادىء الصناعة التى تخصص له ۰ والتى تؤهله فيما بعد للالتحاق بالورش العامة .

ومن هنا نعلم أن السجين المصرى يقتل الوقت بالسلوى مع زملائه سواء فى ساعات العمل معهم خارج الحجرات أو داخلها وقت الفراغ منه .

حقوق السجين — تحرص المصلحة التأديبية فى مصر على أن يحصل السجين على حقوقه كاملة غير منقوصة فى حدود النظام والقانون ۰ ومن أجل ذلك نيطت كل مايتعلق به من شأن ذى بال بمأمور السجن أو بمن يقوم مقامه ۰ فلا يسند اليه أى عمل أو توقع عليه عقوبة إدارية الا بمعرفته . ولا ينقل من غرفته الى غرفة أخرى الا بأمر الضابط المختص .

وفى كل سجن دفتر خاص لتسجيل كل مايقع مخالفا للقوانين أوالنظم فى حينه للتصرف فيه طبقا للوائح والتعليمات المعمول بها.وجميع الاصابات التى تحدث للمسجونين سواء كانت بسيطة أو جسيمة ، عرضية أو بفعل فاعل ، يعمل عنها تحقيق ويرفع للجهة المختصة .

والضرب واستعمال القسوة وتشغيل المسجون فى غير ماهو مقرر من الأعمال ، كل ذلك ممنوع ويؤاخذ عليه .

وفى كل أسبوع يعرض المسجونون مظالمهم على المأمورين وفى كل شهر على المفتشين ، وفى كل عام على أكثر تقدير يمر المدير العام للمصلحة على السجون ليتفقدها ويتأكد من حسن سير نظام العمل فيها ، ومن أول مايعنى به النظر فى شكاوى المسجونين .

وعندما يفرج عن المسجون لوفاء مدة حبسه تصرف له ملابس جديدة من السجن وبغير ثمن ويسافر الى مقره الأصلى على نفقة الحكومة اذا تبين أن ليس له ملابس خاصة بمخزن السجن وأنه لا يمتلك من المال مايقوم بهذا السفر .

الافراج تحت شرط — أجاز القانون للسجن أن يخلى سبيل المسجون بعد فوات ثلاثة ارباع مدة حكمه متى كان متحليا بحسن السير والسلوك والطاعة والاجتهاد فى العمل مدة حبسه . ويسمى هذا بالافراج تحت شرط. ولا ينمتع بهذه الميزة الا من كانت مدة حكمه لا تقل عن سنة كاملة ؛ ومن كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة جاز اخلاء سبيله بعد عشرين سنة على الأقل .

وكل سجين يفرج عنه تحت هذا الشرط يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازى المدة الباقية من حكمه على أن لا تتجاوز هذه المدة خمس سنوات. فاذا أساء المفرج عنه سلوكه أثناء المراقبة وخالف القوانين واللوائح الخاصة بها

جاز لوزير الداخلية القاء القبض عليه وزجه فى السجن ليمضى المدة التى أفلت منها بسبب الافراج عنه ، وذلك بعد أخذ رأى المدير أو المحافظ التابع اليه محل إقامته . وفى هذه الحالة يجب إخطار النائب العمومى فى مدى ثلاثة أيام .

المكافآت — يصرف لمن أفرج عنه تحت شرط من المسجونين مكافأة مالية لاتزيد عن الاربع جنيهات متى كانت مدة حكمه أكثر من سبع سنوات .

وللمجرم المعتاد على الاجرام الذى نال فى اصلاحية الرجال بالدلتا درجات الاختبار فى السلوك والتعليم والصناعة نيف وعشرون جنيهاً ان كان ممن قضى فى سجنه عشر سنوات . و أكثر من ثلاثة عشر ان كان ممن قضى به ستا ـ وهذه المكافأة تنقص بنسبة مايوقع على المجرم من عقاب إدارى مدة حبسه .

وللمجرم الحق فى ابتياع مايشاء من المأكل والملبس من مقصف «كانتين» الاصلاحية وبخزنها مع خصم الثمن من أصل المكافأة التى يستحقها . وما تبقى له منها بعد ذلك يصرف له عند الافراج عنه للاستعانة به ريثما يجد من الأعمال مايصل به رزقه .

وهناك لجنة مؤلفه من وزارتى الداخلية والحقانية للنظر فى أمر من أحسن سلوكه وتفوق على أقرانه فى صناعته . وذلك للافراج عنه قبل نهاية المدة المحكوم بها عليه .

وقد سن الشارع هذه المزايا لتشجيع هؤلاء المجرمين على الاستقامة واتقان الصنائع التى تسند اليهم لينتفعوا بها بعد خروجهم من الاصلاحية .

أما المكافآت الخاصه بالأحداث من المجرمين والمتشردين فسنتكلم عنها فى موضعها .

التفتيش على السجون — نصت المادة ٦٢ من من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أن من واجب النائب العمومى ملاحظة تفتيش السجون وغيرها من المحلات التى تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة فى ذلك بالقوانين واللوائح . ويجب عليه إخطار وزير الحقانية بالأمور المخالفة التى يراها وبكافة المسائل التى يقتضيها التفتيش المكلف به .

ووكلاء النائب العمومى فى جميع الجهات يقومون بهذا التفتيش مرة فى كل شهر على الأقل للتأكد من تنفيذ أوامر قاضى التحقيق والنيابة وأحكام المحاكم وعدم حبس أى شخص بدون وجه قانونى أو تشغيل المسجونين فى غير ما خصص لهم وسماع شكاويهم .

وللسجون مفتشون من واجبهم زيارة كافة نواحى السجن وسماع شكوى المسجونين أيضا ومراقبة النظافة والحالة الصحية والتأكد من تطبيق اللوائح على أكمل وجه .

المجرمون الأحداث

الواقع أن هناك فرقا كبيرا بين المجرم الصغير والمجرم الكبير ، لأن الأول أقل أدراكا وتعقلا ، كما أنه لم تتأصل فى نفسه نزعة الأجرام . ولذلك كان من السهل اصلاحه تبعا لما عليه طفولته من لين الطباع ورخاوة الأعصاب ، بخلاف الكبير الذى جمدت نفسه على ما نشأت عليه من ميل إلى ارتكاب الآثام .

ونحن إذا استثنينا أحكام الشريعة الاسلامية التى اكتفت بتأديب الصغير من المجرمين حتى يبلغ أشده ، فان كثيرا من قوانين القرون الخوالى قد سلكت معه سبيل القمع والانتقام شأنها مع الكبير . مثال ذلك

ماحدث ببلاد الانجليز فى القرن السابع عشر إذ حكم بالاعدام على طفل لم يتجاوز العقد الأول من عمره . لأنه إذ كان يلعب مع طفل آخر قتله خطأ وأخفى جثته . واستندت المحكمة فى حكمها على أن إخفاء الجثة كان دليلا على سوء النية ، وفاتها أن إخفاء الأشياء من الصفات الغريزية فى الأطفال .

ولقد استمر الحال كذلك حتى انبثق فجر القرن التاسع عشر عن نور الرحمة والانسانية فتحولت الأفكار عن عقاب اليافع ، وانتهت بأن خير السبل لاصلاحه هو التعليم والتهذيب بدلا من ادخاله السجن حتى لايكون عرضه للعدوى الأخلاقية بالاختلاط مع من نبغ فى صنوف البغى من أكابر المجرمين .

الاحداث فى اوروبا

أجمعت القوانين الحديثة فى أوروبا على إعفاء المجرم من العقاب ما دام طفلا فاقد التمييز . فاذا ما أدرك الفرق بين الخير والشر عمدت إلى تأديبه وتهذيبه بطرق شتى . حتى إذا مانما عقله وبلغ رشده طبقت عليه العقوبات المقررة اصلا للجرائم .

دور فقدان المسؤلية — تختلف الأمم الغربية فى تقدير سن فقدان المسؤلية الجنائية للانسان ؛ وكل أمة تعتمد فى هذا التقدير على مايلازم الطفل فى نشأته من درجة النمو العقلى والجسدى، ومايحيط به من البيئة وقوة تأثيرها فى سلوكه ـ ففى رومانيا لا يسأل الطفل عما يقترف من الجرائم مادام لم يتجاوز الثامنة من العمر ـ وفى أسبانيا التاسعة ـ وفى اليونان والروسيا العاشرة ـ وفى اليابان وألمانيا الرابعة عشر ـ وفى السويد الخامسة

عشر ـ ويقضى القانون الفرنسى على أن القاصر الذى لم يبلغ الثالثة عشر ذكرا كان أو أنثى لايحبس . بل يوضع تحت الوصاية أو الملاحظة التهذيبية متى ارتكب جناية أو جنحة .

سن القصر الجنائى — سن القصر الجنائى أو التميز الناقص غير موحد فى كل الأمم المتحضرة ـ ففى بلجيكا هو ما فوق سن فقدان المسئولية ودون الثامنة عشرة للمتسولين والمتشردين ، والسادسة عشرة للمجرمين ـ وفى فرنسا الثامنة عشرة ـ وفى أسبانيا العشرين ـ وفى انجلترا ماكان أقل من الحادية والعشرين . غير أن المجرم الذى يتراوح سنه فى بلاد الانجليز بين السادسة عشرة والحادية والعشرين لا يحاكم أمام محاكم الاحداث بل أمام المحاكم العادية على أن يودع معاهد « بورستال » تحت نظام تهذيبى خاص .

أما سن الرشد الجنائى فله نظامه وأحكامه طبقا للقوانين المعمول بها فى تلك البلاد .

حبس القاصر احتياطيا — المجرمون القاصرون فى أوروبا غير خاضعين لنظام الحبس الاحتياطى الذى يطبق على الكبار منهم إلا عند الضرورة القصوى ـ ففى انجلترا لايحبس المجرم الصغير تحت التحقيق مادام دون السادسة عشر عاما ـ وفى أسبانيا الخامسة عشر إلا إذا كانت التهمة خطيرة . وفى هذه الأحوال يسلم القاصر لأهله ، فان كان الوسط الذى نشأ فيه فاسدا عهد به إلى شخص آخر مشهود له بحسن السيرة أو لاحدى المعاهد أو اصحاب الخير به حتى يبت فى أمره ـ ولقد ذهبت بعض الحكومات الغربية إلى أبعد من ذلك فأعدت للمحبوسين احتياطيا من الاحداث أمكنة خاصة . ومن واجب ادارة هذه الأمكنة فحص الغلام

فحصا علميا من الوجهات النفسية والخلقية والاجتماعية والوقوف على حال البيئة التى نشأ فيها والعائلة التى ينتمى إليها . وكل ذلك يتم قبل المحاكمة ويقدم به تقرير للقاضى المختص بمحاكمة الاحداث ليكون على بينة من أمر الصغير قبل الحكم عليه . وليتمكن من اختيار أصلح المعاهد التى تكفل تقويمه عقليا وجسمانيا .

محاكمة الصغير — لا يحاكم المجرم الصغير فى معظم ممالك أوروبا الا أمام قاض مختص . وهذا القاضى يعين فى بلجيكا لمدة ثلاث سنوات . وفى المانيا يشد أزره فى القيام بمهمته عضوان ينتخبان ممن لهم خبرة بأحوال الطفولة وظروفها كالمدرسين والأطباء وأعضاء الجمعيات الخيرية وتتكون هذه المحكمة فى أسبانيا من قاض ومستشارين لهما ألمام تام بعلم التربية وتختارهما اللجنة الاقليمية المنوط بها حماية الطفولة . ومع ذلك فرجال الاصلاح فى أوروبا يؤثرون محاكمة القاصر أمام قاض فرد حتى لا يدخل فى روعه أنه أمام محكمة قضائية بل فى حضرة أب شفيق يفتش عن راحته وينشد مستقبله . ولذلك كانت محاكم الأحداث فى البلاد الغربية خاليه من مظاهر المحاكم العادية كمنصات القضاة وأعضاء النيابه وحضور الجمهور وضوضائه . فالمجرم الصغير فى أمريكا يحاكم فى مكان خاص لا يشبه المحكمة العاديه فى شىء ، وفى فرنسا داخل غرفة المشورة الغير علنية . كما أن القانون الفرنسى يحرم نشر صور الغلمان أو تفاصيل محاكمتهم . وفى انجلترا لا يحضر أحد مقاضاة المجرم الصغير الا نادرا .

ومحاكم الأحداث فى بلاد الانجليز تتوسل الى اصلاح المجرم الصغير بكافه الأساليب المنتجة والمشبعة بروح التعقل والمرحمه فهى كما تقضى بالعقاب البدنى أو التعويض أو الغرامة أو الالتحاق بالمدارس الصناعية أو حبس المتهم متى كان مراهقا . وكذلك تحكم برد القاصر متى تعهد بحسن سير د

فى المستقبل ، أو باخلاء سبيله تحت الاختبار ، أو بتسليمه لمن يتعهد بتقويمه. ومرجع الأحكام فى ذلك لتقدير القاضى الذى يضع لكل حالة ما يلائمها.

التأديب الجسمانى — التأديب الجسمانى مشروع ، وهو من الطرق المنتجة حقا فى تقويم المجرمين القاصرين. غير أنه أبطل فى جميع الممالك الغربية ماعدا انجلترا فأنه لا يزال معمولا به.

الاحداث فى مصر

قسم القانون المصرى المجرمين الأحداث بالنسبة للمسئولية الجنائية ثلاثة أقسام :

(١) الأطفال دون السابعة من العمر . وهؤلاء لا يسألون جنائيا عما يرتكبونه من الجرائم ولا ترفع عليهم الدعوى العمومية لفقدانهم ملكة التمييز التى هى أساس المسئولية الجنائية .

(٢) الاحداث الذين هم بين السابعة والخامسة عشر . وهم مسئولون عما يعملون باعتبار أنهم فى سن التمييز الناقص ، غير أن عقوبات الاعدام والأشغال الشاقة والسجن لا تطبق عليهم . ولا يجوز حبس المجرم منهم أكثر من عشر سنوات مهما كانت الجريمة التى ارتكبها جسيمة ـ وقد جرت عادة المحاكم أن لا تلجأ الى حبس أمثالهم الا فى حالات خاصة ضنا بنفسيتهم أن تلوث باختلاطهم مع كبار المجرمين داخل السجون ، وسعيا فى اصلاحهم بطرق تهذيبية أخرى . ولذلك أجاز القانون للقاضى بدلا من الحكم على من كان فى هذا السن بالحبس ، أن يقضى بتسليمه لوالديه ، أو تأديبه جسمانيا ان كان ذكرا ، أو الحكم بارساله إلى مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة يبقى فيه الى أن يأمر وزير الحقانية بالافراج

عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة وموافقه النائب العمومى ، ولا يجوز فى أية حال ابقاؤه أكثر من خمس سنين ولا بعد بلوغه ثمانى عشرة سنة

والغرض من تسليم المجرم الصغير لوالديه أو وصيه ان كان يتيما هو القيام بتربيته وتهذيبه . ولذلك اشترط القانون على من يستلم الصغير أن يتعهد كتابة أمام المحكمة بحسن سيره فى المستقبل . والا أصبح عرضة للحكم عليه بغرامة لاتتجاوز الجنيهين متى عاد المجرم الصغير للجريمة .

أما التأديب الجسمانى فهو خاص بالذكور دون الأناث ، وينفذ بعصا رفيعة داخل السجون وبحضور الطبيب . بحيث لاتزيد عدد الضربات التى يحكم بها عن اثنتى عشرة فى المخالفات وأربعة وعشرين فى الجنح والجنايات .

أما الحكم بارسال المجرم الصغير الى مدرسة اصلاحية فلايكون الا فى جرائم الجنايات والجنح . والمقصود منه انتشال هذا الصغير من الوسط الفاسد الذى نشأ فيه والتوسل الى اصلاحه وتهذيبه داخل المدرسة .

(٣) أما الشبان المجرمون الذين هم بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة من العمر ، وهم المعنيون من المشرعين ببالغى سن الرشد الجنائى فيتحملون أوزاوهم ولكن بقدر ماأوتوا من عقل وإدراك . ولذلك لاتطبق عليهم عقوبتا الاعدام والأشغال الشاقة وتستبدلان بعقوبة السجن .

وصغار المجرمين فى مصر لايعدمون . لان الاعدام بالنسبة حداثتهم خارج عن طوق الرحمة والانسانية . ولايحكم عليهم كذلك بالأشغال الشاقة لضعف بنيتهم .

المتشردون الاحداث فى مصر — فى ٩ مايو سنة ١٩٠٨ صدر قانون الأحداث المتشردين . وبمقتضاه يعتبر من كان سنه دون الخامسة عشرة ذكرا كان أم أنثى متشردا اذ تسول فى طريق أو محل عام . أو اذا كان أبواه

متوفيين أو محبوسين ولم يكن له محل مستقر يقيم فيه أو وسائط يتعيش منها أو كان سيء السلوك مارقا عن سلطة والديه أو ولى أمره .

وقد أجاز هذا القانون الحكم بارسال المتشرد الصغير الى مدرسة اصلاحية لمدة غير محدودة مع التصريح لأدارة المدرسة بالأفراج عنه في أى وقت متى صلح حاله بشرط أن لا يبقى بها بعد بلوغه الثامنة عشرة ، كما أنه أجاز لولى أمره أن يطلب اخراجه منها متى كان دخوله فيها بناء على طلبه وبسبب مروقه من طاعته . غير أن المتشرد الذى يخرج إجابة لهذا الطلب بعد قضاء بضعة أشهر بالاصلاحيه يجوز الحكم عليه بالعودة اليها متى سرق

وهذه الأحكام فى مجموعها ليس الغرض منها عقاب المتشرد على جريمة معينة كما هو الشأن مع المجرم الصغير ، بل ترمى الى انتشاله من البيئة الفاسدة التى نشأ فيها وإيجاده فى بيئة أخرى ليكون أقرب الى الاصلاح

حبس الاحداث احتياطيا ومحاكمتهم — أجاز قانون تحقيق الجنايات المصرى حبس المجرم القاصر فى السجن احتياطيا ريثما يرسل للاصلاحية . غير أن إدارة السجون تلجأ فى مثل هذه الأحوال الى عزل الصغار عن الكبار كما قدمنا . وبالرغم من أن قانون المتشردين الصادر سنه ١٩٠٨ أجاز حجز القاصر على قدر الامكان فى مدرسة إصلاحيه أو مكان آخر مماثل لها حتى يحكم فى قضيته ، فان هذا المكان لم ينشأ بعد كما أن مدارسنا الاصلاحية غاصة بالمحكوم عليهم من صغار المجرمين والمتشردين.

أما محاكمة الأحداث فى مصر فتحصل فى الجلسة العلنية وبالطريقة العادية وليس هناك سوى محكمتين: احداهما فى مصر . والأخرى فى الاسكندرية .

الاصلاحيات

الاصلاحيات هى الامكنة التى تعدها الحكومات لتنفيذ الأحكام الصادرة بالأكراه البدنى على المجرمين الأحداث . وهى تختلف عن السجون من وجهتين :

أولا ـ أن السجون لا تنشأ الا بواسطة الحكومة وهى تابعة لها رأسا . أما الاصلاحيات فيجوز انشاؤها بواسطة الأفراد أو الجمعيات الخيرية وتحت إشراف الحكومة . فالمادة ٦١ من قانون العقوبات المصرى نصت على جواز إرسال المجرم الصغير الى مدرسة إصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة . كما أن القانون الايطالى يبيح للأفراد إنشاء الاصلاحيات بخلاف السجون التى يجب أن تكون تابعة للحكومة .

ثانيا ـ أن الأصلاحيات مخصصة لصغار المجرمين . ونظامها الداخلى قريب الشبه بنظام المدارس الصناعية أو التهذيبية . أما السجون فهى لكبارهم وأساليب التأديب فيها أشد .

الاصلاحيات فى اوروبا

الاصلاحيات فى أوروبا كثيرة ومنوعة ، ومعظمها أنشىء فى منتصف القرن التاسع عشر . وتدل أسماؤها على المقصود منها . ففى فرنسا يعرفونها إن كانت للذكور بالمستعمرات الاصلاحية أو الداخليات المخصصة ، وإن كانت للأناث بالبيوت التأديبية . وفى بلجيكا وإنجلترا تسمى بالمدارس الخيرية أو الاصلاحية أو الصناعية .

أنواع الاصلاحيات – تقسم الاصلاحيات فى الدول الغربية تبعا

لسن المجرم الصغير . فنى بلجيكا يضعون من كان سنه أقل من ثلاثة عشرة سنة فى اصلاحية خاصة ، وكذلك من كان سنه أكثر من ذلك ولم يبلغ السادسة عشرة ، ومن كان سنه أكثر من السادسة عشرة ألحق بالاصلاحية المعدة لأمثاله . ومن كان سنه أقل من الثمانية فى انجلترا عهد بتربيته إلى شخص موثوق بأمانته ، فان زاد عن ذلك حتى الرابعة عشرة أدخل المدارس الصناعية . فان بلغ الرابعة عشرة وكان دون السادسة عشرة ففى المدارس الاصلاحية . فان كان سنه بين السادسة عشرة ولم يتجاوز الحادية والعشرين ارسل إلى معاهد « بورستال » . وهكذا قسمت الاصلاحيات فى معظم الممالك الأوروبية الأخرى تبعا لسن المجرم الصغير .

وكما أنه توجد اصلاحيات للمتسولين والمتشردين وصغار المجرمين ، فكذلك توجد اصلاحيات خاصة للاحداث المصابين بالصرع والبله والتأخر فى النمو العقلى أو الجسمانى .

ويتعلم الاحداث فى انجلترا فلاحة البساتين والنجارة والحياكة والنسيج وصناعة الجلود وغيرها إن كانوا ذكورا . فان كن أناثا تعلمن طهى الطعام وغسل الملابس وأشغال الابرة وما شاكل ذلك .

والاصلاحيات فى أوروبا لا تميل إلى الاكثار من عدد الاحداث فيها لتتمكن من القيام بواجبها على أكمل وجه .

معاهد بورستال — فى انجلترا معاهد لاصلاح الشبان اليافعين الذين لا يقل سنهم عن السادسة عشرة ولا يزيد عن الحادية والعشرين ، ولهذه المعاهد نظام وسط بين المدارس الاصلاحية والسجون . وقد أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى قرية بورستال الكائنة بقرب شاتام حيث أنشىء أول سجن من هذا الطراز فى سنة ١٨٧٤ . وقد ابتدىء العمل فى هذه المعاهد على طريق التجربة ، ولما نجحت هذه التجربة اقترح البرلمان الانجليزى

سن قانون اتقاء الجريمة فى سنة ١٩٠٨ ، ونفذ هذا القانون فى سنة ١٩٠٩ ، وترتب عليه تعميم هذه المعاهد فى كثير من بقاع انجلترا .

وهذه المعاهد تقبل الشبان لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث ، وهى مخصصة لمن عاد للجريمة بعد خروجه من المدارس الصناعية أو الذين يختلطون بالأشرار ومن هم فى حكمهم .

وتدل الاحصاءات على أن ثلاثة أرباع الذين دخلوا معاهد بورستال لم يرجعوا إلى الاجرام بعد خروجهم منها بل سلكوا سلوكا مرضيا ، وأن هذه المعاهد كان لها فضل كبير فى هبوط نسبة الاجرام فى بلاد الانجليز .

الحبس الاحتياطى للشبان المجرمين — الشبان المجرمون فى انجلترا يحبسون تحت التحقيق كما يحبس الاحداث فى مكان خاص ، ويفحصون قبل تقديمهم المحاكمة فحصا علميا من الوجهتين : البيسوكولوجية والفسيولوجية ، لتكون المحكمة على بينة من أمر المتهم وتختار له المعهد الكفيل باصلاحه وتشير بالمعاملة التى تتفق ونفسيته .

الاصلاحيات فى مصر

الاصلاحيات المخصصة لصغار المتشردين والمجرمين فى مصر قريبة الشبه بالمدارس الصناعية . وفى مصر اليوم اثنتان منها : احداهما بالجيزة ، والأخرى بالمرج .

فأما اصلاحية الجيزة فهى مخصصة للمتشردين وهى قسمان أحدهما للذكور والآخر للاناث ، والذكور الذين هم أقل من الثالثة عشرة فى معزل عمن سواهم .

وللاحداث بالاصلاحية مدرسة يتعلمون فيها القراءة والكتابة والحساب والرسم والجغرافيا ومبادىء العلوم والديانة . كما أنهم يتلقون فيها كثير من الصنائع كالنجارة . والحدادة ، والخراطة . والسروجية . والسمكرية . والحياكة ، والجزمجية . والطباعة . وفلاحة البساتين . والكهرباء . والتمريض

والموسيقى ، وعمل السجاد ، والكراسى وغيرها .

وللأحداث كذلك داخل الاصلاحية مسجد لتأدية الصلاة ، كما أن لغير المسلمين منهم ان يتعلموا مبادىء دياناتهم وأن يقيموا شعائرها متى شاءوا .

والأحداث جميعا يقومون ببعض الألعاب الرياضية كما يفعل التلاميذ فى مدارسهم .

أما البنات فيتعلمن الأشغال المنزلية كالطباخة وغسل الملابس والحياكة وما شكلها .

ويمنح الحدث مكافأة مالية لا تقل عن مليم فى اليوم . وتضاعف هذه المكافأة تبعا للحالة التى هو عليها من التفوق فى الصناعة والتعليم والسلوك الحسن داخل الاصلاحية .

وللأحداث مقصف يبتاعون منه ما يشاءون من ألوان الطعام على أن يدفعوا الثمن من مكافآتهم أو المبالغ المودعة على ذمتهم فى الاصلاحية ، ولهم كذلك زيارة أهليهم وذويهم أسبوعيا . كما أنهم يمنحون فى الصيف أجازة سنوية يقضونها بين أقاربهم فضلا عن أنهم يعفون من جميع الأشغال فى أيام الجمع والأعياد الرسمية .

ويؤدب الحدث اداريا على ما يرتكب من المخالفات داخل الاصلاحية بانقاص مكافآته أو حرمانه من اجازته أو تأديبه بعصا رفيعة . وجميع الأحداث على اختلاف أسنانهم خاضعون لنظام تأديبى واحد .

هذه هى الانظمة المتبعة فى مصر لاصلاح حال الاحداث من المتشردين قد أتينا بها موجزين — ولكن أتدرى لم يتشرد الحدث ؟

هذا سؤال قد يخيل اليك لاول وهلة أن الاجابة عليه فى حاجة الى كثير من التفكير . ولكنك لو علمت كما تبين لنا أن هؤلاء الأحداث لا يزالون فى سن تربها مداجة الطفولة البريئة . وأنهم لم يتصنوا بعد فى أساليب الكذب

والتلفيق ـ نعم . لو علمت هذا وسألتهم عن خبيئة أمرهم لكفاك ذلك مثونة البحث ، ولظهر لك فى غير غموض أن تشردهم إنما يرجع إلى علل دفينة تتغلغل فى حياتنا الاجتماعية .

فهذا حدث منهم لم يتجاوز الحلقة الأولى من عمره يحدثك بأنه فقير ، وانه قد فقد أبويه وهو فى المهد ولم يجد من يعنى به ، فشب هائماً على وجهه فى الطرقات يستجدى الأكف بالسؤال .

وهذا آخر قد رغب عنه أهله لرقة حالهم فنبذوه ، فاتخذ من أرصفة الشوارع فراشا ومن لفحات الجو غطاء ـ فهو لا يملك من أمره شيئا .

وهذا ثالث فى الثانية عشرة من عمره قد بنى أبوه بغير أمه . فتضيق امرأة الأب به ذرعا ، وتسول لها الأنانية الجامحة الاستئثار بمحبة زوجها . فهى ترى فى هذا الغلام البائس شريكا مناهضا . وتصر على أن سعادتها الزوجية لا تتم إلا فى أن يغرب هذا الطفل عن بيتها ، فيضعف الأب أمام رغبتها وأخيرا يتهم الولد بالمروق .

وهذا رابع قد تزوجت أمه من غير أبيه ، فينظر اليه الزوج الجديد شذرا وتساهم الأم فى إرهاق ولدها وتنغص عليه العيش إرضاء لزوجها ، فيهجر الصغير البيت ويصبح من غير مأوى .

وهذا خامس قد انحدر من أبوين معدمين ـ فأما الأم فقد ذهبت إلى جوار ربها وهو فى الثالثة من عمره ، وأما الأب ففى السجن إلى بضع سنين ــ وأما الأهل فقلوبهم كالحجارة أو أشد قسوة ــ فماذا يصنع هذا الطريد إلا أن يسعى فى الحياة كما تسعى الحشرات والهوام ـ وهل فى المجتمع من يعنى بحياة الحشرات والهوام ؟

وهذا سادس يتيم قد زهد فيه وصيه وأنشأه نشأة فاسدة مع شر أمثاله من أطفال الشوارع الشرد .

وهؤلاء فريق من المتشردين قد تمردوا حقاً على نظام الأسرة ولم يرضخوا لسلطان الوالدين لشذوذ فى أخلاقهم ،ولم يعن المجتمع بشأنهم فنبتوا نباتا سيئاً .

تلك حال الأحداث المتشردين فى مصر وهى حال يرثى لها حقاً ، ولذلك كنا جد مغتبطين إذ رأينا حضرة صاحب السعادة مدير السجون الحالى يفيض عليهم من عطفه – ويعنى بهم عناية خاصة – فهو قد غير من زيهم بعد أن كان زياً قاتماً ،وهو قدأرسلهم إلى الاسكندرية أفواجا ليصطافوا وليستمتعوا بهواء البحر البليل كما يستمتع أبناء النعمة والثراء . وهو قد أطعمهم فى رمضان وفى غير رمضان من شهى الطعام وصنوف الحلوى ما لا عهد لهم به من قبل. وهو وقد زودهم بكثير من النصح ليمحوا ما قد علق بأنفسهم من درن الأخلاق . وأخيرا فهو يجد كى يجعلهم فى مستقبلهم شبابا صالحا لأنفسهم وللهيئة الاجتماعية

أما الأحداث المجرمون وهم الذين يحكم عليهم بدخول الاصلاحية لارتكاب الجرائم فهم متساوون مع الاحداث المتشردين من حيث فقرهم وعدم اهتمام المجتمع بأمرهم ، بيد أن الأوائل أكثر ميلا إلى الاجرام لاستعداد فى نفوسهم ، أو فساد فى بيئتهم ، أو للسببين معا . وهؤلاء المجرمون الصغار يعملون فى فلاحة الأرض باصلاحية خاصة بهم بالمرج كما قدمنا .

أما الأحداث المصابون بالصرع والبله أو العته . والمتأخرون فى نموهم الجسمى أو العقلى . أو الفاقدون لبعض أعضائهم الجسدية . فليس لهم فى مصر مدرسة إصلاحية لعلاجهم أو تعليمهم الصنائع التى تتفق وحالتهم الصحية كما هو المتبع فى بعض الممالك الغربية . زد على ذلك أن مستشفى الأمراض العقلية فى بلادنا لا تقبل صغار المجرمين المجانين . مع أن هؤلاء

بحكم الخلل الذى تطرق الى عقولهم أكثر الأحداث ميلا للأجرام، كما أنهم متى شبوا وأصبحوا رجالا وبنوا بازواج تركوا لنا ذرية فاسدة بعضها من بعض ، وعلى ذلك فصالح الجماعة يقضى بأنتشال أمثال هؤلاء والعمل على إصلاح حالهم حتى يصبحوا صالحين للحياة العامة .

تعليق

هذه كلمة موجزة عن الجريمة والعقاب قديما وحديثا قد جئنا بها فى هذا الباب مع نبذة عن النظم التأديبية لكبار المجرمين وصغارهم سواء فى بلادنا أو فى البلاد الغربية ، وهذه الكلمة تتلخص كما علمت فى أن العصريين يتوخون النجاة من شرور المجرمين بأصلاحهم وتهذيبهم داخل السجون بدلا من تعذيبهم أو الأنتقام منهم . ومع ذلك — ألا ترى أن إنسان اليوم كجده بالأمس لا يتورع كلما سنحت الفرصة عن الأفتراس بأخيه فى الآدمية، ولا يتعفف عن ارتكاب الجرائم وعلى أبشع الصور الوحشية ، وأنه بينما المصلحون فى جميع الشعوب يتحفوننا كل يوم بمختلف الصنائع والمخترعات، إذ المفسدون يتفننون فى صنوف البغى وشتى الموبقات . وهذا فريق من المفكرين الذين يقضون حياتهم فى جوف المدنية الحديثة لا يجدون غضاضة فى الجهر بدعوتهم الى عقاب بعض المجرمين عقابا بدنيا — فإذا سادت هذه الآراء ووجدت من يلبى نداءها فليس ببعيد على بعض الشعوب بعد عشرات السنين من أن تعود فتجمع ما تحتمى به من فتات القوانين البائدة بعد أن رغبت عنها وألقتها من النافذة ، وليس هذا بمستغرب مادمنا نعلم أن القوانين التى توضع لعقاب المجرمين ليس لها من ثبات . وأنها تتمشى وعادات المجتمع وحاجاته ، وأنها تلبس لكل حالة لبوسها .

بقى علينا بعد ذلك أن نلق نظرة عامة على النظم التأديبية المتبعة فى مصر ونفاضل بينها وبين مثيلاتها فى أوروبا .

ونحن وإن كنا قد ابتدأنا فيما قدمنا من بحث بالكلام عن السجون ثم عن المدارس الأصلاحية ، فمن حسن الرأى أن نبدأ هنا بالأخيرة لأنها الدعامة التى يقام عليها صرح الأصلاح فى كل البلاد ، ولأن المدارس الأصلاحية متى حققت ما هو مقصود منها من آمال خففت الزحام عن السجون .

فى الاحداث ومدارسهم الاصلاحية — تبين لنا مما تقدم أن القانون المصرى على وجه العموم يعامل الأحداث بما يتفق وقوة إدراكهم، وأن المدارس الأصلاحية لدينا تشبه مثيلاتها فى أوروبا فى كثير من وجوه الأصلاح . غير أنه اقتداء منا بما هو خير . وتطلعا لما هو أجدى ، نرى التذرع بهذه الوسائل :

١ — استقصاء البواعث الحقيقية لتشرد الأحداث والعمل جهد المستطاع على استئصالها .

٢ — العناية بمن كان دون سن فقدان المسئولية متى ارتكب جناية أو جنحة حتى لا يشب ميالا للأجرام ، كتسليمه لوالديه أو وصيه أو أى شخص آخر ذى اعتبار أو جمعية خيرية أو إحدى المدارس التابعة لوزارة المعارف لتتولى تهذيبه.

٣ — رفع سن القصر الجنائى الى تمام السابعة عشر، لأن من بلغ هذه السن لا يختلف بشىء محسوس فى الأدراك عمن أتم الخامسة عشر . ومن الممكن الحاق أمثال هؤلاء المراهقين بالمدارس الأصلاحية ليعاملوا فيها المعاملة التى تتفق وسنهم ودرجة إدراكهم . والطرق التهذيبية فى الواقع أجدى من

أساليب القمع بالنسبة لهؤلاء الشبان

٤ - العدول عن حبس المجرمين أو المتشردين الصغار الذين هم تحت التحقيق داخل السجون، والاكتفاء فى هذه الحالة بالضمان الشخصى. وإذا كان لا بد من الحبس فليكن فى محل يخصص لهم. أو فى جناح خاص داخل إحدى المدارس الاصلاحية.

٥ - العقوبة البدنية للاحداث لا بأس بها لأن الحدث يهاب هذا النوع من العقاب إلى سن محدود؛ غير أننا نرى تنفيذها خارج السجون لأن القبض على الصغير وإدخاله السجن لتأديبه واحاطته بهذا المظهر الرهيب كل ذلك من شأنه مع تكراره الذهاب بحياء الطفل وتعويده طرق أبواب المحابس. وفى هذا من التأثير على سلوك الصغير الذى يميل بفطرته للاجرام ما فيه.

٦ - محاكمة الأحداث أمام قضاة إخصائيين، فان عاونهم فى مهمتهم محلفون من رجال التربية كان ذلك أقرب للعدالة وأجدى على الاصلاح. وأن لا تحصل هذه المحاكمة فى المحاكم العادية، وإلا فلتكن الجلسات خالية من الجمهور.

٧ - قضى قانون العقوبات الجديد بتسليم المجرم الصغير لوالديه أو وصيه دون غيرهم مع أنه قد لا تتوفر الأهلية لديهم جميعا لصيانته والقيام بتهذيبه ومن المستحسن تنوع الاحكام التى تصدر فى حق الصغير سعيا وراء إصلاحه كالبراءة بشرط حسن السير والغرامة والتوبيخ القضائى وجواز التسليم عند الضرورة لغير الوالدين كاحدى الجمعيات الخيرية أو الملاجىء أو الأفراد ذوى المروءة والاحسان.

٨ - نص القانون على أن الوالد أو الوصى الذى يستلم المجرم الصغير ويتعهد بحسن سيره يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز الجنيهين إذا عاد الصغير

للاجرام بعد ذلك فى وقت معلوم . وهذه الغرامة فى الواقع طفيفة لا تضطر المستلم إلى السهر على تربية الحدث وإصلاح حاله

٩ ـ قضى القانون بأن أقصى عقوبة يقضيها المجرم الصغير فى المدرسة الاصلاحية هى خمس سنوات ، وأنه لا يجوز فى أية حال إبقاؤه بها بعد بلوغه ثمانى عشرة سنة كاملة . ولكن كيف يكون حال هذا المجرم لو دخل طفلا فى السابعة أو الثامنة مثلا ، وعلى فرض انه سيقضى المدة جميعها داخل المدرسة وهذا قليل . أليس معنى ذلك أنه يخرج منها وعمره لم يتجاوز الرابعة عشرة فى كلتا الحالتين ؟ ـ فما ذا يفعل من كان فى هذه السن إذا كان بائسا فقيرا ولم يجد من يأخذ بيده ويراقبه المراقبة الفعالة حتى لا يرجع للجريمة . إننا نعلم أن أمثال هؤلاء يعهد بهم فى انجلترا وغيرها من البلاد المتحضرة إلى الجمعيات الخيرية حتى يبلغوا التاسعة عشر . وهذا مبدأ لا غبار عليه وحبذا لو أخذنا به ، وما يسرى على المجرم الصغير يسرى كذلك على المتشرد الذى يبرح الاصلاحية وهو فى سن دون سن الرشد الجنائى.

١٠ ـ أكثر الأحداث من المجرمين فقراء وفى حاجة إلى من يستخدمهم فى قراهم أو بنادرهم . وحداثة سنهم تساعدهم على تعلم الصناعات بسهولة . ولذلك كان من المستحسن أن يسند إلى الواحد منهم وعلى قدر الامكان الصناعة المتداولة فى بلده . أو الشائعة بين أهله وعشيرته حتى يستطيع الانتفاع بها بعد اخلاء سبيله من الاصلاحية الخاصة به .

١١ ـ التفريق فى العقوبات الأدارية التى تطبق على الاحداث داخل مدارسهم الاصلاحية تبعا لسنهم ، فلا يعاقب من قل سنه عن الثانية عشرة كمن بلغ السابعة عشرة مثلا ، لان قوة الادراك ليست عند الاثنين واحدة .

١٢ ـ نص القانون المصرى على الحكم بارسال المجرم أو المتشرد الصغير الى مدرسة إصلاحية أو محل مماثل لها ، ولكننا لانملك فى مصر غير المدارس الاصلاحية التى أنشأتها الحكومه حتى ترتب على ذلك أن أصبحت غاصة بمن فيها . وقد اضطرت وزارة الحقانية فى كثير من الأحيان أن تلفت نظر المحاكم حتى لاتكثر من الأحكام القاضية بارسال الصغار الى المدارس الاصلاحيه . والمحاكم تجرى على هذه الخطة فلا ترسل الى الاصلاحيات الا القليل ـ وليس أدل على ذلك من أن محكمة الاحداث بالقاهرة وحدها قد حكمت فى سنة ١٩٣٥ القضائية على نيف وتسعمائة والف من الاحداث بالتأديب الجسمانى والغرامه فضلا عمن حكمت عليهم بتسليمهم لآبائهم أو أولياء أمورهم

ولكن ما هى النتيجة التى تترتب على اخلاء محاكم الأحداث سبيل الآلاف من الصغار اكتفاء بتأديبهم أو تغريمهم أو تسليمهم لآبائهم وقد تكون مقتنعة تمام الاقتناع بأن سبيلهم [illegible] هو الاصلاحية . أفلا نرى أننا بهذا التصرف [illegible] أمام هؤلاء الاحداث وأن التبعة فى ذلك إنما تقع على عاتقها ؟ ألا نرى أن هذه الحال [illegible] على أن الأمة المصرية لم تقم بواجبها نحو صغار المتشردين والمجرمين [illegible] فى [illegible] فى ميدان [illegible] وخير [illegible]

١٣ ـ لوحظ أن كثيرا من صغار المجرمين والمتشردين يعودون [illegible] الاصلاحية بعد خروجهم [illegible] كثير ممن تحكم عليهم [illegible] يعودون [illegible] الاصلاحيات [illegible]

كبار المجرمين وحسب ، ولكنه كذلك بين صغارهم - وعندي أن السبب فى ذلك يرجع الى فقدان رقابتهم اذا ما برحوا هذه المدارس أو السجون وهم لا يزالون فى سن الاغراء بالفساد . ومن أجل ذلك فقد وجب علينا أن نعطى هذه الحالة ما تستحقه من العناية ، فنتخذ من طرق الاصلاح ما يكفل نجاحهم فى الحياة والا فلنلحقهم بسجن الشبان الذى سنشير اليه فى موضعه من هذا البحث .

١٤ - كثير ممن لا خلاق لهم من الآباء وأولياء الأمور يدفعون بفلذات أكبادهم فى هاوية الفساد بتشغيلهم فى المنازل المعدة للدعارة سرا كان أم علنا ، أو يتركونهم يغشون محلات التحريض على الفسق والمراهنات. ومنهم من يأتى بولده ويزجه فى الطرقات العامة للتسول أو جمع أعقاب السجاير بعد أن يفرض عليه أتاوة باهظة ، وبعد أن يدعه أمام السابلة فى أطمار بالية تشف عن أعضائه وهو عرضة لتقلبات الطبيعة وجراثيم الأمراض . ولهذا الصنف من الآباء وأولياء الأمور ، أو بمعنى أصح أولياء الشيطان . نظام خاص فى بعض الممالك الغربية . لأن المحاكم هناك تحل محلهم فى تربية أبنائهم فتنزعهم من بين مخالبهم ثم تعهد بهم الى من يصلح للقيام بتهذيبهم واصلاحهم . هذه الاجراءات تسمى فى عرفهم بسقوط الحق الأبوى عن الصغير البائس .

فاذا استطاعت مصر أن تحذو حذو هذه الممالك فى هذا السبيل كان خيرا ، والا ففى امكانها وضع حد لعدوان أمثال هؤلاء الآباء الأشقياء بسن تشريع خاص لعقابهم وهم لدينا كثيرون

ومما يجدر بنا ذكره فى هذا المقام أن قانون صغار المتشردين المصرى لم يأت بما يجب اتباعه نحو اللقطاء وأطفال السجينات المقيمين مع أمهاتهم فى معيشة واحدة وأمثالهم من جراثيم الشرية .

١٥ - اعداد ملجأ أو مدرسة اصلاحية للصغار البائسين متى كانوا مصابين بالعته أو الصرع او نقص فى بعض الأعضاء ومن هم فى حكمهم متى كانوا

محرومين ممن يستطيع القيام بواجباتهم المعاشية والتهذيبية من آبائهم أو أهليهم .

١٦ ـ سن تشريع عام لحماية الطفولة فى مصر ويكون من أهم أحكامه منع الأحداث جميعا حتى سن معينة من غشيان البارات وبيوت الدعارة والخلاعة والبغاء والرهان والميسر ، وحضور بعض الروايات المسرحية التى لا تتفق وحداثتهم سواء فى دور التمثيل أو على اللوحة الفضية وغيرها ، حتى لا تتعرض أخلاقهم للعدوى وينتهى بهم المآل الى الاندماج فى صفوف كبار المجرمين .

فى سجون مصر — السجون فى مصر كما ظهر لنا فيما تقدم تشبه فى كثير من الوجوه السجون الأوروبية وخصوصا الانجليزية منها . غير أننا رغبة منا فى التمشى مع أحدث الأنظمة وسعيا وراء كل ماينقذنا من مخالب الاجرام نرى الأخذ بما يأتى :

١ ـ مادام أن شعار السجون المصرية هو التأديب والتهذيب والاصلاح فمن الخير أن ينشأ فى كل سجن ردهة لالقاء المحاضرات التهذيبية ومكتبة للكتب الدينية والأخلاقية ـ على أن يكون سماع المحاضرات وقراءة الكتب من المزايا التى تتمتع بها المسجونون لأول مرة والمشهود لهم داخل السجن بحسن الصبر والتفوق فى الصنعة .

٢ ـ تعيين واعظ خاص بكل سجن يقوم بواجب الارشاد والتهذيب وأن يكون هذا الواعظ من الموظفين المستديمين كى يتفرغ لواجبه .

٣ ـ أن يوجد فى كل سجن مصلى لاقامة الصلاة لينتهى المجرمون ولو بالتدرج عن المنكر . وأن لا يعفى من الصوم الا من كان مريضا أو ضعيفا ليتعود المسجونون على القناعة وكبح جماح نفوسهم

٤ ـ وضع كل فريق من المسجونين المذكورين بعد على قدر الامكان في معزل عن الفريق الآخر داخل السجن أو في سجن قائم بذاته وهم :

(ا) الشبان الذين لا يقل سنهم عن السابعة عشرة ولا يزيد عن الحادية والعشرين متى كانوا محبوسين لأول مرة . والقاصرين الذين عادوا للجريمة بعد إخلاء سبيلهم من مدارسهم الاصلاحية . وأن يكون لهذا السجن نظام وسط بين أنظمة السجون العمومية والمدارس الاصلاحية سواء في التأديب والتهذيب أو التعليم والصناعة .

(ب) المحكوم عليهم في جرائم الصحافة والرأي العام(١) ، والطلبة والموظفين المحبوسين لأول مرة لتجاوزهم حدود وظائفهم وكذلك المتهمين في الجنح المتعلقة بالأديان وجرائم دفع العار أو الدفاع عن العرض والكرامة ومن هم في صفهم متى كانوا خالين من السوابق . على أن يكون لكل صنف من هؤلاء ما يتفق وأحوالهم الصحية والمعاشية والاجتماعية داخل السجن .

(ج) المحكوم عليهم لأول مرة في [illegible] التي لا تمس الشرف أو الذمة كالضرب أو القتل خطأ وغيرهما متى جاوز [illegible] سنهم الحادية والعشرين .

(د) المجرمين العائدين وهم المعبر عنهم بأرباب السوابق . وسنتناول ذلك بالتفصيل عندما نعرض للبحث في العود للجريمة .

هذا ما نراه واجبا ازاء عزل المسجونين تبعا لأخلاقهم وجرائمهم حتى لا يكون بعضهم عرضة للعدوى الأخلاقية من البعض الآخر . فان قيل ان المسجون [illegible] أن وضع كل فريق من المسجونين

---

(١) [illegible] تعطلها علينا متوجة [illegible] في جنح الصحافة عن [illegible] وغير ذلك [illegible]

المبينين آنفا فى سجن خاص قد يجعل من العسير على كثير من ذويهم وأهليهم زيارتهم لبعد الشقة . قلنا هذا جائز.ولكنه لا يعدو المصلحة الفردية. والمصلحة الفردية متى تعارضت مع المصلحة العامة ذابت وتلاشت ـ وها هى الليمانات واقعة فى ضواحى القاهرة .ومع ذلك فهى مخصصة لجميع مسجونى القطر المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

٥ ـ تدخين التبغ غير مصرح به فى سجون مصر الا لمن كان محكوما عليه بالاعدام . غير أننا لاحظنا أن كثيرا من المسجونين المعتادين عليه لا يألون جهدا فى الوصول اليه بطرق غير مشروعة . ويرى بعض الباحثين إباحة تدخينه للمسجونين . ونحن وان كنا نميل الى هذا الرأى الا أننا نرى أن تكون هذه الاباحة من طريق المكافأة والتشجيع.فلا يصرح بالتدخين الا بقدر ، ولمن اعتاده من المحبوسين تحت التحقيق والمحكوم عليهم لأول مرة متى كان متحليا داخل سجنه بالسلوك الحسن والتقدم فى الصناعة ، أو لعذر طبى . على ان يلزم السجين بدفع ثمن ما يحتاجه من هذا الصنف .

وعلى العموم فاباحة التدخين فى السجون المصرية يجب ان تحاط بشروط وقيود مخصوصة حتى لا يساء استعمالها وتصبح عاملا من عوامل الارتباك .

٦ ـ تبين لنا أن المحكوم عليه بسبع سنوات فأكثر يستولى عند الافراج عنه على مكافأة مالية لا تزيد عن الأربع جنيهات . وهذا مبلغ زهيد ومن المستحسن اعادة النظر فى زيادته حتى يستطيع السجين الانتفاع به بعد اخلاء سبيله .

٧ ـ قد لاحظنا ان بعض السجون الأوروبيه لا تعطى للسجين من الغذاء الا القدر الضرورى . وهى تضطره بذلك الى اتمام هذا النقص بابتياع ما يشاء من المأكولات من مقصف السجن ودفع الثمن مما يحصل عليه من أجرته . ويتوخى من هذه الطريقة فائدتين : الأولى شخصية . وهى تعود

السجين الاعتماد على نفسه والحصول على رزقه من مجهوده ، والأخرى اجتماعيه وهى الاقتصاد وجعل السجين يشعر بالفرق بين معيشة السجن ومعيشته فى الخارج فيزدجر .

٨ ـ ذكرت لنا لائحة السجون فى باب تأديب المسجونين المخالفات التى تقع منهم داخل السجون على سبيل الحصر . ثم جاءت نماذج الجزاءات التى يرجع إليها عند عقاب المسجونين إداريا فوضعت لكل مخالفة عقابا محدودا. وهذه النماذج تطبق على المحبوسين لأول مرة والعائدين منهم على السواء ، كما أنها نصت على عقاب السجين متى شرع فى ارتكاب إحدى المخالفات بنفس العقوبة الأصلية المقررة لهذه المخالفة .

وما دام أن لكل مخالفه جسامتها وظروفها التى وقعت فيها . ولكل سجين أخلاقه وما يحيط به ـ فمن رأينا أن يقتصر فى تطبيق هذه النماذج على المحبوسين لأول مرة ، وأن تكون العقوبة قابلة للتجزئة . أى أن يكون لها حدان: أدنى وأقصى. حتى يتمكن المناط به تأديب المسجونين من التصرف فيها وأن يضع لكل حالة ما يلائمها .

أما تأديب العائدين « ذوى السوابق » فسنحدثك عنه فى موضعه .

٩ ـ تبين لنا فيما تقدم أن الحبس الانفرادى معمول به فى بعض سجون أوروبا مثل إيطاليا وهولاندا . ولكننا أصبحنا لا نلجأ إليه عادة إلا عند عقاب السجين إداريا ولأيام معدودات . مع أننا من أحوج الأمم إليه لكثرة المسجونين لدينا وعود العدد الوفير منهم إلى السجون بعد خروجهم منها . فإذا اعترض معترض على هذا النوع من المحابس لما له من التأثير السيء أحيانا على الحالة العصبية أو العقلية لبعض المسجونين . فإنا هذا محتمل ولكن فى استطاعتنا ملافاته إذا تركنا الأمر لتقدير الطبيب حتى إذا رأى أن الحبس الانفرادى لا يتفق وحالة أحد المحبوسين أمر بإعفائه منه ولو حينا بعد حين

ومهما يكن من شيء فالاختبار يدلنا على أن هذا النوع من العقاب كان ولا يزال معولا هادما لكيان الأجرام. وأنه من أقوى العوامل التي تأخذ بها الشعوب للاجهاز على شبح الجريمة.

ونحن لا نقول بحبس المجرم مفردا طيلة المدة المحكوم بها عليه، بل الوقت المحدود الذي يتناسب مع هذه المدة طولا وقصرا ـ ومع عدم غض النظر عن سلوكه داخل السجن.

هذا ما نراه من حيث الأخذ بمبدأ الحبس الانفرادي، فان قيل أن ذلك قد يقف حجر عثرة في سبيل تعليم المسجونين الصنائع كما يجب، قلنا أن المجرمين المعتادين على الاجرام يمضون السنة الأولى من أحكامهم في الحجرات الانفرادية، ومع ذلك فهم يتلقون الصنائع على اختلاف أنواعها ـ ومن جهة أخرى فالسجون لم تنشأ أصلا لتكون دورا للصناعات، بل لردع المجرمين وتهذيب نفوسهم.

ونحن وإن كان واجبا علينا أن نؤدب المجرم ونخرجه من السجن صالحا للعمل في الهيئة الاجتماعية، فمن المصلحة العامة أيضا أن نجعله يشعر بأن هناك فارقا بين حياة برىء طليق ومجرم سجين.

١٠ ـ من المعلوم أن السجين المصري بعد إخلاء سبيله يرجع إلى موطنه [illegible] مسجونين [illegible] صناعة النسيج مثلا فالمعقول أنه [illegible] بمجرد عودته إلى فلاحة الأرض. بخلاف الحضري الذي يستطيع العمل فيها متى انقلب راجعا إلى مدينته حين [illegible] إلى هذا العمل [illegible] ـ ولذلك فمن الصواب [illegible] الصنائع على [illegible] مسجوني [illegible] أما المسجونون فلاحون [illegible] فمن الممكن لا [illegible] في المزارع و[المشاريع] العامة

١١ - تعنى الدول الغربية كثيرا بأمر المجرم . وهى كما تقوم بتهذيبه داخل السجن ، فهى كذلك تأخذ بيده بعد خروجه منه . ومن أجل ذلك أنشأت الكثير من الجمعيات الخيرية التى تساعده وتعدل به عن طريق الاجرام الى سبيل الحياة البريئة . أما فى مصر فالأمر على النقيض ، لأن الأمة فى عزلة عن المجرمين وكل ما يتعلق بهم . وبالرغم من أنها تتلقى منهم الضربات تلو الضربات فهى واقفة مكتوفة الأيدى ولا تفكر فى طريق الخلاص من ويلاتهم ، وكل ما يعمل فى هذا الشأن أن المصلحة التأديبية ترسل السجين الصانع عقب إخلاء سبيله بتوصية الى المديرية أو المحافظة التابع لهـا كى تصل رزقه أو تلحقه فى الصناعة التى تعلمها داخل السجن - بيد أن المشاهدات قد دلت على أن هذه الطريقة لم تأت بالثمرة التى رقبها منها . لأن المديريات والمحافظات فى شغل بما هو ملقى على عاتقها من واجبات جسام عن العناية بأمر السجن .

هذا من جهة الحكومة . أما الجمهور المصرى فراغب عن استخدام المجرم أو الاتصال به بحال . مهما كان هذا المجرم حاذقا فى صناعته أو تائبا من جريرته

ولذلك أصبح من واجبنا أن نعمل ما فى وسعنا لدرء أخطار المجرمين والانتفاع بهم فى وقت واحد - ولا يكون هذا الا بالسير معهم بعد خروجهم من السجن فى طرق مشروعة غير التى ألفوها قبل سجنهم . فننشىء الجمعيات الخيرية لمساعدتهم . واللجان المستديمة للأخذ بأيديهم . ومن رأينا أن يكون لهؤلاء التعساء لجنة خاصة فى كل مديرية أو محافظة يطلق عليها لجنة مساعدة المسجونين بعد الافراج عنهم [illegible] هذه اللجنة على اتصال دائم بادارة السجون من جهة والمديرية أو المحافظة من جهة أخرى فتتولى استلام السجين الصانع [illegible] على ما يحفظ به . وتسعى جهد المستطاع لتشغيله فى صناعته . فاذا [illegible] الحاقه بأحد الورش الأهلية فبها . والا ففى الورش التابعة للمجالس المحلية [illegible] أو [illegible] وغيرها من مصانع الحكومة

وما قلناه عن مساعدة هؤلاء المسجونين، نقوله أيضا عن مساعدة صغار المجرمين والمتشردين بعد خروجهم من مدارسهم الاصلاحية، بل إن الاخيرين لأجدر وأولى بالعناية والرعاية ومن السهل الانتفاع بهم. فان لم يمكن الحاقهم فى خدمة الأفراد، فلنخصص لأمثالهم فى كل مديرية أو محافظة جناحا خاصا بأحدى المدارس الصناعية ليعملوا فيه بأجر يومى حتى يبلغوا أشدهم ويستطيعوا من غير معونة الغير الثبات أمام عواصف الحياة.

زد على ذلك أنه لو تضافر أهل الخير من السراة والمفكرين وأنشأوا للمجرمين الصناع مصانع خاصة لكان لهذا العمل قيمته من الوجهة الاجتماعية — وهذه المصانع لن تعود بالفائدة على المجرم فحسب، ولكنها فى الوقت نفسه تعود بالربح على كل من يضرب فيها بسهم.

١٢ — لمهمة السجان فى السجون شأنها، ولذلك فمن الصواب اختيار السجانين أو على الأقل رؤسائهم المباشرين من «ضباط الصف» من الشبان المتعلمين تعليما وسطا بعد تزويدهم بمبادىء علوم النفس والأخلاق وطبائع الجناة وغيرها مما يؤهلهم للقيام بواجبهم على أكمل وجه، وان يمنح هؤلاء الشبان من المرتب ما يكفيهم ويجعلهم أدنى الى القناعة والاخلاص للواجب.

١٣ — إمداد السجون المصرية من وقت لآخر بكل ما يجد من المباحث والعلوم التى تتعلق بأخلاق المسجونين وأسباب إصلاحهم فى محابسهم وبعد خروجهم منها.

هذا ما نراه إجمالا لإصلاح حال مجرمينا المصريين — ووجهة نظرنا فى ذلك تتلخص فى أنه كما للمجرم على المجتمع حق العناية والتهذيب، فللمجتمع على المجرم بعد حبسه أن يثوب لرشده ويتوب.

ولكن — هل هذا كل ما نستطيع التذرع به لتخفيف ويلات الجرائم التى نشكو من كثرتها وانتشارها؟.

هذا سؤال أرجو أن [illegible] عليه فى الباب [illegible].

الباب الثانى

الأسباب الأولية لانتشار الجرائم

الآن .. وقد تكلمنا فى الباب الأول عن موجز لتاريخ الجريمة وما أعدته البشرية لها من عقاب ، فقد أصبح من واجبنا فى هذا الباب إنجازا بما وعدنا أن نستقصى البواعث الحقيقيه أو بمعنى آخر الأسباب الأولية لانتشار الجرائم فى مصر - ومتى لمسنا موضع الداء فقد سهل علينا وصف الدواء .

وعندى أن أقوم الطرق وأقربها للوصول إلى هذه الغاية هى الرجوع الى الأحصاءات والأرقام ... :

هذه الأرقام وتلك الاحصاءات قد تصفحناها ومررنا عليها بنظرنا فاذا هى تحدثنا فى صدق بما يأتى :

١ - فى سنة ١٩٠٥ كانت مجموع الجنايات ٣٨١٧ وفى سنة ١٩١٥ ٤٥٤٥ . وفى سنة ١٩٢٩ - ٦٧١٤ (١) .

٢ - أن نسبة ما يخص كل عشرة آلاف نسمة من سكان القطر من عدد الجنايات كان ٣١ر٣ فى سنة ١٩٠٥ و ٤٦ر٣ فى سنة ١٩١٤ [illegible] سنة ١٩١٤ . و ٦٨ر٤ فى سنة ١٩٢٩ .

---

(١) لم تصدر [illegible] احصاءات عن الجرائم بعد هذه السنة — ومع ذلك فالاحصاءات التى لم تنشر [illegible] إليها وجدتها لا تختلف اختلافا [illegible] عما نشر منها [illegible] .

٣ ـ بلغ مجموع الجنايات التي وقعت فى القطر المصرى فى السنوات من ١٩٢٧ حتى ١٩٢٩ ـ ٢٢٢٣٣ جناية . منها ١٣٩٩٦ بسبب القتل عمدا والشروع فيه والحريق عمدا وتسميم المواشى واتلاف المزروعات ؛ وهى الجرائم التى لاتصدر فى الواقع إلا عن محض الانتقام .

٤ ـ ان أكثر الجنايات وقوعا ببننا هى القتل عمدا ، فالشروع فيه ، فالحريق عمدا ، فالسرقات بظروف مشددة ، فالعود . فالضرب الذى نشأعنه عاهة مستديمة ، فالفسق وهتك العرض . فالضرب الذى أفضى إلى موت ، فالتزوير . فأتلاف الزراعه .

٥ ـ فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ بلغ ما وقع بالقطر من جنايات القتل العمد والشروع فيه دون غيرها ٤٥١٥ . بعث الانتقام وحده على ٢٨٥٧ منها .

٦ ـ فى سنة ١٩٠٠ كان عدد جرائم الجنح ٦٧٧٥٨ . وفى سنة ١٩١٥ ـ ١٠٣٦٣٠ وفى سنة ١٩٢٦ ـ ١٥٥٢٥٧ . وفى سنه ١٩٢٩ ـ ١٨٢٨٢١ .

٧ ـ بلغ مجموع ما وقع من جرائم الجنح فى السنوات من ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٢٩ ـ ٦١٣٤٩١ . منها ٢٢٤١٤٦ جنحة سرقه . و ١٥٤١٩٩ ضرب وجرح و ٤١٠٣ نصب

٨ ـ فى آخر سنة ٩٠٠ كان عدد المجرمين الموجودين بالسجون ٨٥٣٥ ـ . فى آخر سنة ٩٠٥ بلغ ١١٦٩٧ ـ و ١٢٤٥٣ فى آخر [illegible] ٢٤٣٩٦ . وفى آخر [illegible] فى آخر سنة [illegible]

٩ ـ بلغ المتوسط اليومى لعدد المسجونين [illegible] المصرية من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٢ ـ ١١ [illegible] فى الليمانات لمحدودة دون غيرها

١٠ ـ بلغ عدد المجرمين العائدين الذين [illegible] السجون المصرية [illegible] ١١ [illegible]

كان عدد المجرمين [illegible]

وفى ليلة ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٠ كان عدد المسجونين الذين وجدوا فى سجون الأسكندرية ومصر وطنطا وبنى سويف وأسيوط « وهى أكبر السجون العمومية بالقطر » ١٠٣٣٤ مسجونا منهم ٥٤٥٠ من العائدين ـ وإن من بين الآخرين ١٥١٠ لهم سابقة حبس أكثر من ثلاث مرات حتى عشرا وأكثر من عشر .

بقى علينا بعد ما تقدم من بيان كى نفى هذا البحث حقه ، أن نرجع إلى المجرمين أنفسهم فنحلل شخصيتهم ، ونلم بكل ماله اتصال بشأنهم من وجهة السن والجنس والصناعة ودرجة التعليم والثروة والموطن وغير ذلك مما لابد لنا من الوقوف عليه لنكون أدنى إلى معرفة أى الطبقات أكثر وقوعا فى شرك الجريمة . أهم الشبان أم المسنون ، والعاطلون عن العمل أم المحترفون . والمغمورون بألوان النعمة أم المقلون ، والذين وردوا مناهل العلم أم الجاهلون .

لقد بحثنا عن كل هذا بين نيف وخمسة آلاف من المسجونين المتهمين فى الجرائم على اختلاف أنواعها . فكانت النتيجة التى وصلنا إليها تتلخص إجمالا وعلى وجه التقريب فى هذه النتائج :

١ ـ أن ٦ فى المائة من مجموع المسجونين سنهم بين الخامسة عشر والحادية والعشرين ، و٧٥ فى المائة فوق الحادية والعشرين ودون الاربعين ، والباقى دون الخامسة عشر وفوق الأربعين .

٢ ـ أن ٣ فى المائة من المسجونين جميعا تستطيع أن تعدهم ممن لهم صفة فى الهيئة الاجتماعية كالموظفين والتجار والمزارعين والطلبة ومن هم من طبقاتهم ، والباقون من صغار الفلاحين والعمال والعاطلين والمتشردين ومن هم على شاكلتهم .

٣ ـ أن ٤ فى المائة من المسجونين جميعا من النساء والباقون من الرجال .

٤ ـ أن ٧ فى المائة من المسجونين الذين هم تحت التحقيق آثروا ارتداء ملابسهم الخاصة وتناول غذائهم من منازلهم على نفقتهم . والباقون لم تمكنهم حالتهم المالية من ذلك فارتدوا ملابس السجن وأكلوا من طعامه .

٥ ـ أن المسجونين الذين رغبوا فى النوم على سرير نظير أجر يدفعونه لخزينة السجن لم يتجاوزا خمسة فى الألف ممن لهم الحق فى ذلك .

٦ ـ أن ١٠ فى المائة من مجموع المسجونين الذين لهم الحق فى شراء ملابس من مخزن السجن كالأحذية والجوارب والأقمصة استطاعوا شراء بعض هذه الملابس علاوة على ملابسهم العادية التى تصرف لهم بغير ثمن

٧ ـ أن الذين يقرأون ويكتبون نوعا بين جميع المسجونين على اختلاف درجاتهم لم يزيدوا عن ٨ فى المائة ،وأن المتعلمين تعليما عاليا أو وسطا لم يتجاوزا الخمسة فى الالف الا فى حالات خاصة .

٨ ـ أن ٧٠ فى المائة من مجموع المسجونين من سكان القرى والباقون من المدن .

٩ ـ أن ٩٠ فى المائة من المتهمين فى الجنايات الانتقامية والسرقة بالاكراه و٦٥ فى المائة من المتهمين فى جنح السرقات ـ كل أولئك من الارياف، وأن المتشردين جميعا الا قليلا منهم من البنادر .

١٠ ـ أن ٨٠ فى المائة من المتهمين فى المواد المخدرة من المدن ، وأن خمس المدمنين لهم سابقة حبس مرة فاكثر .

١١ ـ أن أكثر النسوة المحبوسات وصغار السن من المحبوسين متهمون فى السرقة . وبين الصنفين عدد لا يستهان به متهم فى المواد المخدرة .

١٢ ـ أن ذوى السوابق من المسجونين على وجه عام من الطبقات الفقيرة

الجاهلة ، وأن أكثرهم متهم فى السرقة المعتبرة من الجنح .

هذه هى الجريمة قد أحصيناها فى معظم المواطن التى تركن اليها أو تحل بها ، واقتفينا أثرها بين أبنائها من المجرمين . ولكن ما هى النتائج التى يمكنك أن تستخلصها من ذلك . وهل من شأن هذه النتائج أن توصلك فى النهاية الى معرفة الأسباب الأولية للاجرام ؟.

الحقيقة أن هذه البيانات وتلك الاحصاءات التى قدمناها تجابهك فى مجموعها بهذه الحقائق:

١ ـ أن الجرائم فى مصر على اختلاف أنواعها . وكذلك المسجونين بصفة عامة فى زيادة مضطردة .

٢ ـ أن النساء والفتيان أقلية بين جميع المجرمين.

٣ ـ أنه بينما مجرموا المدن قد امتاز بذيوع التشرد بينهم ، اذ المجرمون فى القرى قد مالوا كل الميل الى اشباع شهوة الانتقام وتخصصوا تقريبا فى جنايات السرقه باكراه .

٤ ـ أن المجرمين جميعا الا قليلا منهم من الطبقات الفقيرة الجاهلة كما أن معظمهم من الشبان الاقوياء الذين هم فى مقتبل العمر .

٥ ـ أن السرقة وحدها . وهى كما تعلم وليدة البؤس والفاقة قد استوعبت أكثر من ثلث الجرائم المعتبرة من الجنح ، وأنها زادت كثيرا فى السنوات الأخيرة .

٦ ـ أن الانتقام وحده كان الباعث الأول على معظم الجرائم الجسيمة . وأن جريمة القتل عمدا هى أكثر الجنايات وقوعا بيننا .

٧ ـ أن ما يقرب من ثلث المسجونين المصريين حبسوا أكثر من مرة لعودتهم الى ارتكاب الجرائم ، وأن كثيرا من هؤلاء العائدين لم يرتدعوا من السجن فرجعوا اليه غير مرة .

٨ ـ أن المواد المخدرة وحدها قد دفعت بأكثر من خمس المسجونين داخل السجون . وأنها أكثر انتشارا فى المدن عنها فى القرى .

هذه هى الحقائق التى استطعنا الوصول اليها بعد البحث بين الجرائم والمجرمين . وهى فى مجموعها تحدثنا جهرة وفى غير مواربة بأن الأسباب الأولية لانتشار الجرائم فى مصر ترجع الى :

١ ـ الفقر
٢ ـ الجهل
٣ ـ الأنتقام
٤ ـ العودة للجريمة
٥ ـ المواد المخدرة

ومادمنا قد وقفنا على هذه الأسباب فقد أصبح من واجبنا أن نتناول كلا منها بكلمة ، لا من حيث ارتباطها ببعث الجرائم وحسب . بل ومن ناحيتها الأجتماعية كذلك . نظرا لما لها من الاثر العميق فى حياتنا العامه .

١ - الفقر

لم يكن الفقر مقصودا من بحثنا هذا . ولكننا لما أمعنا فى الاستقصاء بين الأوساط المجرمة ووجدنا أن معظم الذين سقطوا فى شرك الجريمة كانوا من الطبقات الفقيرة . وأن الفقر كان السبب الأول لتفشى جرائم السرقات ـ كل ذلك حدا بنا إلى أن نتحدث إلى القارىء عن هذه الظاهرة لا من حيث المفهوم منها اصطلاحا فى الحياة العامة . ولكن من حيث اتصالها بالجرائم والمجرمين

والفقر هو العوز والاحتياج وعدم توفر أسباب الحياة الضرورية

للفرد، وهو حمل ثقيل لا يحتمله غير أولى العزم القوى والايمان العميق من الناس وقليل ماهم .

ولقد أجمع علماء الاجتماع أن الفقر يتمخض وحده عن أكثر الجرائم التى تقع على المال . ويقول بنتام « إذا حرم المرء طريق المعيشة كانت الحاجة من أقوى البواعث الدافعة له على ارتكاب أكبر الجرائم ليحصل على مايقتات به »

وظنى أن الفقر بما ينجم عنه من شرور كان ولا يزال من أكبر البواعث التى دفعت بالمشرعين إلى سن معظم القوانين التأديبية ، بما اشتملت عليه من عقوبات جسمانية أو قيود للحرية .

ولقد فطنت الشرائع السماوية إلى ذلك فوضعت معاشر الفقراء والمعسرين أمانة فى عنق الأغنياء والموسرين ، وها هو الاسلام قد فرض إخراج الزكاة لهم وجعل ذلك ركنا من أركانه الخمس . كما أنه حض على البر بهم والاحسان اليهم .

ويلوح لنا أن لهذا التشريع حكمة ساميه ، لأن الفقر إذا أدقع بعث فى نفس صاحبه الملل والضجر والتبرم بالحياة . وهذه العوامل متى جاشت مجتمعة فى نفس البائس تكشفت عن الشراسة وسوء الخلق ، وكثيرا ما أفضت الشراسة وسوء الخلق إلى العدوان وارتكاب الجرائم . وعلى العكس ، فالاحسان إلى الفقير وانتشاله من وهدة البؤس كل ذلك من شأنه تطمين خاطره وخلقه خلقا جديدا وجعله أداة صالحة لخير الانسانية . والفقراء فى كل أمة عماد الثروة العامة وأرباب الأيدى المنتجة ولذلك نرى الممالك الغربية تعنى بهم عناية كبيرة ، وتنفق فى سبيل إصلاحهم والأخذ بأيديهم كثيرا من المال والمجهود والتفكير .

المجرم المصرى والفقر — إذا أردت أن تعرف حال المجرمين المصريين

ومبلغ مايحيط بهم من بؤس فزر المسجونين داخل السجون وتعرف حياتهم قبل حبسهم ، والأعمال التى يزاولونها للحصول على أرزاقهم ، والبواعث التى دفعت بهم إلى جرائمهم .

هـذا هو الطريق العملى الذى سلكناه وانتهى بنا إلى أن الأصل فى المجرمين المصريين الفقر – وإليك الدليل :

أولا – لقد علمنا مما تقدم من بحث أن ٩٧ فى المائة تقريبا من مجموع المسجونين المصريين من الطبقات العاملة الفقيرة . فان كانوا من القرى فمن أولئك الذين يعملون فى الأرض بأيديهم ولا يصلون إلى أقواتهم وأقوات عيالهم إلا بما أوتوا من بسطة فى الجسم وقوة فى العضلات . وإن كانوا من المدن فمن المحترفين بالحرف البسيطة التى لا تدر عليهم غير الكفاف من العيش كالنجارين والحدادين والحوذية ومن هم فى صفهم .

ثانيا – للمحبوسين الذين هم تحت التحقيق الحق فى ارتداء ملابسهم العادية وتناول أغذيتهم من منازلهم ، ومع ذلك لم نجد من بين هؤلاء المحبوسين سوى سبعة فى المائة طلبوا استعمال هذا الحق . والباقون ألقوا بأنفسهم فى أحضان السجن يطعمهم ويكسوهم ، كما أنه لوحظ أن كثيرا من الأغذية التى ترد لهذه الأقلية لا تفضل طعام السجن كثيرا ، وأن بعضهم لا يطلب ارتداء ملابسه الأصلية الا قبيل الجلسة بأيام هروبا من شماتة خصمه اذا مارآه بملابس السجن أمام القضاء أو النيابة كما يزعم .

وللسجين احتياطيا أيضا أن ينام على سرير نظير أجر يومى مقداره عشرة من القروش ، غير أننا لم نجد بين هذا الصنف من المحبوسين أكثر من واحد فى كل مائتين استطاع أن يدفع هذا المبلغ ليتمتع بهذه الميزة ، أما الباقون فقد أضطرهم ضيق ذات يدهم الى افتراش أديم الغرف المغطاة بحصير السجن .

ثالثا – لكل سجين سواء كان محكوما عليه أو تحت التحقيق أن يبتاع من

مخزن السجن غير ملابسه الأميرية ملابس أخرى كالأحذية والجوارب والأقمصة، ولكننا حصرنا ذلك بين مئات من المسجونين فلم نجد غير عشرة في كل مائة استطاعوا دفع ثمن ما ينتعلون به ، أما الباقون فقد آثروا المشى حفاة الأقدام تبعا لفقرهم ورقة حالهم .

هذه هى حال المجرم المصرى على وجه الاجمال . وليس معقولا أن الانسان متى دخل السجن رغب عن ملذات الحياة فسار عارى الاقدام قانعا بما يناله فى سجنه من طعام ولباس محدودى الكمية والنوع . ولكنها الفاقة المطبقة تجعل من الفقير زاهدا قنوعا .

فاذا رغبت بعد ذلك أن تتأكد من صحة ما نحدثك به فارتقب أفواج المجرمين وهم يغشون السجون لتعلم بمجرد النظر اليهم مبلغ ما هم فيه من إقتار .

ومع ذلك فنحن لا نقصد بهذا أن سجوننا المصرية خالية من الأغنياء أو ذوى الاعتبار الشخصى فى المجتمع ، لأن أمثال هؤلاء موجودون فعلا غير أنهم فى الواقع قليلون جدا بالنسبة لغيرهم .

الفقر والجرائم — الواقع أن الفقر فى كل زمان ومكان يتمخض عن معظم الجرائم التى تقع على المال أو للحصول عليه كالسرقة والنصب والتبديد والاختلاس واخفاء المسروقات وخطف الاولاد والاعتداء على الغير بأجر وغيرها . بيد أننا لما أمعنا فى البحث بين مختلف الجرائم التى زجت بالمسجونين المصريين داخل السجون ومررنا بنظرنا على الاحصاءات القضائية لسير الاجراءات وجدنا أن السرقة دون غيرها من الجرائم تستوعب ما يزيد عن ثلث الجرائم المعتبرة من الجنح ، وتشغل حيزا كبيرا من الجنايات ، وأنها تكاد تكون السبب الرئيسى لحبس ثلث جميع المسجونين المصريين ـ نعم ـ أننا لما وجدنا هذه الكثرة الهائلة فى حوادث السرقات ، رأينا من واجبنا أن نتناولها بالبحث تفصيلا ومن النواحى التى يهمنا الوقوف عليها .

السرقة

كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق ، هذا تعريف اللص فى القانون . وهو يدل بذاته على أن السرقة جريمة بشعة وفاعلها مهما قيل عن مبلغ فقره أو شدة حاجته وضيع النفس ملوث اليد . لأن المال خلق ليتنافس الناس فى الحصول عليه بالطرق المشروعة لا لاغتياله سلبا أو نهبا . ولقد صدق الباحثون اذ نعتوا معاشر اللصوص بالكسل والخمول فضلا عما هو لاحق بنفوسهم من أدران الجريمة . والا فما معنى أن تكد وتنصب السنين الطوال فى جمع مال أنت وعيالك من أحوج الناس اليه فيأتيك لص وعلى حين غرة منك ويسلبك هذا المال فى لحظه من الزمان ومن غير ما نصب أو مشقة .

كثرة السرقات — تقع جرائم السرقة فى مصر بكثرة هائلة وبحالة تلفت النظر . والدليل على ذلك أن المتوسط السنوى لما وقع من السرقات المعتبرة من الجنح فضلا عن الجنايات ما بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩ قد بلغ ٥٥٨٣٦ سرقة . فاذا فرضنا أن ثلاثة أمثال هذا العدد قد يقع فعلا ولا يصل نبأه الى مسامع رجال الحفظ لاهمال المجنى عليه فى التبليغ أو جهله بالسارق أو لحصول التوفيق بينهما وغير ذلك من الاسباب التى نلمسها كل يوم فى حياتنا الأجتماعية . تبين لنا أن أكثر من مائتى ألف سرقة تقع سنويا فى مصر ـ فاذا أضفنا الى ذلك أن جرائم السرقات فى زيادة مضطردة ، وأن كلا منا لو رجع الى ماضيه لوجد أنه كان فى يوم من الأيام فريسة اللصوص ، وأن السرقة كثيرا ما قترنت بجرائم أخرى لكى تتم ـ كانت النتيجة أن ذيوع السرقات بيننا من مشكلات الاجتماعية الجديرة بالعناية والاهتمام .

كيف تقع السرقات — تقع السرقات فى مصر بحالات مختلفة . فمنها

السرقات الجسمية التى تقترن عادة بالاكراه أو استعمال السلاح أو غيرهما من الظروف التى توجب تشديد العقوبة ، ومنها السرقات العادية التى ترتكب اختلاسا وفى غفلة المجنى عليه . ويعتبر المشرع المصرى الأولى من الجنايات والأخرى من الجنح الا فى حالات خاصة نص عليها القانون .

والسرقة على وجه الاجمال جريمة شنيعة وانك لن تستطيع أن تقف على مبلغ شناعتها حتى تتخيلها متقمصة بعض أرديتها التى تتقزز منها الأنفس وتنبوا عنها الانظار واليك المثال :

تصور انسانا كائنا من كان أضناه جهاد الحياة فى النهار . فما رأى الليل يرخى سدوله حتى آوى الى مخدعه ونام هادئا مطمئنا وحوله أهله وصبيته . بيد أن نحس الطالع ساق اليه لصا شريرا . فتسلق أسواره . واقتحم داره . وحطم كل ماصادفه من الأبواب والنوافذ ، حتى ولج حجرته ، فأفاق فزعا ومن معه على وطىء الاقدام وجر المزالج . وما كاد يفتح عينيه حتى رأى بجواره شبحا مخيفا قابضا باحدى يديه على سكين ماضية . وقال له فى لهجة الآمر المستبد المطاع . أن اعطنى كل ماتملكه من حلى ومتاع . وأن هذا المنظر الوحشى قد ملك عليه وعلى من معه كل مشاعرهم فخر البعض صعقا . واختفى فى زوايا الحجرة من هول المشهد من اختفى . ولكن رب الدار تجلد واستمهل اللص ليأخذ حذره فينجو بنفسه ، أو ليبقى على مايملك من مال هو وزوجه وعياله أحق الناس به . وأحوجهم اليه ـ الا أن هذا الشرير فطن لحيلته فهوى بسكينه على هذا التعس فمزق لحمه . وقطع أوصاله على مرأى من زوجة وصغاره ، ثم سلب كل ماوصلت اليه يده مما خف حمله وثقل ثمنه ولاذ بالفرار . وترك هذه العائلة المسكينة فى حالة محزنة بين الحياة والموت ـ فما جزاء هذا المجرم السفاك لو وليت أيها القارىء القضاء عليه ؟.

وتصور أيضا أنك اجتزت طريقا آمنا معبدا . فبرز لك وعلى حين غرة

منك من بين الأدغال والأشجار وحش آدمى فسلبك رغما عنك كل ماتحمل من مال ، وقد يكون ما اغتاله منك هذا الشرير كل رأس مالك الذى تعتمد عليه فى جهاد الحياة أو ما يقرب .

وافرض أنك تاجرا قد وليت وجهك شطر المصرف الذى تودعه مالك ، وأستلمت أكثره لشأن من شئونك الهامة . وأن لصا وقف على دخيلة أمرك ، فاقتفى أثرك ، وركبت مركبة الترام فلصق بك من حيث لاتشعر به ، ولكنك ما كدت تبرح المركبة وتمشى غير بعيد حتى أحسست بشق فى ثوبك والتمست مالك فلم تجده ، ثم انقلبت على عقبك علك تهتدى إلى هذا اللص فلم تجد له أثرا . فعلى أى صورة تكون حالتك . وافرض أنك ظفرت بهذا الأثيم وأنت على هذه الحال فى حنق شديد ، ودم الغيظ يغلى فى عروقك . فماذا تفعل به ؟ . أليس الانتقام المجهول العاقبة أو يرد إليك مالك ؟ ـ

وهب أيها القارى . أنك هجرت مسكنك بضعة أيام سفرا من أسفارك ثم رجعت إليه فألفيته خاويا من أغلى أثاثه وأثمن رياشه وأنك تجهل السارق ـ أفلا يبلغ منك السخط مبلغه والغيظ منتهاه ؟

هذه صور مختلفة من حوادث السرقات التى نراها كل يوم فى بلادنا وفى حتى [illegible] عدوان صارخ خارج عن حدود الإنسانية [illegible] .

اللصوص فى مصر

نت إذا استثنيت فريق النشالين فقل أن تجد من بين اللصوص المصريين من يجد فى سرقته من أساليب الحيلة أو الذكاء كما يفعل اللص الأوروبى مثلا [illegible] فرنسا [illegible]

انتهاز الفرص فى غفلة المجنى عليه . وهو مع ذلك كثيرا ما يسىء الاختيار . وهذا تأخر فى فن الأجرام نحمد الله عليه .

أما اللصوص فى أوروبا فهم فى إجرامهم إجمالا كالشركات المنظمة . إذ يرسمون الخطط التى تصل بهم إلى ضالتهم قبل الأقدام عليها ، حتى لقد بلغ من حيلهم أنهم يستأجرون الفنادق الفاخرة والعربات الخاصة فى قاطرات السكك الحديدية ، ويتزيون بأحسن الأزياء . وكل ذلك من طريق الأيهام حتى لا ينكشف أمرهم .

زد على ذلك أن اللص الأوروبى فى الغالب طموح ويتطلع إلى السرقات الجسيمة . بخلاف المصرى الذى يميل إلى سلب كل ما تصل إليه يده مهما كان تافها وقليل القيمة ، وهذا أكبر دليل على أن الحاجة دون غيرها هى التى تدفع بأكثر اللصوص المصريين إلى ما يصنعون . وستتأكد من صحة هذا القول عندما تعلم من هذا البحث أن اللصوص المصريين على وجه العموم من أحط الطبقات جهلا وأشدهم فاقة .

عدد اللصوص — نحن لا نستطيع حقا إحصاء عدد اللصوص فى مصر من طريق الحصر ، ولكننا إذا كنا نعلم أن السجون المصرية بها نيف وعشرون ألفا من المسجونين . وأن ما يقرب من ثلث هؤلاء سارقون . وأن السجون لم تضم بين جدرانها اللصوص جميعا لأن من بينهم من سرق وأفلت ، أو سرق ولم تكن الأدلة كافية لأدانته فاخلى سبيله .

نعم . إذا كنا نعلم كل هذا وقدرنا من غير أن نرمى بالأسراف فى التقدير ، أنه يوجد بين ظهرانينا على الأقل عشرون لصا مقابل كل لص سجين . لاستخلصنا من ذلك أن فى مصر ما يزيد عن المائة ألف من اللصوص .

فاذا أضفت إلى ذلك أن كل من يتهم فى جرائم الشروع فى السرقات واخفاء المسروقات وخيانة الأمانة ماهو إلا لص أثيم . لتبين لك أن حياتنا

الاجتماعية مهددة بجيش جرار من معاشر اللصوص ومن هم على شاكلتهم من المجرمين .

سن اللصوص — لقد بحثنا حالة السن بين مئات من اللصوص . فكانت نتيجة هذا البحث أن ما يقرب من ثمانين فى المائة منهم يتراوح سنهم بين العشرين والأربعين . ومن هذا نعلم أن اللصوص المصريين الا قليلا منهم من الشبان الأقوياء الممتلئين صحة وقوة ، والقادرين على الكسب حتى ولو من أكثر الأعمال مشقة فى الحياة ، ولكنهم فى الواقع قوم ركنوا إلى الكسل والخمول والعيش على حساب المجتمع باغتيال أمواله عنوة أو سلبها بغير الحق ، وهذه هى العلة النفسية التى تحول بينهم وبين عواطف الرحمة والأنسانية مهما قيل عن مبلغ فقرهم وشدة عوزهم .

ومما تجب الاشارة إليه فى هذا المقام مالاحظناه من أن المحبوسين بسبب السرقة المعتبرة جناية من الكهول الذين جاوزوا الثلاثين من العمر وان كان من بينهم عدد لا يستهان به من الشبان الذين هم دون الخامسة والعشرين ، بينما معظم النشالين من الصغار الذين لم يبلغوا سن العشرين .

صناعة اللصوص — إنك تستطيع أن تعثر بين المجرمين المصريين المتهمين فى جرائم أخرى غير السرقة على من له مركز ممتاز أو اعتبار شخصى فى المجتمع — أما بين عشيرة اللصوص فان ذلك يكاد يكون نادراً — وعلى وجه الاجمال فاللصوص ان كانوا من أهل القرى فأكثرهم من العاملين بسواعدهم فى الحقول ، وإن كانوا من المدن فمن أولئك الذين يرتزقون من الحرف البسيطة والصنائع المتداولة كالنجارة والحياكة وقيادة العربات ومسح الأحذية وغيرها — وقد لاحظنا أن من بين اللصوص جميعاً عدد لايستهان به عاطل عن العمل ، وأن من بينهم من ينتحل الصناعة انتحالا مع أن بينه وبينها بونا شاسعا

هذا وقد وجدنا أن هناك ارتباطا وثيقا بين صناعة اللص وما يجنح إلى سرقته ، فالحداد يميل إلى سرقة أدوات الحدادة والعمارة ، والنجار إلى عدد النجارة وملحقاتها . والنقاش إلى الزيوت والمساحيق الملونة . والمبيض إلى الجبس والأسمنت ، وسائق السيارات إلى القطع التى تتكون منها ماكينة السيارة ، والخادم إلى الملابس وأدوات المطبخ والنقود ، والمتشرد إلى النشل ، والفلاح إلى المواشى والحبوب .

ويلوح لنا أن العلة فى هذا الاختيار ترجع إلى رغبة اللص عادة فى سرقة ما يعود عليه بالنفع فى معاشه . ومن هنا تستطيع أن تستنتج أن الحاجة كثيرا ما تعين للص نوع المسروق .

هذا ولصناعة اللص كذلك أثرها الفعال فى انتهاج طريقة ارتكاب السرقة . لأننا قد وجدنا كثيرا من اللصوص يستعينون بمعلوماتهم الفنية كى يصلوا بها إلى ما يصبون اليه من المسروقات من أقرب طريق ، كالحداد الذى يفض الخزائن بما يصنع لها من المفاتيح المصطنعة ، والنجار الذى يستخدم أدوات النجارة فى تهشيم ما استُعصى فتحه من الأبواب والنوافذ .

حيل اللصوص — يعمد اللصوص إلى الحيلة عند السرقة حتى لا يكونوا عرضة للوقوع فى شرك الجريمة . وأكثر اللصوص تحايلا فى بلادنا هم النشالون . وهاك بعض الحيل التى يلجأ إليها اللصوص فى مصر قد جئنا بها على سبيل المثال فيما يلى :

١ — من اللصوص من يحمل كثيرا من القطع الفضية ويعرضها على السابلة لتغييرها بما هو فى قيمتها من الأوراق المالية « بكنوت » . فاذا أعطيته ورقة من فئة الجنيه مثلا ، ناولك القطع الفضية ناقصة إحداها ، وطلب اليك أن تعدها لتطمئن إلى أمانته ، فاذا ما تبينت هذا النقص بادر بالاعتذار إليك وتظاهر بوضع القطعة الناقصة فى كفك ، فتأخذ فضتك

وتنصرف شاكرا ، وما تدرى أن هذا اللص اذ أعطاك هذه القطعة قد قبض بعضلات كفه على ضعفها أو ما يزيد فى أقل من لمح البصر ومن حيث لا تشعر بمكيدته . وهذا النشال فى عرف اللصوص يدعى «بالسهريجى» .

٢ - ومنهم من يترك زميلا له بجوارك وأنت فى عرض الطريق ، ثم يمر أمامكما وإذا بحافظة نقوده تسقط على مقربة منك ، فيقع عليها بصرك ، وتبادر إلى التقاطها ، فيسبقك اليها زميله ويفضها فيجدها محشوة بالأوراق المالية ، ثم يطلب اليك أن تكون الغنيمة قسمة بينكما والا أبلغ الشرطة فترضى ، وبينما تتناجيان ، إذ يبدو لكما رب الحافظة "ساقطة حانقا وقد أمسك بتلابيبك وتلابيب شريكك ، وطلب تفتيشكما . وعندها يهمس الذى هو بجوارك فى أذنك ان سلمه حافظتك واحتفظ بالأخرى خلاصا من هذه الورطة فتجيبه إلى طلبه عن طيب خاطر لاعتقادك أن التى عثرت عليها خير وأبقى . فاذا ما قبض هذا المحتال حافظتك التى اعطيتها إياه أدعى العجز فى ماله وصمم على أن تصحباه إلى مركز البوليس . وهنا يتطوع زميله ويمضيان فى مظهر المتخاصمين ويذر انك فى مكانك مغتبطا . لأنك قد فزت بحافظة مملوءة بالمال ونجوت من البوليس ومتاعبه ، ولكنك لا تلبث طويلا حتى تعلم أن الحافظة التى رضيتها بدلا من حافظتك لم يكن بها غير أوراق مزيفة لاقيمة لها . فتدور بعينيك علك تعثر على هذين اللصين اللذين ائتمرا بك فلا تجد لهما أثرا . وهنا تعض بنان الندم وتعلم أنك كنت فى طمعك من الخاسرين . وهذه الطريقة تسمى « بخمسجية » .

٣ - ومنهم من يلقاك فى طريقك مذعورا ويتهمك بالعثور على مال سقط منه . ويطلب تفتيشك . فاذا ما عرضت عليه حافظة نقودك نعقدها - . ثم ردها اليك معتذرا . وتمر ببصرك على ما بها فتلفدكا هو . فتمضى لسبيلك لا تلوى على شئ . اذ أفلت من تهمة لم تكن فى حسبان . مع أن هذا السرير

قد سلبك إحدى اوراقك ذات القيمة ووضع لك مكانها ورقة أخرى من شكلها ولكنها مزيفة كاذبة .

٤ ـ ومنهم من يلوث ملابسك بمادة قذرة وأنت سائر فى طريقك من حيث لا تشعر به . ثم يلفتك اليها ويبدو لك فى زى الناصح الأمين ، ثم يتطوع ومن معه من حاشيته الى إزالة هذه القاذورات . وينصرف اهتمامك الى تنظيف ملابسك بينما إحدى أيدى هذه الطغمة تسلبك مالك من حيث لا تدرى .

٥ ـ ومنهم من يلقاك فى زحام عند نزولك من إحدى مركبات الترام أو القطار أوعند صعودك اليها فيتصنع العجلة فى مشيته والارتباك فى حركاته ويرفع فى وجهك احدى يديه حتى لا يقع نظرك على فعلته ، بينما الأخرى تستل حافظة نقودك من مكانها .

٦ ـ ومنهم من يعمد الى شق الملابس بمشرط وخصوصا اذا كانت حافظة نقودك فى الملابس الداخلية ـ ومما يدل على أن بعض النشالين قدبرع فى استخدام هذه الطريقة واتقانها ما حدثنا به أحد رجال الحفظ قال « لما كنت فى خدمة البوليس بالعاصمة جاءنى رجل قد نشلت حافظته بعد شق ملابسه ولا يعرف الجانى ، فأستعنت على كشف الخبر بكبير النشالين الذى صرح بأن هذا الشق من يد فلان النشال بمجرد أن وقع نظره عليه . وكم كنت دهشا عند ما أثبت التحقيق فى النهاية صدق فراسته ،

٧ ـ ومن اللصوص من يقصد المحال التجارية فيشترى شيئا تافها ومقصده الأول من ذلك معرفة المكان أو الدرج الذى يضع فيه التاجر نقوده ، ثم ينصرف فيرسل زميلا له ليبتاع شيئا آخر . غير أن الأخير بعد أن يأخذ ما اشتراه من هذا التاجر يدفع اليه بثمن أقل مما اشترى به ، وقد يدلل على حسن نيته فيقدم قطعة من ذات المليمين مكان ذات القرشين لوجود

الشبه بينهما ويتصرف متئدا فى مشيته . فيفطن التاجر الى هذا الأجحاف فينادى عليه ، فيدعى الصمم . فيترك التاجر محل تجارته بغير تريث تاركا دراهمه عرضة للأيدى العابثة . وفى هذه الآونة ينقض اللص الأول الذى تربص للسرقة غير بعيد ويسلب التاجر ماله بينما زميله الآخر يقدم الاعتذارات وينقد هذا التاجر باقى الثمن الذى اشترى به . وهذه الطريقة تسمى « بالفوله ».

وبدهى أن هذه السرقة لا تتم الا باتفاق سابق بين أمثال هذين اللصين . وفى المحال التجارية الصغيرة التى لا يوجد بها من العمال غير أربابها منفردين.

٨ ـ يجلس الصائغ عادة فى الأسواق العامة وأمامه بضاعته موضوعة داخل أحقاق من صفيح . فاذا أراد اللص اختلاس واحد من هذه الأحقاق بما فيها بعث الى هذا الصائغ بلص آخر فيلقى بجواره ومن ناحية أخرى قليلا من الدراهم ويوجه نظره اليها ليجمعها . فينصرف اهتمام الصائغ الى جمع هذه الدراهم المبعثرة ظنا منه أنه صاحبها حقا . بينما اللص الأول قد التقط حقا أو أكثر من حيث لا يراه . وتوارى عن الانظار بغنيمته الباردة. وهذه اللعبة تسمى (بالتسويحة) .

٩ ـ ومن اللصوص من يطلى كفه بمادة لزجة ثم يطلب من الصائغ أو الصراف جنيها ذهبا من نوع خاص كى يصنعه قرطا مثلا ، فاذا ما جاءه الصائغ ببضع جنيهات ووضعها أمامه لينتقى منها ما يريد ردها اليه بعد أن علق بكفه واحدا منها أو اكثر . ثم يضع يده أنى أجرمت فى جيبه متظاهرا باخراج لفافة من التبغ . وعندها يسقط فيه ما علق بكفه وينصرف مودعا لا ... يعثر على ضالته ـ وهذه السرقة تسمى (بالتعليقة).

١٠ ـ قد يتظاهر أمامك غلامان بأن يمسك كل منهما بتلابيب الآخر ويصيحان ، واذا برجل قد تظنه أباهما يضربهما ضربا مبرحا ، فتتقدم لترفع عنهما هذا العذاب . فيستغيثان ويتعلقان بثيابك لتحول بينهما وبين هذا الآدمى

القاسي ، فاذا انتهت هـذه الضوضاء ومشيت لشأنك فانك تعجب كثيرا عندما تتفقد حافظة نقودك أو ساعتك فلا تجد لها أثرا ، وتذكر أن أحدا من هذين الغلامين قد نشلها منك من حيث لم تشعر به ؛ وتفتش عن أفراد هـذه العصابة البهلوانية فلا تهتدي اليهـا .

١١ ـ ومن اللصوص من إذا أرادوا سرقة محل تجارى حملوا زميلا لهم داخل دولاب ، حتى إذا جاءوا هذا المحل وضعوا الدولاب أمام بابه وجها لوجه ، وجلسوا بجواره ، فاذا جاءهم الشرطي ظنهم حمالين يستريحون، أما الذي هو داخل الدولاب فيتولى فتحه ، ثم فتح المحل التجارى بقدر ما يسع جسمه ، ثم يغلقه خلفه . فاذا أتم جريمته دخل الدولاب بعد غلق المحل المسروق كما كان . ونقر بأصبعه لزملائه ، وهنا يعلمون أنه قد فرغ من عمله . فيحملون الدولاب وبداخله السارق وما سرق ويلوذون بالفرار من حيث لم يعلم بمكيدتهم أحد . وهذا العمل لا يقدم عليه اللصوص إلا بعد حصولهم على المفاتيح المصطنعة ومعرفة مكان الشيء المراد سرقته بالضبط .

١٢ ـ ومن اللصوص من يطرق باب منزلك ويوهم خادمك أنه رسول من قبلك لاستلام بعض ملابسك ، ويدلك على صدق رسالته بأمارات قد وقف عليها من قبل ، ثم يذهب بما أخذ إلى غير رجعة .

١٣ ـ ومن النساء السارقات من يدخلن المنازل ويوهمن السيدات أنهن يحملن روائح زكية ، فاذا ما أرادت ربة المنزل امتحان هذه الرائحة من طريق الشم أغمى عليها . فاذا ما أفاقت وجدت أن أثمن ما تملك من الحلى قد سرق وتبين لهـا أنها لم تشم إلا رائحة مخدرة .

١٤ ـ ومن اللصوص من لا ينم مظهره إلا على الأمانة لوجاهته ، فيركب معك السيارة ثم يطلب اليك أن تغير له احدى الأوراق المـالية بقطع فضية ، فتجيبه إلى طلبه مطمئنا ، ولكنك لا تلبث عندما ترجع الله حتى

يتبين لك أن الورقة كانت مزيفة . وأن هـذا اللص قد سار بالسيارة الى حيث لاتدرى ـ وسائقوا السيارات اكثرالناس عرضة لهذه السرقة .

هـذا بعض ما يلجأ إليه اللصوص المصريون من الحيل ، ونفهم من مجموعها أن هذه الأساليب الشيطانية لاتنسجم ألا باتفاق بين لصين فأكثر وأنها لاتتبع غالبا ألا فى النشل أو السرقات العادية وأن النشالين يعتمدون أكثر ما يكون على ذكائهم وخفة أيديهم وان كان هـذا الذكاء مع الأسف لايستخدم إلا للكيد بالناس والنشالون يصرحون لنا فى غير مواربة أنهم يركنون كثيرا الى سرقة السذج من الناس كالفلاحين الذين يفدون الى المدن والبنادر لقضاء حوائجهم المعاشية ، وحيث الأزدحام فى الأسواق والمجتمعات العامة .

أما أولئك الذين يقترفون جنايات السرقة بسلاح أو إكراه فعدتهم هى ما أوتوا من غلظة ووحشية لأنهم ينقضون على الآمنين فينزعون منهم أموالهم تارة بالأرهاب وطورا بالأغتصاب . والويل لمن يقف فى طريقهم للذود عن ماله أو الدفاع عن كيانه ، لأنه بذلك يعرض حياته لأعظم الأخطار .

وهـذا الصنف من اللصوص هم العصاة الجبارون ، والمردة الباغون . والمقوضون حقا لصروح الطمأنينه . والهازئون بسلطان القانون . ولذلك كان جزاؤهم فى الشريعة الأسلامية تقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

مجتمعات اللصوص — للصوص اجتماعات خاصة يعقدونها فى مقاهيهم وأمكنتهم التى يترددون عليها ، وهم اذا أجتمعوا تعاونوا على الأثم والعدوان كما يتعاون سائر الناس على الأعمال المشروعة ، وكل واحد منهم يكاد يكون إخصائيا فى سرقة شىء معين ، فإذا مابحث النبة مثلا عن سرقة محل تجارى

أستعان بمن عنده علم بالمفاتيح المصطنعة ، وأذا رغب فى سرقة أحد المساكن عمد الى من تفوق فى التسلق أو نقب الجدران .

وللسارقين وخصوصا فريق النشالين رؤساء يخضعون لأرشاداتهم ويأتمرون بأوامرهم ويقدسونهم كل التقديس ، حتى إنهم يبيعونهم أكثر ما تصل إليه أيديهم بثمن بخس وهم فيه من الزاهدين . والعلة فى ذلك أن معظم اللصوص كما قلنا من الفقراء الذين ينم مظهرهم على حقيقة حالهم . فأذا ما سلب أحدهم خاتما من ماس أو قطعة من ذهب مثلا ، لم يجد من نفسه الجرأة الكافية حتى يعرضها للبيع فى الأسواق خوفا من افتضاح أمره .

أما زعماء اللصوص فلهم حال خلابة ومنظر خداع . فأذا رأيتهم حسبتهم من ذوى الجاه واليسار ، وأبتعت منهم مايقدمون من حلى أو متاع من غير أن يداخلك فى أمرهم أقل ريب .

وكما أن للصوص زعماء ، فللزعماء عملاء يتلقفون منهم ما يقتنصونه من أصاغر اللصوص ليتولوا دسه بين الجمهور والانتفاع به بطرق شتى .

ولرئيس اللصوص بينهم القول الفصل والحكم الذى لامعقب له . فإن سرق لك شيء ثم اتصلت بزعيم من سرق وأعطاك موثقا برد بضاعتك إليك كان لك ما طلبت .

وهناك تضامن وثيق بين أفراد كل عصابة من عصابات اللصوص . وعلى كل فرد منهم واجب مسئول عن أدائه أمام زعيمه .

أما طرائق السرقة وحيلها [illegible] وعقد الخناصر بين أفراد العصابة على بغى وغير ذلك من مكائد اللصوص فسر من أسرارهم الدفينة فى صدورهم حتى أنك لن تستطيع أن [illegible] بشيء منها إلا إذا دب دبيب الخلاف بينهم وأستعديت بعضهم على البعض الآخر .

وكما أن كل لص يتخصص فى سرقة أشياء معينة لاعتياده على طرق الوصول أليها، فكذلك الحال فى العصابات . فمنها مايحترف خطف الأولاد، ومنها ما يتخصص فى سرقة المواشى . ومنها ما يتفرغ لاخفاء المسروقات وغير ذلك من صنوف البغى .

تصريحات اللصوص — لقد أردنا أن نزداد معرفة بدخائل اللصوص ووجهة نظرهم فى الحياة فتركنا للعشرات منهم حرية القول، وطلبنا اليهم أن يفضوا الينا بدخيلة أمرهم ويذكروا الادوار التى لعبوها والشباك التى نصبوها حتى أتموا جرائمهم، فخاضوا حديث ما اقترفوا من السرقات على اختلاف أنواعها بالصراحة البريئة، و ا كانت الصراحة من أخلاق اللصوص . ولكنهم وقد قال القضاء فيهم كلمته وأضحوا بين جدران السجون، لم يجدوا بدا من قول الحق . ونحن نكتفى بأن نقدم للقارىء بعض ما وقفنا عليه من هذه التصريحات .

هذا لص قروى فى العقد الثانى من عمره محبوس لارتكابه جناية سرقة باكراه قال : لى رفيقان فى القرية . أحدهما دون العشرين والثانى قد جاوز الثلاثين . وكان للآخر علاقة غرامية بأحدى الفتيات . ولما كثر ترداده عليها انكشف أمرها لشقيقتها التى تكبرها . ونصحت لها بالاقلاع عن السير فى طريق [illegible] الفضيحة والعار . فلم تسمع الفتاة النصيحة ونقمت علينا وأسرت فى نفسها الانتقام منى . [illegible] لاحق إذ أردت هدايته للصراط السوى . ولكن أى سلاح تنتقم ؟ [illegible] نعم أن أخت الصديقة وعلها تملكان من حطام الدنيا عشرين جنيها وخاتمين وقرطا من ذهب . وتعلم مكان خبء المال وذلك خفى . فاختلت برفيقى وقصت عليه قصتها ، وطلبت اليه أن يسرق هذه الأشياء بعد أن أوضحت له مكانها فلبى العاشق الطلب [illegible] وكانت [illegible] وكأنما كان معسولا . وعاهد

على أن يكون المسروق قسمة بيننا . وطمعا منا فى هذا الغنم ، قبلنا أن نكون خير عون له فى ارتكاب هذا الجرم .

وفى ليلة الواقعة تسلحنا بالمدى ، وكانت مهمتنا تهديد المجنى عليهما حتى لا يصيحان . أما كبيرنا فيتولى سلب المال والحلى . وبعد أن أتممنا الجريمة ركبنا طريق الهرب . فلما قبض علينا سارع صغيرنا بالاعتراف . ومع كل هـذا المجهود لم نصب ممـا سرق غير قروش معدودات . لأن زعيمنا ادعى باطلا أنه لم يعثر إلا على قليل من المال واستخلص أكثر المسروق لنفسه .

وهذا ثان قد جاوز الحلقة الثالثة يقول : « لى صاحبان فى القرية يمتازان بالجرأة والأقـدام مع حداثة سنهما ، وقد علمت من أحـدهما أن جاره فى الحقل يملك أثنى عشر جنيها . وأنه لشدة حرصه عليها يحملها معه باستمرار وينام بها فى مزرعته . وطمعا فى الحصول على هذا القدر عقدنا الخناصر على سرقته . بيد أننا بعد أن تسلحنا بالبنادق وشرعنا فى السرقة تبين لنا ان المجنى عليه لم يكن مسلحا كما سمعنا . وأنه قد أحس بما عزمنا عليه فأخفى المـال فى مكان آخر . كما ان الذى دفعنا الى هذه الجريمة انما فعل ذلك لحـاجة فى نفسه وهى الانتقام من شخص المجنى عليه لنزاع قديم بينهما يتعلق بالجوار فى الزراعة »

وهذا ثالث صناعته براد قد فض خزانة لأحد الأثرياء بمفتاح صنعه لهذا الغرض ثم سرق مافيها بأيعاز من كاتب رب الخزانة ، وقد ذكر لنـا هذا اللص طريقة عمل المفاتيح المصطنعة وليس هنـا مايدعو الى ذكرها .

هذا بعض ما سمعناه من معاشر اللصوص لم نأت به للفكاهة أو التسلية لأن هذه التصريحات مع ضآلتها وتصويرها لنفس اللص الى حد ما ، فانها تنتهى بك الى هذه النتائج :

١ ـ ان السرقة وان كانت لا تقع أصلا الا للحصول على المـال فانها تقع أحيانا للانتقام .

٢ ـ ان السرقات التى تقع داخل المساكن تسبقها فى الغالب دسيسة من من أحد العارفين بمكان المسروق .

٣ ـ أن للمرأة أصبعا فى بعض الجرائم تصديقا للمثل القائل «فتش عن المرأة»

٤ ـ أن كبار اللصوص مع الأسف يستغلون سذاجة الشبان المفتونين فيستعينون بهم على ارتكاب جرائمهم . وظنى أن أمثال هؤلاء الصغار لا يقدمون على الاشتراك فى الجنايات الجسيمة مع ما يكتنفها من الأخطار إلا اذا كان لديهم استعداد فطرى للاجرام . غير أن هؤلاء الصغار يسارعون الى الأعتراف فى كثير من الاحيان لأن نفوسهم لا زالت على نقاوتها الفطريه ولم تمتزج بعد بعصارة المين والخداع . ومن هنا نستطيع أن نتخذ من بساطتهم مفاتيح لما استغلق من سراديب التحقيق .

٥ ـ ان اللصوص يحرزون السلاح بينما المجنى عليهم لا يملكون ما يدفعون به عن أنفسهم، وانهم لا يقدمون على السرقة الا بعد اتفاق محكم . وانهم يرتصون عادة قبل البدء فى اجرامهم بروابط الصداقة أو القرابة . غير أن هذه العلاقة تتلاشى فى الغالب وتنتهى بالعداوة وخصوصا اذا دب دبيب الخلاف بينهم . وهذه هى الخاتمة التى نراها لكل تعاون يقوم بين الناس على قواعد الاثم .

تعود اللصوص على السرقات — لو أن اللص المصرى عندما يسرق لأول مرة ويحبس لا يرجع الى السرقة لخفت وطأة السرقات ولحكمنا بأن الأساليب التأديبية التى نجرى عليها فى صلاح هؤلاء المعتدين قد أثمرت . ولكننا نرى أن كثيرا من اللصوص يرجع الى السجن سارق تارة أخرى .

ولقد بحثنا عن حقيقة ذلك بين مئات من اللصوص فكانت النتيجة ان ما يقرب من نصفهم لم يرتدع من الحبس لأنه عاد الى السرقة فأسجن حتى

ثلاث مرات. وأن قليلا منهم قد عاد حتى عشرا ، وان ما يقرب من خمسى المجرمين العائدين أو أرباب السوابق كما نسميهم ليسوا الا لصوصا .

أما التخصص فى سرقة أشياء معينة واتخاذ بعض اللصوص جريمة السرقة كمهنة يعيش منها . فسنتكلم عنهما عند ما نعرض للبحث فى العود للجريمة .

نفسية اللصوص انك لن تستطيع الوقوف على نفسية انسان كائن من كان ، حتى تنحدر إلى أعماق سريرته ، وتمعن فى التنقيب بين زوايا نفسه ، فتضع أصبعك على موضع آلامه وآماله . وهذا هو الطريق الذى سلكناه لتعرف نفسية اللصوص ، إذ درسنا أخلاقهم وصفاتهم واجتزنا نواحى ميولهم ومراميهم ، وفتشنا عن بيئتهم وأوساطهم ، وفهمنا مبلغ تعليمهم وتربيتهم . وتعقبناهم إذ يفنقون الحيل الشيطانية لنوال مآربهم، فانتهى بنا المطاف أخيرا على أن اللص المصرى على وجه الاجمال من أحط الطبقات نفسا . وأفسدهم نشأة ، وأقلهم تربية ، وأشدهم فقرا . وأكبرهم أنانيه ، وأسبقهم إلى انتهاك الحرمات والتهام أرزاق الناس بالباطل .

واللص أكثر المجرمين ميلا إلى قول الزور والأيمان الكاذبة والتوكيدات المزيفة ليستتر وراءها ويحملك على تصديقه . فهو فى أقواله كما هو فى أفعاله غاش ومضلل

ومما يجدر بى ذكره انى سألت لصا معتادا على السرقة ، لماذا تسرق وأنت على ما أرى فى صحة حسنة وبنية قوية ، وتستطيع أن تعيش من طريق حلال ؟ — فقال — إنى أسرق سرقة حسنة — فقلت — وما وجه الحسن فيها !! قال . إنى لا أنقب جدارا أو أتسلق أسوارا ، وإنما أغشى الأجران والحشان فآخذ منها ما تيسر من الحبوب لأطعام بنى الصغار — فانظر كيف

ينظر هذا اللص إلى جريمته كعمل مشروع ؟ وأمثاله لدينا كثيرون .

وعلى وجه الاجمال فكل ماجاء فى هذا البحث حول السارق والمسروق يضع أمامك نفسية اللص بارزة مجسمة .

السرقة والشريعة

اتفق الفقهاء على أنه إذا سرق البالغ العاقل عشرة دراهم أو ماقيمته عشرة دراهم مضروبة كانت أو غير مضروبة من حرز لا شبهة فيه وجب قطع اليد. وإذا اشترك جماعة فى سرقة فأصاب كل واحد منهم عشرة دراهم أقيم الحد ، فان أصاب أقل فلا حد . ولا قطع فى سرقة التافه كالخشب والطير والفاكهة على الشجر ـ وإذا خرج جماعة لقطع الطريق وضبطوا قبل السرقة حبسوا ، فان سرقوا كرها قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف . فان قتلوا نفسا قتلوا حدا .

ولا يقام الحد على من سرق من أبويه أو ولده أو زوجه . ولا ينفذ الحكم فى السارق إلا إذا حضر المجنى عليه وطالب بالمسروق ، كما أنه لا بد من إقرار الجانى بجريمته أو ثبوت التهمة عليه ثبوتا لا يدع مجالا لأقل ريب عملا بالحديث « أدرءوا الحدود بالشبهات » ، وهذا يتفق مع النظرية القانونية التى تقول : الشك يؤول لصالح المتهم

ومن هذا يتبين أن الحد لا يقام اذا كان المسروق قليل القيمة . أو كان السارق قاصرا أو مجنونا أو ممن فى حكمهم . وأن السرقة بالاكراه ومن الطريق العام أكبر جرما من السرقة العادية .

وهذه إشارة موجزة نكتفى بذكرها . إذ الشريعة حوت فى هذا الباب كثيرا من الشروط والأحكام مما لا حاجة بنا الى ذكره فى هذا المقام .

سيقول بعض الناس إن هذا العقاب قاس . وأن قطع يد السارق قد يجعله قابل النفع لشخصه ولمجتمعه . هذا صحيح [illegible]

لنا أن الشريعة قد عرفت قدر المال ، وأنه فى الأمة بمثابة العامود الفقرى من الجسم ، وأن الانسان ليحرص عليه حرصه على حياته ، وأن اغتيال الأموال كثيرا ما أفضى الى إزهاق الأرواح ، وأن قطع الأيدى لعدد قليل من اللصوص قد يؤدى الى قطع دابر السرقة من البلاد . ومن أجل هذا قد فرضت هذا العقاب الشديد ، لا للانتقام من شخص الجانى ، بل للزجر وعبرة الغير وتحقيق حماية الأموال والأنفس فى شكل حاسم ، حتى يأمن كل فرد على نفسه وماله ، وينصرف كل الى تحصيل رزقه من الطرق المشروعة.

ومما يدل على أن أحكام الشريعة كانت ولا تزال اكبر معول لهدم الاجرام، أن عدد الجرائم قد زاد فى مصر زيادة مضطردة بعد أن استعيض عنها وعما تلاها من القوانين التى نسجت على منوالها بالنظام القضائى الفرنسى فى سنة ١٨٨٣ حتى أضطرت الحكومة الى وقف هذا النظام مرتين: إحداهما فى سنة ١٨٨٥ حين شكلت لجان التحقيق ، والاخرى فى سنة ١٩٠٩ عندما توسلت الى قمع كبار المجرمين بنفيهم الى الواحات بضع سنين طبقا لاحكام قانون النفى الادارى . زد على ذلك أن الحد الشرعى قد أتى بنيان السرقة من القواعد فى بلاد الحجاز بعد أن كانت ميدانا فسيحا لاجناد السلب والاغتيال .

ونحن لا نرمى بهذا الى قلب نظام أو تبديل تشريع ، ولكن ليعلم القارئ أن حد السرقة وإن كان فى الشريعة شديدا مؤلما ، فأن السرقات متى تفشت فى البلاد صارت أوخم عاقبة وأشد ألما .

السرقة والقانون

يختلف عقاب السرقة فى القانون المصرى باختلاف الظروف والاحوال ، فأن وقعت فى شكل جناية كما لو أصطحبت بأكراه أو أستعمال سلاح أو

غيرهما من الظروف المشددة للعقوبة ، عوقب السارق بالأشغال الشاقة ، وإن كانت عادية عوقب عليها بالحبس مع الشغل . فان كان المسروق غلالا أو محصولات أخرى غير منفصلة عن الأرض لاتزيد عن ٢٥ قرشا جاز إبدال الحبس بغرامة لاتزيد عن الجنيهين . واختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلا من مالكها .

ولا عقاب على من يسرق إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه .

وظاهر من هذه الأحكام أنها تتفق والشريعة فى كثير من الوجوه وإن كان المشرع المصرى قد أخذ بحبس اللص بدلا من قطع يده .

والخلاصة أن السرقة هى اكثر الجرائم وقوعا فى مصر وألصقها بالفقر . ومن أجل ذلك تكلمنا عنها طويلا دون غيرها من الجرائم .

الفقر والجرائم الأخرى

الواقع أن السرقة ليست الجريمة الوحيدة التى تتصل بالفقر ، لأن حاجة من انعدم لديهم الضمير والاستعداد الفطرى للعدوان والرغبة عن الكسب من الطرق المشروعة كثيرا ما أدت الى ارتكاب الجرائم الأخرى وبالأخص ما يقع منها للحصول على المال بأساليب شريرة كالاختلاس والنصب والتبديد وإخفاء المسروقات وغيرها .

ونحن لانعنى بهذا القول أن كل فقير مجرم ، أو أن الفقر مصدر جميع الجرائم ، أو أن الإنسان متى كان فقيرا ساغ له العدوان وأصبح الحرام حلالا . بل الذى نرمى إليه حقا أن للفقر أكبر الأثر فى معظم الجرائم وأن الأوساط الفقيرة هى التى تتمخض عن أكثر المجرمين .

الفقر والآفات الاجتماعية

الحقيقة أننا لو أحدقنا النظر بحث دقيق فى آفاتنا الاجتماعية

وأرجعنا كل معلول الى علته ، وكل ورد الى مصدره ، لوجدنا أن كثيرا من هذه الآفات تمت إلى الفقر بصلة . وأن الناس جميعا يتعقبون المال أنى وجد ؛ وان كانوا يختلفون فى السبل التى يسلكونها للحصول عليه .

فالعاطلون والمتشردون والغلمان المبعثرون فى الشوارع والطرقات ، كل اولئك من الفقراء — ومن هؤلاء الغلمان نشالون — وفى تربة العطل والتشرد لمنبت خصب لجرائم النصب والسرقات

والمتسولون على وجه الأجمال فقراء . وان كان من بينهم من هو قادر على الكسب — ومن التسول لحجاب يتوارى خلفه عدد ليس بالقليل من المتجرين بالمخدرات ، والفارين من وجه القضاء أو رقابة البوليس ، واللصوص الذين يتخذون من الاستجداء وسيلة للوقوف على مخابىء المنازل التى يترددون عليها !..

واكثر المتبرجات من النساء ما قولك فيهن ؟ هل يتبرجن شغفا بالفجور ، أم حربا على الدين ؛ أم هى الحاجة وضعة النفس وحضيض الأخلاق قد جعلت من الحرة عاهرا « والعفة ثوب يمزقه الفقر » .

وبيوت الدعارة سرا كانت أم علنية . ما الذى أنشأها وأقام عمادها ؟ . أليس الجرى وراء المال وعرض الأعراض فى سوق البغاء . وأن هذه البؤر لو لم تجد من يسبغ عليها من متاع الحياة لأوصدت أبوابها وسرحت أسرابها .

هذا قليل من كثير من آفاتنا الاجتماعية قد جئنا بها على سبيل المثال . فان لاح لك أن بعضها لا يتأتى الا استخفافا بالفضيلة وانتهاكا لحرمة الاديان . فلكم أفضى الاستخفاف بالفضيله وانتهاك حرمة الأديان الى الفواجع المروعة كالقتل عمدا لحمل من سفاح أو لعلاقات غير شريفة .

والخلاصة أن الفقر يتصل بالآفات الأجتماعية كما يتصل بالأجرام . وأن كثيرا من هذه الآفات تنتهى بوقوع الجرائم . ولذلك أشرنا إليها بهذه الكلمة .

الطبقات الفقيرة

لقد علمنا كيف ينمو الأجرام بين الطبقات الفقيرة . وكيف يقر حيث يقيم الفقراء ، ومن أجل ذلك فقدوجب علينا أن نوقف القارىء على مبلغ شيوع الفقر فى البلاد .

ليس يخاف أن مصر أمة زراعية . وأن اكثر المصريين يعتمدون فى معايشهم على ما تؤتيه الأرض الزراعية من ثمار وحاصلات . ونعلم من الأحصاءات الأخيرة أن فى مصر ٥,٦٦٨,٧٧٧ فدانا صالحا للزرع . وأن الممولين الذين يملكونها ٢,٠٩٧,١٢٢ نفسا . منهم ١.٤٠٤.٠٩٣ لا يملك الواحد منهم أكثر من فدان واحد و ٥٣٦٧٤٤ كل منهم يملك من فدان حتى خمس . و ١٣٤.٠٧٢ من خمسة أفدنة حتى ثلاثين و ١٢.٧٢٠ من ٣٠ حتى ٥٠ و ٩.٤٩٣ ملكية كل منهم اكثر من ٥٠ فدانا

فاذا اعتبرنا الذين تملكون فدانا فأقل من [illegible] الفقراء والذين تملكون أكثر من ذلك حتى ثلاثين من متوسطى الحال وأن فوق الأغنياء هم الذين تزيد ملكيتهم عن الثلاثين . كانت النتيجة أن الأغنياء ومتوسطى الحال من المزارعين لايزيدون عن سبع مائة ألف

فاذا فرضنا أن بعض المصريين من التجار والموظفين والصناع وذوى الأملاك العقارية لاحد [illegible] ما يعادل أمثال هؤلاء وأنهم وإن كانوا [illegible]

يملكون شيئا فى الأرض الزراعية ، الا أنهم بما أوتوا من سعة فى الرزق لا يقلون عنهم فى موارد الثروة . كان معنى ذلك ، أن أقل من عشر المصريين يحيون حياة لا بأس بها . وأن الباقى وهو السواد الأعظم يعتمد فى معيشته على قوة سواعده وعرق جبينه . (١)

فاذا أضفنا الى ذلك أن السكان فى زيادة مضطردة ، وأنهم قياسا على الاحصاء الأخير سيتضاعفون بعدنصف قرن من الزمان ، وأنه سيتبع ذلك بطبيعة الحال مضاعفة العمال والصناع وأمثالها من الطبقات الكادحة . فاننا سنكون بعد عشرات السنين من عداد الأمم الغنية بكثره عمالها الفقيرة بموارد رزقها .

فان قيل أن الزراعة فى مصر تكاد تستوعب أكثر الطبقات الفقيرة . قلنا هذا معقول . ولكن ـ أليست الأراضى الصالحة للانبات محدودة ، وأن مدائننا زاخرة بطوائف الفقراء وأرباب الأيدى المكدودة . وأن طوفان الضيق المالى اذا طغى أغرق الجميع ؟ . .

إننا لا نعنى بذلك أن يعيش الفقير عالة على حساب الغنى لانه مطالب بتحصيل رزقه من كده . ولكن الذى نعنيه أن زيادة عدد السكان مع حصر مرافق الحياة وموارد الثروة فى الدولة من أكبر المشكلات الاجتماعية التى تشغل بال المفكرين والمصلحين . والتى توجب علينا أخذ الأهبة والحيطة والاستعداد للمستقبل ، وإلا كنا معرضين للاصابة بوباء العطل والعاطلين . وهو مرض تشكو منه الدول فى أوروبا مر الشكوى مع ما تملك هذه الدول من المصانع والشركات التى تستنفذ أكثر الأيدى العاملة .

الازمات الاقتصادية والجرائم

ليس هناك أقل ريب فى أنه متى ساءت الحالة الاقتصادية فى البلاد ، غل

(١) هذا التقدير على أساس ان سكان القطر ١٥ مليونا من الانفس

الناس أيديهم عن الأنفاق وجنحوا الى التقتير، وقل الأخذ والعطاء، ووقفت المشاريع والمنشآت العامة حكومية كانت أم شعبية .

هذه هى الحال التى نلمسها كلما استحكمت الأزمات الاقتصادية، وسادت الضائقة المالية . ولكن ما هو تأثير ذلك فى زيادة الجرائم ؟

يحدثنا علماء الاجتماع بأنه مهما بلغت ثروة الأمة فان سوادها الأعظم يعيشون من أعمالهم اليومية . وأن الناس فى حياتهم المعاشية على ثلاث : رجل لا يكاد يحصل على قوت يومه الا بشق النفس ، ورجل ينال رزقه بقدر ، والاقتصاد متعذر على كل منهما ، فلم يبق الا رجل يزيد رزقه عن حاجته وفى استطاعته الادخار الى وقت العوز .

فأذا كان هذا الرأى حقيقة واقعة . وكانت مصر كغيرها من الأمم يعيش اكثر عمالها وصناعها من أجور أيديهم ، وأن هؤلاء لا يستطيعون اقتصاد ما ينتفعون به اذا ما أزمت شروط الحياة — اذا علمنا هذا . وكان من البديهيات الأولية أن المشاريع العامة سواء كانت للحكومة أو للأفراد لا تقوم الا على كواهل هذه الطبقات العاملة ، فماذا يفعل هؤلاء اذا ما ساءت الأزمات المالية وحيل بين الكثير منهم وبين أرزاقهم ، فنضب معينهم أو ضاقت سبل العيش فى وجوههم ؟..

ليس هناك من شك فى أن العقل المصرى يتأثر بالتقشف والقناعة . ويعتقد من أعماق نفسه أن الله قد فضل بعض الناس على بعض فى الرزق ولكنك مع هذا لاتستطيع أن تعد جميع فقرائنا من أولئك الذين اذا رأيتهم حسبتهم أغنياء من التعفف لأنهم ككل جماعة بشرية فيها الطيب والخبيث . ومن الخبيث [illegible] ومتطلع الى مافى يد غيره . [illegible]

أنصار الجريمة وأعوان الباطل من اللصوص والعادين بغير الحق .

وبالجملة فالأزمات الأقتصادية كلما اشتدت حيل بين كثير من الفقراء وبين معايشهم اليومية ، ومن هنا يركن بعضهم الى الأرتزاق بالخروج عن المألوف ليحصلوا على المال من طرق غير مشروعة . والسرقة وما هو فى معناها من الجرائم على مانرى وكما يدل الأختبار ، هى أول باب يطرقه المجرم الفقير .

نصيبنا من الاقتصاد

لسنا من علماء الاقتصاد ولا كان الاقتصاد داخلا فى حسابنا من هذا البحث . ولكننا وقد علمنا مبلغ ماتناله منا الحالة الاقتصادية متى ساءت رأينا ان نشير الى بعض أمراضنا الاقتصادية بكلمة :

الواقع أننا فى مجموعنا لانقدر الاقتصاد حق قدره . واذا كانت الامه مجموعة أفراد فانك ستعلم مما يلى أن مصر تعانى ضيقا ماليا لاتحسد عليه . وانها توشك ان تتردى فى هوة سحيقة بسبب الفاقة

فان قيل اننا زراعيون ، وان الزراعة هى صناعتنا وصناعة اجدادنا والدهر فى المهد ، فان الواقع يجابهنا بان محصول الفدان فى تضاؤل ، وان الاراضى الزراعية مع سعتها وشدة خصبها لاتفى بحاجاتنا منها ـ والدليل على ذلك ان مصر قد دفعت فى احدى سنواتها الاخيرة مايقرب من نصف مليون من الجنيهات ثمنا لما استوردته من الحمص والترمس واللوبيا والفاصوليا والبسلة والسمسم والبامية الجافة ـ وكذلك نيفا و٦٧٧ الفا من الجنيهات ثمنا لما ابتاعته من الممالك الاخرى من الزبد والسمن والجبن والبقر والجاموس والغنم والماعز واللحم البارد ـ ومعنى هذا اننا لانعنى بالزراعة حق العناية ولانستغل خيراتها ومنتجاتها خير الاستغلال . بل اننا على

النقيض نرى كثيرا من كبار الزراع يهجرون ضياعهم ليقيموا فى المدن كى ينعموا بما فيها من زخرف ومتاع .

اما الكثيرون من صغار الفلاحين فقد رغبوا عن فلاحة الارض وتسللوا إلى المدن للعمل فى الخدمات المنزلية والحرف الوضيعة وبيع اوراق اليانصيب وغير ذلك مع انهم ذووا قوة وبأس شديد .

ولو كان إهمال الزراعة هو كل مايصيبنا من هجرة الفلاحين الى المدن لكان الامر محتملا . ولكن كثيرا منهم يقيمون فى المدن حينا ويبنون فيها على ازواج منها . ثم يرحلون عنها تاركين وراءهم زوجات بائسات وأطفال شرد .

والتجارة ما بالها ! . اننا لازلنا متأخرين فيها ، والى عهد قريب كنا نعد التجارة من الاعمال الوضيعة حتى ان المتعلم تعليما ابتدائيا كان يأنف الاحتراف بها

حقيقة ان كثيرا من الشباب المتعلم أخذ يلتمس العيش من التجارة ، ولكننا لازلنا فى حاجة الى المزيد منها ولا زال كثيرون من تجارنا فى عوز الى الصبر وقوة العزيمة والثبات أمام أعاصير الحياة .

والصناعة التى هى من أكبر مصادر الثروة ليس لنا فيها نصيب وافر . فان أعوزك البرهان ، فانظر الى لباسك ورياشك وأثاث منزلك بل وكثير من ضوءك فانك تجد أثر اليد المصرية فيها لا يزال ضئيلا .

قد نكون تقدمنا تقدما يذكر فى بعض الصناعات . ولكننا لازلنا بعيدين عما تدره الصناعة من خير عميم . أما صانعنا فينقصه الاتقان فى العمل وانجاز الوعد ، وهما كل رأس مال الصانع . ولذلك نرى الكثير منا لا يقدم على معاونته وتشجيعه .

ومن معائبنا الاقتصادية الشغف بخدمة الحكومة ، ولا يزال كثير من شبابنا لا يتلقى العلم للعلم ، بل يتخذونه وسيلة للحصول على شهادات دراسية .

ومتى حصل عليها ظن أنه قدأخذ من التعليم مبتغاه ، ووصل منه الى منتهاه ، ثم حصر فكره ومجهوده فى الوصول الى وظيفة يشغلها فى الحكومة ، مع أن الوظائف لم توجد أصلا لتكون طريقة للتعيش ، بل هى ضرورة دعى اليها النظام العام . أضف الى ذلك أن عدد الوظائف محدود ، وأن خزانة الدولة لاتستطيع إغداق الرزق على حملة الشهادات جميعا .

والواقع أن الولع بالتوظف يرجع الى عدم الأعتماد على النفس فى كفاح الحياة والرضى بالكفاف من العيش ، لأن الموظف محدود الرزق مهما كان مرتبه ضخما ، كما أن مظهره فى المجتمع من حيث الملبس والمأكل والمسكن وتعليم البنين يضطره وهو راغم أن يبقى دائما فى حاجة الى المال ، ولذلك لايستطيع أن يدخر من مرتبه مايكفل سعادة مستقبله ومستقبل أولاده . ولكم تتألم عندما تسمع من وقت لآخر أن أحد الموظفين قضى نحبه فهجر أولاده دور التعليم من قبل أن يجنوا ثماره لأنهم لم يجدوا أجر التعليم . وغير ذلك من الأمثلة التى قد لاتخفى على القارىء .

إننا لم نسمع الا فى الحالات النادرة أن موظفا اقتنى من وظيفته عقارا أو دارا أو مالا ثابتا ، ولكننا نرى ذلك بين التجار والزراع والصناع وغيرهم من المحترفين بالأعمال الحرة . وهاهم الأفرنج الذين سبقونا بمراحل فى ميدان الأقتصاد لايفكرون فى التوظف بل يصرفون كل همهم فيماينمى ثروتهم . ويجعلهم فى رغد من العيش .

زد على ذلك أننا نعتقد أن فى خدمة الحكومة شرفا لايدانى ، مع أن الشرف يرجع الى الشخص ومبلغ إتقانه لعمله . وما يقوم بنفسه من صفات العفة والاستقامة والصدق والأمانة ـ لاالى المهنة التى يحترفها أو العمل الذى يزاوله

وبعض شبابنا . وخصوصا منهم الموسرون الذين يعتمدون فى معايشهم على ماترك الوالدان والأقربون . ما بالهم قد رغبوا عن العمل وجنحوا الى الخمول . ألا يرون أن الماء اذا ركد تطرق اليه الفساد ، وأن الجسم متى ركن الى الدعة والسكون اتخذت منه جراثيم الأمراض عشا ومقاما .

ثم ما هؤلاء السواد الذين يقولون بأنفاق ما فى الجيب ليأتيهم ما فى الغيب ! وما علمنا الغيب مصرفا يبعثر من خزائنه على العجزة والعاطلين ، وما رأينا السماء تمطر الناس ذهبا أو فضه ـ وما كانت الأرض لتمدنا بالوان النعمة الا بقدر ما نكد ونبذل فيها من مجهود .

وما قولك فى زمر الخدم والعمال الذين يقذفون بأجورهم اليومية وأقواتهم وأقوات عيالهم فى ميادين السباق والمراهنات ! وكيف يكون مآلهم اذا ما خلت أيديهم من المال ؟.

وماذا ترى فى عقلية أولئك الذين يعمدون الى بيع أو رهن بعض أملاكهم لا لضرورة ملحة أو مشروع يتوقعون منه خيرا أو كسبا . ولكن لأقامة حفلات الزار والأفراح ومراسيم المآتم تفاخرا بينهم وجريا وراء التقليد الأعمى .

وهل حفظ الأفراد أن الأقتصاد نصف المعيشة ، فأنفق كل من سعته وادخر لوقت العوز ما استطاع ادخاره . ألا ترى أننا لا نأخذ بهذا ـ وأن من بين موظفينا من ينفق أكثر مرتبه فى أوائل الشهر ثم يستدين فى آخره وأن من مزارعينا من يدفع كل ما يأتى به موسم القطن لدائنيه ثم يرجع الى الدين وبفوائد أبهظ حتى يصبح كالمستجير من الرمضاء بالنار ؟

ثم الحياة الزوجية ما بالها ! أليست نفورا وشقاقا ، وأن كثيرا من هذا الشقاق يرجع الى أن الزوجين لا يتعاونان فى كفاح الحياة ، وأن من الزوجات من يرهقن أزواجهن بالنفقات فى ترف وكماليات اعتقادا

منهن أن الرجل اذا أثرى بنى على غير زوجه ، مع أن هـذا الأعتقـاد مع دلالته على سفه فى التقدير وخطل فى الرأى ـ فانه يحمل فى جعبته أقوى عوامل الريبة والتدمير .

أليس الأجدر بأمثال هؤلاء الزوجات أن يتفرغن لواجباتهن الزوجية كتدبير للمنزل وتربية البنين والأدخار لوقت العوز وبهذا يبرهن على أنهن مخلصات حقا لأزواجهن وأولادهن ومستقبلهن ؟

والنظر الى الغد . وما يتطلبه الغد من تـكاليف . هل له من نفوسنـا المـكانة اللائقة به . كلا ـ فالـكثير من أغنيائنا بل ومتوسطى الحال منـا غارقون الى الأذقان فى الاسراف والتبذير . ولا أدل على ذلك من أن مصر قد دفعت فى سنة واحدة من سنواتها الاخيرة ما يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ثمنا للخمور وأدوات التصوير والفضة واللعب والسجاير والفواكه المسكرة ولحم الخنزير والمياه الغازية وغيرها من الحاجيات الـكمالية .

هـذه بعض عيوبنا الأقتصادية قد أشرنا اليها بهذه العجالة القصيرة . وسيخيل اليك لأول وهلة أنها لاتمت الى هـذا البحث بصلة ـ ولـكنك ستتأكد من وجود هـذه الصلة وتلمسها لمس عندما تمعن النظر وتطيل التفـكير وتعلم أن ازدراء الأقتصاد والاعراض عن مزاياه كثيرا ما يهوى ببعض الأفراد الى هوة الافلاس ـ وأن الافلاس كثيرا ما يدفع بالبعض الى اجتياز سبل منكرة وأحيانا غير شريفة للحصول على المال ـ ومن هنا نرى الجريمة وقد برزت من مكمنها وأطلت برأسها الشوهاء .

فاذا أضفت الى ذلك أن كثيرا من أغنيائنا مثقلون بالديون . وأن الأحصاءات الأخيرة تحدثنا بأن الاجانب يملكون أكثر من ٤٨٠ ألف فدان ، وأن المصارف العقارية ترتهن ما يقرب من ٩٠٠ ألف فدان من أطيان الاطيان على نحو ٢٧ مليونا من الجنيهات ، وأن كثيرا من دورنا التى

نأوينا تنتزع لعجزنا عن دفع ماعليها من الألتزامات والحقوق ، وأن للأفراد من المرابين على الأهلين أموالا طائلة ـ وأن ثمن القطن الذى نعتمد عليه لا يتناسب مع نفقات زراعته ـ وأن الحبوب والفواكه تصاب بالآفات الفتاكه من وقت لآخر ، وأن كثيرا من ثراتنا لا يعيشون الا لأنفسهم وحسب وأنهم الا قليلا منهم لا يعدون واحدا من رجلين : رجل يكنز ماله فلا ينتفع به أحد . ورجل يبعثره فى ملذاته الخاصة وقد يكون أقرب الناس اليه فى حاجة الى القليل من هذا المال الضائع فلا ينال منه فتيلا ، وأنهم فى مجموعهم لا يتعاونون فيما بينهم على المشروعات القومية التى تدر الخير على المجموع وعليهم . شأن أمثالهم فى الدول الغربية . نعم . اننا اذا أضفنا كل هذه العوامل الى بعضها . أنبأتنا فى مجموعها أننا لا نعرف فضل الأقتصاد ، وأننا نسير بخطوات واسعة الى مصير غير مأمون العاقبه . وأن الواجب القومى يناديبنا بصوت عال أن جراثيم الفاقة قد نالت من جسم الأمة حتى ضعفت ووهنت وعلا وجهها الذبول ، وأنها فى حاجة قصوى الى العقاقير الاقتصادية التى تمنحها القوة والانتعاش كى تقوى وتنهض للعمل فى مضمار الحياة السعيدة والعيش الرغيد .

العناية بالفقراء

قد تبين لنا فيما تقدم من بحث أن الأغنياء [illegible] من المصريين [illegible] أكثر [illegible] بعض اجرائهم عشبا [illegible]

من أجل ذلك [illegible] هذه [illegible] للمرغم عن طبقات [illegible] ولا [illegible] أيديهم ونخفف [illegible] على [illegible] من التى تحول بينهم وبين [illegible] . وقد يكون من خير [illegible] هذه الغاية [illegible]

١ ـ استكمال المشاريع الخاصة بالعمل والعمال

٢ ـ معالجة البطالة وحصرها فى دائرة ضيقة

٣ ـ النظر فى حال هذه الآلاف من الشبان انصاف المتعلمين الذين يرغبون عن الاعمال الحرة ويقتلون الوقت أمام دور الحكومة جريا وراء الوظائف مهما كان مرتبها ضئيلا ؛ ولأنه لا يبعد ان تنبت من بين هؤلاء نابتة خبيثة فتعمل على نشر جرائم النصب والاحتيال ـ والمتعلم متى جنح للأجرام كان أشد خطرا من الجاهل

٤ ـ الأكثار من الشركات المصرية ، ولا ضير من أن تمد بالمال حتى تستطيع الوقوف وحدها ومن غير ما متكأ

٥ ـ الحاق أكبر عدد ممكن من العمال والصناع المصريين بالشركات الأجنبية المنشأة والتى ستنشأ بعد

٦ ـ ترقية الصناعات الوطنية ونشرها وتعضيدها . والاكثار من المدارس الصناعيه . ومكافأة المبتكرين والمخترعين ماديا وأدبيا .

٧ ـ تنظيم سبل الأحسان ووضعها تحت اشراف هيئات لها صفتها فى المجتمع وموثوق بأمانتها .

٨ ـ تضييق نطاق هجرة الفلاحين الأقوياء الى المدن

٩ ـ الأكثار من ملاجىء العجزة والعمى والصم ومن هم على شاكلتهم من الطبقات البائسة

١٠ ـ الأخذ بيد السجين الصانع بعد خروجه من السجن وبالطريقة التى أشرنا اليها فى نهاية الباب الأول من هذا الكتاب .

هذا ولا تنس كما قدمنا أننا أمة زراعيه ، وأن الزراعة هى أكثر ما نعتمد عليه فى معايشنا ، ولذلك فمن أهم واجباتنا اصلاح الاراضى البور . وزيادة الاهتمام بالرى والصرف والأنتاج الزراعى، وعدم الاعتماد

على القطن كمحصول رئيسى ـ لأن هذه المشاريع فى مجموعها من شأنها تنمية الثروة العامة وبث اليسر فى البلاد وتحسين الحالة الاقتصادية

ولا يخفى ان تحسين الحالة الاقتصادية يعود بأكبر النفع على الطبقات الفقيرة ويعدل بهم عن الأرتزاق من طرق غير مشروعه ـ ومن هنا يتوارى شبح الاجرام عن الانظار الى الحد المعقول

٢ — الجهل

لن نتحدث هنا عن الجهل من حيث هو كما يصوره العلماء من أنه نقيض العلم . لأن هذا خارج عن بحثنا ـ ولذلك ستكون كلمتنا قاصرة على تحليل الجهل من الجانب الأجرامى لتعلم مبلغ اتصاله بالجريمة والمجرمين .

المجرم والجهل ـ اذا أردت أن تعرف كيف يلتصق الجهل بالمجرمين المصريين، فهاهم أكداس مكدسة بين جدران السجون ، فان شئت أن تلمس هذه الحقيقة الواقعة فاذكر أننا فتشنا عن أثر التعليم بين مايزيد على خمسة آلاف منهم فلم نجد بين هذا العدد الوفير غير خمسة وعشرين يحملون شهادات دراسية أكثرها متوسط ودون المتوسط .

فاذا أتخذت الحصول على الشهادات مقياسا لسبر غور التعليم . تبين لك أن نسبة المتعلمين بين قبيل المجرمين لاتزيد عن الخمسة فى الألف .

أما أولئك الذين يعرفون القراءة والكتابة من بينهم فلم يتجاوزوا كما علمت ثمانية فى كل مائة . ومع هذا فقد ظهر لنا أن أكثرهم فى ذلك بين متوسط وردىء ، وقليل منهم الجيد . زد على ذلك أنك لاتستطيع أن تلحق كل من يقرأ أو يكتب بزمرة المتعلمين . لأن للعلم معناه وصفاته . كما أن للمتعلم ميزاته ومؤهلاته .

هذا ولا يفوتنا أن نلفت النظر الى أن السجون المصرية فى مجموعها

لاتخلو من رجال العلم . غير أننا لم نشاهد ذلك بنسبة يمكن التعويل عليها الا فى حالات خاصة .

وعلى وجه الاجمال فنحن لانقصد بهذا التحليل أن الجهل يخلق الجريمة من العدم ، أو أن كل جاهل مجرم ، بل الذى نعنيه اعتمادا على ما شهدنا من إختبار، ووقفنا عليه من إحصاء ، أن الاغلبية الساحقة من المجرمين المصريين جهلاء ، وأن الاجرام أكثر ما ينساب فى جحور الجهل .

الجهل والجريمة — لقد حدثناك عن درجة التعليم بين معاشر المجرمين ولكن كيف يدفع الجهل بذويه إلى الجرائم ؟

هؤلاء عشرون من المجرمين المحكوم عليهم لارتكابهم جنايات الضرب الذى أفضى إلى موت ، وهى إحدى الجرائم التى تدل بذاتها عادة على الجهل المطبق والحمق الشديد . أتدرى ماهى الأسباب التى دفعت بهم إلى ما صنعوا ؟ . أما أكثرهم فيصرحون بأنهم ارتكبوا ما ارتكبوا لمجرد خلاف دب بينهم وبين المجنى عليهم على رى الزراعة والحدود الفاصلة والتعرض للملكية ، وبعضهم لشجار بسيط قام بين أطفالهم وأطفال خصومهم ، والباقون لأسباب أخرى لا تقل عن الأسباب السالفة تفاهة .

وهذه واقعة معينة لعلك علمت بها من الصحف . وهى تتلخص فى أن غلاما اقتلع بصلة من مزرعة فبصر به رب المزرعة فضربه ، فغضب والده والتقى بالضارب ، وتشاتما ثم تلاكما ، ودارت رحى القتال بينهما بمختلف الأسلحة بعد أن استعان كل على كل بحاشيته وعصبته . وانجلت الموقعة أخيرا عن أربعة من القتلى وكثير من الجرحى .

وهذه امرأة قروية تسعى إلى السوق . فتلتقى بقرينة لها من قرية أخرى . فتختلف المرأتان على قرش واحد لا أكثر ، فتصيحان ، وتستصرخ كل منهما بأهل قريتها . فتعتدى كل من القريتين على أختها . ويسفر العدوان فى النهاية عن عدد لا يستهان به من الضحايا البشرية .

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة ونسمع بها من حين إلى حين . ولكن مامعنى هذا ؟ وفى أى الأوساط وقعت هذه الجرائم الجسيمة ، ومن كانوا جنودها ، وكيف أدت هذه الأسباب الواهية إلى قتل الأنفس؟ .

ان هذه الأسباب التافهة تدلك بذاتها على أن أكثر هذه الجنايات قد وقعت فى القرى ، وبين أناس سادهم الجهل واستولى عليهم الحمق ، ولو أن هذه البواعث التافهة قامت بين قوم يفقهون ، لقضى أمرهم بينهم سلاما بالمعروف أو احتكاما لعدل القضاء ، ولكن الجهل الجارف ، والسفه فى التقدير ، والرعونة الجامحة ، قد دفعت بمعشر الجاهلين إلى الطغيان وأضلتهم عن سواء السبيل .

حقيقة ان جنايات القتل والضرب المفضى إلى الموت لا تخلو منها أمة من الأمم مهما كان شأوها من الرقى ، ولكنها تصطحب هناك عادة بدوافع قوية أقل ما يقال عنها أن الجانى لم يقو على الثبات أمام تيارها الجارف فغرق فى يم الاجرام .

أثر التعليم

ليس هناك مايدعو إلى التدليل على ما للعلم من أثر فى تقليل الجرائم لأن العلم يهدى للتى هى خير ، ومن ثماره تهذيب النفوس وسمو الأخلاق. ومن هُذبت نفسه وسمت أخلاقه كان أعرف الناس بماله من حقوق وما عليه من واجبات . فابتعد عن الشر واختصم العدوان .

فأن أعوزك البرهان فاذكر النقص الكبير الذى تطرق إلى عدد المسجونين فى انجلترا حتى اضطرت فى سنواتها الأخيرة الى إغلاق بعض سجونها بينما المسجونون لدينا فى زيادة مضطردة

أما الأسباب التى أدت الى نقص عدد المسجونين الانجليز وإغلاق بعض سجونهم فان المستر جوينسون وزير الداخلية البريطانية الأسبق قد سئل عنها فى مؤتمر السجون التاسع الذى عقد بلندن سنة ١٩٢٥ فاجاب :

« إن هذا النقص الكبير الذى نراه فى السجون والمسجونين لا يرجع الى سبب واحد بل الى أسباب عدة عامة وخاصة ـ فمن الأسباب العامة اعتياد الشعب على وجه العموم احترام القانون وهو اعتياد أساسه التربية الراقية والقناعة الكبيرة والتحسن العام فى توفير شروط الحياة ـ أما الأسباب الخاصة فأهمها القوانين التى أقرها البرلمان »

هذه كلمة قد تبدو لك صغيرة فى مبناها ، ولكنها كبيرة فى معناها . لأن وزير الأمن فى الجزر البريطانية يجابهك فى صراحة بأن التربية الحقة قد جعلت من الانجليز شعبا يفهم كيف يحترم القانون . ولا يخفى أن احترام القانون وحده وما يتصل به من معان سامية ، جدير بصون الأمن ونشر السلام فى كل بلد تتمسك بأهدابه .

فاذا أضفنا الى ما تقدم أن الأنجليز إنما يعبرون عن التعليم والتهذيب وما اليهما من أساليب الثقافة بكلمة « التربية » وأن التربية أطيب ما نجنيه من جنة العلم الدانية القطوف . تبين لنا جليا أن التعليم كان ولا يزال من أقوى المعاول تهشيما لهيكل الجريمة ـ ومن فتح مدرسة فقد أغلق سجنا . ولا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون .

قد يقول القارىء أن مصر قد خطت فى سبيل التعليم خطوات مباركات ونحن مع تقديرنا لهذه الحقيقة الواقعة نقول بأن الأغلبية لا زالت فى بلادنا من الأميين ، وأن الأمية كما شهدنا هى التى تغذى سجوننا بصنوف المجرمين

هذا ولا يفوتنا قبل الفراغ من هذه الكلمة أن نوجه النظر الى أن التربية الحقة عندنا لا زالت فى حاجة الى مضاعفة الجهود حتى تسير مع تقدم التعليم جنبا الى جنب وأن المنزل وهو المدرسه الأولى ماتىء مفتقرا الى عرفان ما عليه من تبعات جسام . واذا أردت أن تعرف ما المنزل : فأعلم أن الانسان على الأرجح يخرج من بطن أمه صحيفة بيضاء وأن أبواه هما اللذان يبدآن

بتسطير هذه الصحيفة . وأن كل ما يثبتانه بها ليس من السهل محوه وخصوصا متى أضحى الطفل شابا .

وما دامت التربية هى الدعامة الوطيدة التى تبنى عليها الأخلاق الفاضلة، وأن للأخلاق أكبر الأثر فى سلوك الناس . فقد وجب علينا أن نتناولها «أى الأخلاق» بكلمة قصيرة ثم نعكف بعد ذلك على أخلاقنا المريضة فنشير اليها إجمالا علنا نصل الى معرفة العلاقة التى تربطها بالجرائم .

الأخلاق

الأخلاق هى الظاهرة النفسية التى تبدو فى أفعال الانسان مألوفة كانت هذه الأفعال أو منكرة . وقد اختلف علماء النفس فى تكييفها . فمنهم من حكم على الانسان بأنه شرير بالطبع ، وأنه لا يعرف الخير إلا بالوحى الالهى أو بالميل اليه . وهذا مذهب أهل اللاهوت — ومنهم من رأى أن الناس يخلقون أخيارا بالفطرة ، وأنهم يكتسبون الرذائل بعد ذلك بمخالطة أربابها ، والانهماك فى الشهوات البهيمية .

ويقول ابن مسكويه . أن الخلق حال قائمة بالنفس داعية لها الى أفعالها من غير فكر ولا روية . وهذه الحال إما طبيعية نشأت عن أصل المزاج كالذى يجبن من الخيال ويحزن لأقل طارىء ، وينفجر ضاحكا لكل ما يعجبه . وإما مكتسبة بالعادة وحكم الوسط وما يحيط بالانسان من ظروف وأحوال .

ويرى أرسطو ، أن الانسان الشرير ينتفع بالتأديب فى الخير ، غير أن هذا الانتقال يكون سريعا عند البعض وبطيئا عند البعض الآخر تبعا لاستعداده الطبيعى . ويستدل على صحة نظريته بما تتركه التربية الحسنة من الأثر الطيب فى نفوس الأطفال .

ويقسم جالينوس الناس الى ثلاثة أقسام : شرير بالطبع ، وخير بالطبع ، ووسط بين الاثنين

ويقول حكماء العرب أن النفس تتكون من قوى ثلاث :

(١) قوة الفكر والتمييز والنظر فى حقائق الأمور . والرأس من الجسم هو الآلة المحركة لهذه القوة ، وتسمى بالقوة الملكية .

(٢) قوة الغضب والشوق والنجدة والترفع وحب السلطة . والمحرك لها هو القلب ، وتسمى بالقوة السبعية .

(٣) قوة الشهوة وطلب الملاذ الجسمانية من غذاء واستمتاع . وآلتها الكبد ، وتسمى بالقوة البهيمية .

واعتدال القوة الملكية يتولد عنها العلم ثم الحكمة .

والقوة السبعية اذا رضخت لحكم العقل نشأت عنها فضيلة العلم ثم الشجاعة .

واعتدال البهيمية تمنح صاحبها فضيلة العفة ثم السخاء .

وجميع هذه القوى متى اعتدلت لدى الانسان أكسبته سجية رابعة هى العدالة .

والحكمة يدخل تحتها الذكاء والتعقل وصفاء الذهن وسهولة التعليم .

والعفة من مستلزماتها الحياء والصبر والوقار والورع والدماثة .

والشجاعة تتبعها النجدة والثبات والشهامة واحتمال المكاره .

والسخاء تتفرع منه صفات الايثار والمسامحة والعفو والنبل .

والعدالة يتلوها حسن العشرة وحسن القضاء وحسن الشركة وصلة الرحم والصداقة وترك الحقد .

وعندى أن هذا التحليل النفسى لايبعد عن المعقول تبعا لما نراه من صفات الناس وما يصدر عنهم من أفعال ـ وهو كما ترى يتلخص فى أن اعتدال القوى الثلاث المشار اليها من شأنه تحلى النفس بالفضائل ـ أما اختلالها أو تغلب إحداها على الآخرين فمن نتائجه الانغماس فى الرذائل

ومن هنا يمكنك القول بأن القاتلين والغادرين والسفاكين من الفريق الذين سادت فى نفوسهم قوة الغضب، أو القوة السبعية .

وأن الزناة والسكيرين والمدمنين على المخدرات من فصيلة الذين خضعوا لشهواتهم البهيمية .

وأن الظالمين والحاقدين والذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل .

كل أولئك لا يعرفون للعدالة معنى فى نفوسهم .

ويهتم علماء الأخلاق فوق ما تقدم ببنية المجرم الباطنية . والباعث الذى يبعثه على جريمته . كما يهتمون بما يحيط به من الظروف . وبحكم البيئة التى يعيش فيها وقوة تأثيرها .

أثر البيئة

البيئة هى كل ما يحيط بالجسم الحى ، فكما أن بيئة النبات جوه وتربته ، فبيئة الانسان بلده وقومه وما يتصل بهما من خلق وعادات . وكما أن النبات متى غرس فى تربة خصبة . وتعهده غارسه بالرى والتسميد ولم يحل بينه وبين طلاقة الهواء وحرارة الضياء نمى وأينع واستوى على سوقه ، فكذلك المرء متى نشأ نشأة صالحة، وتربى تربية راقية . كان أقرب إلى الخير وأهدى سبيلا . والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكدا .

والباحثون يغالون فى تأثير البيئة حتى أنهم يقولون أن سقراط أو أفلاطون أو أرسطو لو لم ينشأ فى بيئة تساعده على نبوغه ما كان فيلسوفا . بل رجلا خاملا .

ويستشهدون على ما للبيئة من الأثر فى سلوك الانسان بما يرى من الاصلاح البين والتطور العجيب فى نفوس صغار المتشردين بعد انتشالهم من الأوساط الفاسدة والأخذ فى تعليمهم وتهذيبهم .

والواقع إلى حد ما أن الانسان أسير كل ما يحيط به ، سريع العدوى بأخلاق من يخالطه . فمن صحب أهل العلم شب عالما فاضلا ، ومن رافق الأشرار جنح إلى العدوان ، ومن ركن إلى السكيرين والمدمنين تردى فى هوة الانحطاط وفقدان الكرامة .

وللبيئة كذلك أثرها فيما نرى من التباين فى ميول المجرمين . فالفلاحون يعتمدون فى إجرامهم على ما أوتوا من القوة البدنية ، أما الحضريون فانهم لضعفهم يميلون إلى فتق الحيل وانتهاز الفرص .

ولفريق المتعلمين من المجرمين نصيب مما علموا فى ارتكاب الآثام ، ولذلك كان جلهم من المزورين والمختلسين والمحتالين .

وانى وان كنت أومن بما للبيئة من التأثير البين فى تكوين الأخلاق واختلافها بين الناس ، فانى أميل إلى القول بأن البيئة وحدها لا تكفى لخلق الجريمة وإخراجها من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ ، مالم تجد هذه الجريمة فى نفس المجرم استعدادا لقبولها .

وإذا لم يكن هذا الرأى جديرا بالأعتبار ، فلماذا نعثر على بعض المجرمين بين ذوى العلم والتربية الصحيحة وإن كان ذلك قليلا ، بينما نجد فى الجاهلين من هم على جانب عظيم من الخلق العظيم .

الاترى من هذا أن العلم شىء غير الأخلاق . وإن كان للعلم من غير شك أكبر الفضل فى تهذيبها

الأخلاق المريضة

لن نتكلم هنا عن الأخلاق المريضة فى مصر إلا بقدر ومن الناحيه التى تمت إلى هذا البحث بصلة . وإن كنت لا تدرى كيف تفتك الأخلاق العليلة بقوميتنا ، وتهدم فينا كل قائم ، وتفسد كل صالح ، فجب المدائن والقرى ،

وزج بنفسك بين مختلف الطبقات عاليها وسافلها . وانظر عن كثب ما تحتويه بؤر الفساد ، وتغلغل فى حياتنا المنزلية ، ثم نبئنا بما تراه عيناك وتسمعه أذناك ، وكن فى النقل أمينا مخلصا .

ألا ترى كيف انتشرت بيوت الدعارة السرية فى جميع المدن بل وفى بعض القرى وأنها أصبحت مباءة لتفشى العدوى بالأمراض الخبيثة بين الشباب . وأن لهذه الأمراض خطرها فى ضعف النسل لأنها تنتقل من الآباء إلى الأبناء ؟ .

ألم تصبح هذه البيوت مصدرا للعلائق الغرامية المجرمة . ومعولا هادما للحياة الزوجية ومشجعا على الأضراب عن الزواج . ومصيرا محزنا للكثير من المترددين عليها . ولا يخفى ما ينجم عن كل ذلك من المشكلات الاجتماعية؟.

الا زلنا نعاقب كل من يفتح منزلا للفحشاء سرا بالعقوبة المقررة للمخالفات ، مع أن هذه المنازل لا تقل فى أضرارها عن المخدرات ؟.

وهل من المدنية الحقة أن تتخذ بعض الفتيات من أعراضهن سلعة يعرضنها فى سوق الفجور وبثمن بخس . وهل من حسن الرأى وصون الأخلاق أن يصبح هذا النوع من التجارة علنيا وعلى قارعة الطريق وفى جوف الأحياء الآهلة بالسكان كأنه عمل مباح أو مشروع ؟

وهل لم يحن الوقت بعد للقضاء على البغاء الرسمى حتى نتخلص من هذه الفضيلة أبشع رقعة تنبو عنها الانظار ؟

وهلا سمعت بما يستره ظلام الليل فى بعض الطرقات والشوارع الخلوية التى لم تعبد أصلا لغير الصالح العام ؟

وهل علمت بما وراء الأكمة فى مكاتب المخدمين ، ثم ما هى النتائج التى نتوقعها من عشرة الفتيات اليافعات لغير المحصنين فى خلود وبغير رقيب ؟

ولماذا نسمع الفينة بعد الفينة أن أحد الناس قد بنى على خادمته تبعا لما أحاط به طوعا أو كرها ؟

ثم ماهذا الأختلاط الذى لا تؤمن عاقبته بين الفتيات الطاهرات والشبان الأغرار، وهل علمت بخبر الأوانس اللاتى اختفين فجأة ثم ظهرن بعدأيام على مسرح الحياة محصنات من غير أن يكون لأولياء أمورهن يد أو رأى فيما فعلن بأنفسهن ؟

حقيقة ان الأختلاط بين الفتيات والشبان قد يكون مشجعا على الزواج، وأن الحياة الزوجية بهذه الحالة قد تكون بينهما أدوم ، ولكن ماذا علينا لو اتخذنا الحيطة والحذر وأحطنا هذا الأختلاط بسياج الفضيلة فجعلناه بحضرة من يعنى بأمر الفتاة حقا من الأقربين ـ ألسنا نعلم أن النفس أمارة بالسوء، وأن الأنسان لم يكن يوما من الأيام ملكا معصوما من الزلل . وأن الحريق لا يؤمن خطره بوضع النار على مقربة من الهشيم ؟ .

أليس هذا الأختلاط من عمل الغربيين ومع ذلك فقد أخذ كثير من عقلائهم يتأفف من نتائجه، واذا كان لابد من التقليد فلم لا يكون فيما صلح من الصفات كقوة الارادة وثبات العزيمة والاعتماد على النفس والتعاون على خير المجموع ؟.

ثم ما الذى دهى شبابنا الناهضين حتى أخذ كثير منهم فى نبذ المبادئ الدينية والانغماس فى الشهوات البهيمية ظنا منهم أن ذلك من مستلزمات التمدن الحديث فتزعزعت العقائد وكثر الشك . وشاع الالحاد ، واعتنق الالحاد عدد عديد ممن لا إيمان لهم ـ واذا عن لك أن تجادل أحدهم بالتى هى أحسن لم تجد بضاعته من العلم بسنة الكون وحكمة التشريع غير السباب والمهاترة

ألم تسمع كيف يفخر بعضهم بعقوق الوالدين والارتماء فى كنف التقليد واعتناق كل طريف وان كان طالحا ، ونبذ كل تليد وان كان صالحا

ألم يتل على هؤلاء قول علماء الاجتماع أن الأخلاق مقياس الكفاءة، وأن مصير الأمة يتوقف على خلقها أكثر مما يتوقف على ذكائها ، وأنه ما حاولت أمة أن تنخلع عن ماضيها الا قلبت حالها رأسا على عقب ، وأنه من عوامل القوة فى الأمة الاحتفاظ بأنظمتها الأصلية وتقاليدها الأولية والتأنى فى تعديلها شيئاً فشيئاً ؟

اننا لا نعنى بهذا أن نظل جامدين أو أن نرجع القهقرى ، فللشبان أن يحطموا من الماضى ما شاءوا وأن يقيموا من الحاضر ما أرادوا . ولكننا نهيب بهم أن يتمسكوا بالروية ويجتنبوا الطفرة ويأخذوا بالاصلاح فى الحالين كى ينتهوا الى ما تصبو اليه نفوسهم الفتية من مستقبل زاهر وعاقبة محمودة .

وطلاب العلم ما لهم ودور الخلاعة يغشونها . ومواطن الفساد يطرقونها والخمر يحتسونها . وهم لا يزالون فى سن التحصيل .

هل هذه حالة تطمئننا على مستقبل بنينا . وهم عدة الغد وبأيديهم ستمسى مقاليد الأمور ؟ .

والنوادى الخاصة بالمدن ، هل علمت كيف يستتر أربابها وراء أسمائها المزيفة وما هى إلا أمكنة عامة للعب الميسر واحتساء الخمر . ولكم كانت الخمر والميسر سبباً فى خراب البيوت وعظائم الأمور ؟

هذا بعض ما نراه شائعا من الأخلاق مهيمنا فى مدننا فماذا فى القرى :

أليس نزاعا مستعرا بين أكثر الجماعات . وأننا لا نكاد نعثر على الاتحاد [illegible] بين أفراد العائلة الواحدة وان الصدور توشك أن تنفض بجحيم الحقد والبغضاء بدل أن تظهر بعضهم لبعض بالود والصفاء ؟

والحسد وتمنى الشر للغير . أليس من الأخلاق [illegible] فى نفوس

الكثيرين وخصوصا بين الفلاحين حيث يعلم كل فرد بدخيلة الآخر وأسباب رزقه ؟.

أما رأيت البشر يعلو وجوه القوم لا لخير عم أو رزق فاض، بل لأن كارثة مالية قد نزلت بأحدهم فجعلته من المعسرين . فاذا تساءلت وهل ينشد السرور فى المصائب أجابوك « إن مساواة الرؤوس فى الأرياف شىء واجب ». وهم يقصدون بهذه الجملة الآثمة ان قريتهم ما دامت فقيرة ، وان أهلها ماداموا جميعا قد تردوا فى هوة الفاقة ، فليس من المرغوب فيه أن ينجو أحد منهم فيعلوهم بثروته ، ليكونوا فى الأفلاس سواسية كأسنان المشط . هذا مايتمناه أهل القرى بعضهم لبعض . فأنظر أنى يؤفكون ؟

ومنهم من يلقاك بالبشر والترحاب . ويدعوك بكلمات الاخلاص فتأنس به ، وتركن اليه ، مع أنه يأتمر بك ويبيت لك المكائد ، ويتربص بك الدوائر ليطعنك من الخلف. فاذا أصبحت فى قبضة يده أمعن فى الأنتقام منك ، ولم يعرف للرحمة بك أو العفو عنك سبيلا . « ومن الناس من يعجبك قوله فى الحياة الدنيا ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام » .

وهناك التزاحم والنضال حول وظيفة العمدة بكل ما أوتى أهل القرى من مال ورجال ، فاذا انتصر أحدهم على مزاحمه وكان قويا . بذل الأخير جهده فى مناوأته ببث الجرائم واحداث القلاقل ليزعزع مركزه ، ويضعه أمام رجال الادارة موضع الرجل الضعيف .

ولو أنصف أهل القرى ماجعلوا من تنصيب العمدة عليهم مدعاة للنفور والشقاق فيما بينهم

والنزاع على المال الموروث له شأنه ، فولد يقتل أباه إذا آنس منه تصرفا فى بعض ما يملك وظن أن فى هذا التصرف إجحافا به ، وآخر يقضى على أمه إذا كانت تملك من حطام الدنيا عقارا وأحس بأنها ستتزوج

من غير أبيه المتوفى فينال من مالها ماينال ، وثالث يستعجل القضاء على من يخلفهم فى التركة فيستل أرواحهم من أجسادهم ظلما وعدوانا . وما عهدنا بمن ذبح أمه وإخوته ثم أحرقهم ليخلفهم فى رزقهم ببعيد .

ومن القرويين من يرى فخرا فى استخدام القوة للحصول على حقه ويعد الالتجاء إلى القانون ضعفا . وخصوصا متى رأى أن خصمه أقل منه جاها ، ومتى التقت القوة بأختها انتهت بعاقبة وخيمة .

والعناد فى بلادنا بين المتقاضين بالغ أشده ، حتى أن البعض منهم لا يجد أى غضاضة فى أن يفنى أكثر العمر ومعظم الثروة لا لشىء غير الفوز على خصمه أمام القضاء .

أما القتل والضرب والتعدى لأتفه الأسباب فظاهرة أخلاقية تكاد تلمسها بين فريق المعتدين فى الأرياف .

وأما شهادة الزور فحدث عنها ولا حرج . لأنها من أكثر الآثام انتشارا بيننا . وهذه الحقيقة يعرفها كل من رماه سوء الحظ بشتى الخصومات مع من لا عهد لهم أو ميثاق .

وللشهادة المزيفة لدى أربابها أساليب مختلفة . فمنهم من يأتيها لمجرد المجاملة ، ومنهم من يؤديها بثمن كمن يحلف جهارا أمام المحاكم الشرعية بأنك فلان بن فلان وهو لا يعرفك من قبل ، ومنهم من يقولها لصالحك لا حبا فيك بل انتقاما من خصمك . وفى غير صالحك لا حقدا عليك بل لأن أحدا من عائلتك قد شهد ضده من قبل .

ومن أهل القرى رجال مرنوا على الضلال . حتى إنهم يتقمصون من بينهم من يمثل القاضى أو عضو النيابة فى مناقشة الشهود الكذبة قبل سؤالهم أمام المحكمة حتى يأتى قولهم بعد التحقيق أشبه شىء بالصدق .

وإن تعجب فعجب من يرى القتيل إذ يقتل فيعود ليقول الحق فيعتذر

إليك بما هو أقبح من الذنب ويقول ان المقتول قد قضى نحبه . والقاتل حى يرزق ، فكيف أودى شهادة قد تذهب بحياة الأخير مع أن الحى أفضل من الميت . فان كان الجانى والمجنى عليه من عائلة واحدة ، قال كيف أكون دخيلا بين الأقارب .

فأنظر كيف يبرر القوم موقفهم المزرى وما دروا أن الشهادة لله خالصة « ومن يكتمها فانه آثم قلبه »

وإذا كان فى الناس من يخدعك بزخرف القول . فمنهم من يموه عليك بالعمل الكاذب ، ولكى يحملك على تصديقه فانه يتمسح فى الدين ويبدو لك فى زى الأتقياء ، فتراه يكور عمامته . ويرسل لحيته ، ويشبعك تمتمه بسبحته . ولكنك متى درست نفسيته وأحطت بخبره وجدته شيخ الدجالين أو كبير المحتالين .

ومن هؤلاء قوم ينتسبون للطرق الصوفية كى يعيشوا بغير نصب على أعناق السذج والبلهاء . ومنهم من يزعم علم الغيب أو الحسبة على أحد الأولياء . وما هو إلا خاملا قد رغب عن طلب الرزق من طريق الكد [illegible] فى جيوب البسطاء . أو مجرما فارا ود أن يكون فى عطا [illegible] . أو [illegible]جرا يسعى بالمخدرات وسط الدهماء .

[illegible] صدقا . هل يلعون من المجتمع المصرى ماهو [illegible] على أحدهم وقد برح السجن أو [illegible] كيف يقابل بالطبول والزمور وأغنيه [illegible] وأهله داره أقبل عليه وجوه [illegible] سوى متهان العصلة و[illegible] [illegible] لا [illegible] مواطنيه

فى أوربا غير الازدراء، يحظى فى مصر بنصيب من التكريم لم يكن يحلم به قبل أن يطبع بطابع الاجرام ؟

أضف الى ذلك أننا لانقدم لأرباب الحفظ مايجب علينا من المعونة لمحاصرة المجرم والأخذ بناصيته كما يفعل الغربيون . مع ان هذا لا يكلفنا غير قليل من الشجاعة واحترام الحقيقة ـ أما الفرار من كل واجب أجتماعى واهتمام كل أمرىء بشخصه . والتمسك بقولة ما شأنى أو « أنا مالى » فليست من سنن التقدم فى شىء . بل داعية من أكبر دواعى التدهور والانحطاط .

والرأى السياسى ماخبره ـ ألم يكن الخلاف فيه مدعاة الى ضروب الخصومة بين الطبقات . ومثيرا للأحقاد بين العائلات ، وأن ذلك كثيرا ما أدى الى سوء المصير ؟

وأخيرا ما قولك أيها القارىء الكريم فى احترام القانون الذى انحدرت أمامه فلول الاجرام فى بلاد الانجليز ـ هل له من عندنا مكانة لائقة به ؟

نحن لا نجهل أن المصرى بفطرته وديع متسامح ويخشى القانون ـ ولكنا نعتقد فى ذات الوقت أن احترام القانون لا تقوى ثمرته حتى يصبح إحدى العقائد الوطيدة والعوائد القومية المألوفة . لا أن يكون مبعثه الخوف من سلطان القانون . حتى إذا أمن الفرد هذا السلطان تعدى الحدود وانتهك الحرمات . [illegible] جرائمه واستتب الأمن حتى يكون له [illegible] الأخلاق [illegible] الوجدان واحترام المرء لنفسه .

واحترام القانون هو [illegible] وخضوع للأحكام [illegible] أمانة فى عنق [illegible]

[illegible] .

فالموظف الذى يخرق حرمة القانون لنوال مآربه الذاتية ، والذى يطلب إليه صيانة الآداب فيعتدى عليها أو حفظ الأمن فيخل به ، والذى يناط به ضبط الجرائم فيتستر عليها أو التضييق على المواد المخدرة فيعمل على نشرها بين السكان ، والحارس الذى تأتمنه على نفسك ومالك فينقلب ظهيرا للمجرمين ، والفرد الذى يقاوم الموظف أو يعتدى عليه لقيامه بواجبه ـ كل أولئك لا يشعرون بأى تقدير للقانون من نفوسهم .

وكما أن للأمة قوانين تحمى بعضها من عدوان البعض ، فكذلك لكل مجتمع ناموس عرفى لم ينص عليه القانون ، ولكن له من نفس المجتمع حرمة القانون واعتباره . وهو ما تستطيع تعريفه بالذوق السليم ـ فالذى يدفعك بمنكبيه ليأخذ مكانك لدى النافذة التى أعدت لبيع تذاكر السفر ولا يرعى حق الأسبقية ، والذى يجلس متعمدا فى غير المحل الذى استأجره بأحد المراسح ، والذى يصيح فى الطرقات كمن أصابه جنة غير آبه لما يترتب على عمله من إقلاق راحة الغير ، والذى يزعجك فى مخدعك باستماع الأغانى بعد هزيع من الليل زعما منه أنه إنما يستمتع بحريته الشخصية ، والذى يعتمد على ما أوتى من جاه أو مال فيمعن فى إرهاق من دونه ولا يرع فيهم إلاً ولا ذمة لما يرى من شدة حاجتهم اليه ـ كل أولئك حرب على الفضيلة والعرف ـ ولكم كان الحرب على الفضيلة والعرف مثارا للنزاع بين الناس .

هذا الذى جال بالخاطر أو حضر الذاكرة من أخلاقنا المريضة ما كنا نحب التعرض لذكرها لولا مساسها بالجريمة التى هى حجر الزاوية من هذا البحث ـ فان قيل أن كثيرا منها ماهو إلا استخفافا بالفضيلة أو خروجا على المألوف ، فلكم أدى الاستخفاف بالفضيلة والخروج على المألوف الى الجريمة وإن كان من سبيل غير وشيك .

ونحن وان كنا بدأنا ذكر الشائع من هذه الأخلاق بالمدن ثم قفّينا

بالمعروف منها فى القرى ؛ فليس معنى ذلك أن كلا من الأقليمين قد اختص دون الآخر بأخلاق معينة ـ ولكن هكذا قضى سلطان البيئة أن يكون الحضريون أكثر ركونا الى الشهوات والخسران ، بينما الريفيون أكبر جنوحا الى الأفك والعدوان .

الجريمة وسوء الخلق

ليس هناك أقل ريب فى أن لسوء الخلق وما يتفرع عنه من الرعونة وقصر النظر أكبر الأثر فى الأجرام . ونحن لا نستطيع أن نذكر كل الجرائم التى تنجم عن الأخلاق الفاسدة . لأن لكل حالة ما يلابسها من الظروف ، ولأنه وان كان لانتهاك الحرمات والانغماس فى الشهوات نتائجه ، فللغلظة وجفاء الطبع خواتيمه .

واذا أردت أن تعلم مبلغ اتصال الجريمة بسوء الخلق ، فاذكر كثرة اللقطاء وكيف يلقى بهم أمواتا فى الخرائب والفلوات ، واذكر جنايات القتل والشروع فيه لحمل من سفاح أو لعلاقات غير شريفة . واذكر الكثرة فى جرائم هتك العرض والفسق وما هو من لونها مع أن معظمها يختفى وراء الحجب والأستار ، خشية الفضيحة وهربا من العار .

زد على ذلك أن أكثر الجرائم وقوعا بيننا بعد السرقة كما علمت ، تلك التى يدفع اليها الحنق والاندفاع إلى الشر كالضرب والجرح والتعدى .

وأخيرا لا تنس التزوير والنصب وخيانة الأمانة والقذف والسب وانتهاك حرمة الملكية ـ أليست كل هذه الجرائم تدل بذاتها على ما تنطوى عليه نفوس مقترفيها من فساد الأخلاق ؟ .

وجملة القول فى هذا البحث أن الجهل وضعة الأخلاق كان لهما مفعولهما فى انتعاش الجرائم بيننا ، وأن المجرم على العموم كائن لا خلاق له . وأن الأخلاق متى تضعضعت وسقطت فى هاوية الانحطاط بعثت الجريمة من

مرقدها ، وكان مثلها فى ذلك مثل البارود اذا اشتعل خلف المقذوف دفعه الى الأمام بعنف وعلى الرغم منه .

كيف نكافح الجهل وسوء الخلق ؟

هذا سؤال خطير . ما أحرانا بتركه لوزارة العلم لأنها أجدر بالاجابة عليه . سيما وأن هذه الرسالة لم توضع أصلا للبحث فى العلم وثماره . أو الجهل وآثاره .

ولقد كتب فى العلم والأخلاق رجال لهم مكانتهم من دامغ الحجة وسداد الرأى . وفى بطون ما ألفه أرسطو وسبنسر ولسكيروس وابن مسكويه وغيرهم من كبار الفلاسفة وفطاحل العلماء لمتسع للباحثين وورد عذب للواردين .

أما نحن ـ فليس فى وسعنا إلا أن ننوه بما يجب علينا التذرع به من الوجهة العملية ، لا كوسيلة للاجهاز على الجهل وسوء الخلق . لأن هذا محال. بل للحد قدر المستطاع من شرورهما ـ وهاك ما نراه موجزين ومجملين :

أولا ـ محاربة الأمية ، وحصار الجهل ، وذلك بنشر العلم . لأن للعلم نوره الوهاج . وللجهل ظلامه الحالك . والنور أينما حل ذهب بالظلام .

ثانيا ـ العناية بالتربية المنزلية لأنها الدعامة الوطيدة لبناء الأخلاق . وإذا كنا نعلم أن الأم هى المدرسة الأولى ، فقد أصبح لزاما علينا أن نضاعف الجهود فى تهذيب البنت وتعليمها تعليما أقرب الى مكارم الأخلاق وعرفان الواجب الأموى والزوجى.

ثالثا ـ غرس بذور الفضيلة فى نفوس النشىء ، وتغذية مداركهم بالمبادئ الدينية القويمة . لأن لهذه المبادىء قدسيتها لدى من يدينون بها. وعلماء الاجتماع حتى المستحدثون منهم قد انتهوا الى أنها أعمق التعاليم أثرا

وأشدها رسوخا على الزمن — وهى كما تعلم لا تأمر الا بعرف ولا تنهى الا عن منكر .

رابعا — إمداد الشباب بكل ما يجعلهم فى مستقبلهم رجال كفاح وجلاد، ودفعهم الى الحياة العملية دفعا . والحيلولة بينهم وبين الرخاوة التى يتصف بها بعضهم والتى تسير بهم الى الخلف من حيث لا يشعرون .

خامسا — معالجة أزمة الاضراب عن الزواج بكافة الطرق المشروعة

سادسا — التضييق على البغاء السرى ومعاقبة كل من يتجارى على فتح أو دخول المنازل المعدة للدعارة — بعقوبة الجنح .

سابعا — زيادة الرقابة على الملاهى العامة والنوادى الخاصة ودور الخلاعة وما يمثل على الشاشة البيضاء من الروايات المستهترة ومنع الشباب الى سن معلوم من غشيانها للأسباب التى قدمنا .

ثامنا — اصلاح نظام العمدية فى القرى . وفض كل نزاع ينشأ بين الريفيين مهما كان بسيطا فى مبدئه حتى لا يتفاقم خطره . وتهذيب نفوسهم من وقت لآخر بضروب الوعظ والارشاد .

تاسعا — أخذ السبل على شهود الزور ومعاقبة بتطبيق الاحكام الخاصة بهم

٣ — الانتقام

الانتقام هو إحدى الغرائز البشرية ، وهو شهوة يدفع اليها عادة ما يصيب الانسان من ضيم أو غدر ـ والانتقام أكثر ما يكون لصوقا بذوى النفوس الغاضبة والأمزجة الحادة . والغضب متى سادالنفس انحازت عن حكم العقل ، وركنت الى الشر ، وضربت بالعاقبة عرض الأفق. وكان مثلها فى ذلك مثل الهشيم قد مسه اللهب .

وأخطر الانتقام ما يقع لمجرد الاستخفاف بسلطان القانون أوالتفاخر كما نراه لدى بعض كبار المجرمين .

وللانتقام بواعث يرجع تقديرها الى عقلية المنتقم تبعا لتركيب مزاجه وما يحيط به من ظروف ـ فمن الأمور مثلا ما تراه من لغو القول وتمر عليه مر الكرام ، ويعده سواك من الذنوب التى لا تغتفر وينتقم من أجله أشد الانتقام .

وفى مصر كما فى بلاد العالم طرا يطغى طوفان الانتقام على النفس والمال ، بيد أن الشواهد قد دلت على أن النفس متى كانت من ضحاياه لدينا ، كانت الضغينة ودفع العار والأخذ بالثأر من أهم البواعث التى تدفع اليه ـ فان أتى على المال كان النزاع بين الطبقات على الرى وفصل الحدود والتعرض للملكية من الاسباب الاولية لما يتولد عنه من الكوارث .

فاذا أردت أن تعرف فوق ذلك كيف يفتك الانتقام بنا ، ويهدم من صروح السلام بيننا - فدونك الاحصاءات القضائية ارجع إليها لتعلم أن أكثر الجنايات بصفة عامة ، وقتل النفس والشروع فيه بصفة خاصة ، لم يأت إلا نتيجة لما تنطوى عليه الصدور من غل دفين ، وتنم عنه الحفائظ من حقد كمين .

فاذا أضفت الى ذلك أن كثيرا من جنايات القتل أصبحت ترتكب ضحى وعلى مشهد من السابلة ، وأن اقتناء السلاح كان ولا يزال أكبر عون للمجرمين فى معظمها ، وأن من بين جرائم الضرب والتهديد والتزوير والتبديد والتعدى واليمين الكاذبة لم يكن إلا صدى لصيحة الكيد والضغينة

نعم . اذا أضفت هذا الى ذلك ، لتبين لك أن بركان الانتقام يقذفنا بأكبر الحمم الاجرامية . وأن الأحقاد والبغضاء والكراهية وسخائم النفوس . كل ذلك كان له أثره الظاهر فى انتقاض دعائم الأمن بين سائر الطبقات

بيئة الانتقام

لقد أردنا أن نعرف فى أى تربة ينمو الانتقام ويترعرع ، ففتشنا عن ذلك بين مئات من المجرمين المحبوسين لارتكابهم الجرائم الانتقامية على اختلاف أنواعها . فانتهى بنا البحث الى أن ما يقرب من تسعة أعشار هؤلاء من القرويين ، وأنهم جميعا الا قليلا منهم بين الخامسة والعشرين والاربعين من العمر ، وأن من بين هؤلاء عدد لا يستهان به من الشبان اليافعين . فاذا ما رجعنا الى ما تقدم من تحليل لشخصية المجرمين وأسنانهم ، استخلصنا من هذا البيان على بساطته أن جذوة الانتقام أقل اشتعالا بين الحضريين ، وأن القتلة والسفاكين فى مجموعهم أكبر سنا من اللصوص والمدمنين على المخدرات . وأن الشباب مع ما عرف عنه من لين الطباع لم ينج من السقوط فى هوة الاجرام الشنيع

ويذهب بعض الباحثين الى أن الانتقام فى بلادنا وراثى قد جاءنا من طريق العرب . وهذا رأى لا مطعن فيه لاننا نرى أن الانتقام أكثر ما يكون تشيعا لاهل البادية وسكان الصعيد ، حتى أن الواحد منهم قد يعرف القاتل لاحد أفراد عائلته ولديه من البينة ما يكفى لادانته ، ولكنه رغم كل ذلك يأبى إلا أن يتجاهله ويسدل الستار عليه مؤثرا فى ذلك الانتقام منه عند سنوح الفرصة .

الإسراف فى الانتقام

اذا أردت أن تعرف كيف يسرف المجرمون المصريون فى الانتقام ، فتتبع سير الحوادث الجسام ، وتصفح بعض التحقيقات التى يجريها رجال القانون فى كثير من الجنايات ـ هنالك يتبين لك أن الشطط والبغى من الصفات التى امتاز بها عدد لا يستهان به من هؤلاء المجرمين . والدليل على ذلك أن كثيرا منهم يعدل عن الأخذ بالثأر من الجانى متى كان آفل جاها أو مركزا فى المجتمع من المجنى عليه ، ويعمد الى رئيس القبيلة أو العائلة فيقتص منه ، ومنهم من يقتل أو يضرب ضربا ينتهى بالموت لمجرد إهانة لحقت به ، ومنهم من [illegible] لا لذنب جنته [illegible] لأنك أديت شهادة صادقة أمام القضاء ولم تكن فى صالحه . وغير ذلك من المفارقات التى تقع تحت نظرنا ونلمسها فى حياتنا الاجتماعية من حين الى حين .

ومما يجدر بنا ذكره أنه قد ساعد على تفشى الانتقام فى البلاد وجود طائفة فاجرة من أكابر المجرمين هم أقرب الى الوحشية منهم الى الآدمية . تلك الطائفة هى التى لا تتردد فى ارتكاب أشنع الجرائم ضد النفس متى تحت الأجر فى أكف شرار المجرمين . لئن كنت من أهل القرى أو من [illegible] فى سوق الغدر . وكيف تصعد الى درجة صارخة تشكو مبلغ فتك الانسان بأخيه الانسان .

ومما يبعث على الأسف والتفكير العميق معا . أن هؤلاء الأشقياء معروفون فى الأوساط الريفية يجوسون خلال الديار جهرا . لا حد لها [illegible] من تنفذه بلا [illegible] أو تأدية الشهادة فى حقهم [illegible] كيدهم

ويعادى [illegible] الديار وهو [illegible] زعزعة لأركان الطمأنينة [illegible] الطغمة [illegible]

الفساد، وتغرى على ضروب الأذى. وتهلك الحرث والنسل، لا لشيء سوى سد نهمتها وإرواء غلتها من الدماء البريئة.

وليس الأمر قاصرا على هؤلاء. فمن أهل القرى رجال يبيعون ذممهم وضمائرهم بثمن معلوم. وينتقمون لك من خصمك بإتلاف زراعته أو تسميم ماشيته أو تحريق داره وغير ذلك من الأوزار التي يسارعون الى احتمالها كلما دعاهم إليها داعي الخسار والبوار.

وخلاصة القول أن الحقد لدينا يأكل الصدور، ويقر في أعماق القلوب، وأن الانتقام كامن في النفوس كمون النار في الزند. تشعله الفرص، وعندها تغلي مراجل البغضاء فتنفجر عن لهب مستعر لا يبقي ولا يذر.

تخفيف ويلات الانتقام

مثل الانتقام في قلوب الناس مثل الكهرباء في المعدن [illegible] ولكنك لا تراها. أما موطنه فبين حنايا الضلوع حيث لا تسمع أذناك ولا تبصر عيناك. والانتقام من [illegible] أبعد غورا وأجل نشاطا وأشد هياجا من البحر الخضم. ومن أجل ذلك كان [illegible] نزع الانتقام من صدور أربابه ضربا من المحال. أما العمل على تخفيف [illegible] هذه الغاية المحدودة حتى [illegible] النفوس المتبرمة والرؤوس المتنافرة [illegible] تنشأ النزاع والخصومة بين الطبقات فتتأصل [illegible] أكثر ما يكون تأججا بين كبار العائلات و[illegible] ذات النفوذ والعصبية العريقة.

إذن فمشكلة [illegible] الرأي والاعتبار والعارفون بطبائع [illegible] بين المتخاصمين. ولكن لما [illegible] من النقود ولا [illegible] الأحكام.

وعلينا بعد ما تقدم لكى تتمتع بأكبر قسط من الأمن والطمأنينة أن نأخذ بناصية من يحترفون الأجرام ويتخذونه مصدرا لمعايشهم . وأن نضيق الخناق على كبار المجرمين ونسد عليهم المسالك ونحاصرهم حصارا شديدا ولو أدى ذلك الى إعادة النظر فى قانون النفى ، على أن تختص الهيئات القضائية بالفصل فى أحكامه . وأن تتخذ مع ذلك من التدابير المشروعة ما لابد منه لوقف تيار العدوان الجارف عند الحد الذى يحتمل .

زد على ذلك أن وجود السلاح فى حوزة كبار المجرمين وحرمان الآمنين مما يذودون به عن كيانهم يجب أن يكون فى طليعة ما نفكر فيه لنشر الأمن والسلام .

٤ — العود الى الجريمة

هاأنت قد علمت مما تقدم من بحث كيف يتفشى الفقر والجهل والانتقام بين الطبقات المجرمة ومبلغ اتصال كل ذلك بالجريمة — ولكن ماهى العلاقة بين العود الى الجريمة وانتشارها أو زيادتها ؟ .

هذا سؤال فى استطاعتك أن تلمس الإجابة عليه عندما تعلم أن المجرم لا يمكن أن يسمى عائدا إلا إذا رجع إلى ارتكاب الجرائم غير مرة — ومن هنا تنشأ الزيادة .

والعود الى الجريمة من أمهات المشكلات الاجتماعية التى تواجه كبار المصلحين وتستنفد ما هو خليق بخطرها من مجهود أفكارهم وعصارة قرائحهم

وليس أدل على أن العود للجريمة يكشف لنا عن أنيابه ويكاد ينشب فينا أظفاره . من أن ما يقرب من ثلث عدد المسجونين المصريين من ذوى السوابق — وأن من بين هؤلاء من لم يرتدع بالعقاب فعاد الى الجريمة فالسجن مرات قد نيفت فى بعض الأحيان على العشر .

نحن نستطيع أن نتحايل ونكون رحماء إلى حد بعيد ونقول أن الإنسان قد تطرأ عليه ظروف قهرية فتضطره الى ارتكاب الجريمة مثنى وثلاث - ولكن كيف نلتمس الأعذار لمن أجرم خمسا وسبعا وعشرا وفوق العشر وخصوصا إذا كانت الجرائم التى إرتكبها متشابهة أو من نوع واحد ؟ - أضف إلى هذا أننا فى الواقع نغالط أنفسنا عندما نعتبر أن المجرم الذى دخل السجن أربع مرات من أجل السرقة مثلا ، لم يسرق الا بعدد مرات حبسه • حتى ولو كان من بله اللصوص أو الساذجين . لأننا نعلم أن الإنسان لا يحبس عادة الا لجريمة وضحت إدانته فيها بما لا يدع مجالا للشك - وعلى هذه القاعدة فلن نكون مغالين فى الحكم اذا اعتبرنا أن مثل هذا المجرم قد سطا على أموال الناس ثمانى مرات على الأقل - ساعده الحظ فى شطر منها فأفلت من يد العدالة ، وعثر به فى الشطر الآخر فحبس .

هذا هو شأن السجين الذى حبس أربع مرات - فما بالك بمن حبس ضعف ذلك وأمثاله لدينا عديدون .

أحكام العود - العود هو حالة الشخص الذى يرتكب جريمة بعد سبق الحكم عليه نهائيا لجريمة أخرى . ويترتب عليه جواز تشديد العقوبة فى المرة الثانية لأنه ثبت أن الحكم بالعقوبة العادية لم يأت بالفائدة المطلوبة ، وأن هذه العقوبة التى اعتبرها الشارع كافية عادة لم تكن كذلك بالنسبة لهذا الشخص .

ويعتبر المجرم عائدا . (١) - اذا حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك لجناية أو جنحة . (٢) - اذا حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضى خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة . (٣) - اذا حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه أرتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضى خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور . وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحا متماثلة فى العود .

ويجوز للقاضي في حال العود السالفة الذكر أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عن عشرين سنة . (١)

وتنص المادة (٥٠) من قانون العقوبات على أنه اذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة أو أكثر، أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة أو اكثر . وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو اخفاء اشياء مسروقة او نصب او خيانة امانة او تزوير بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات، فللقاضي ان يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق احكام المادة السابقة .

ويجوز الحكم بمثل هذه العقوبة ايضا على العائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاهما لمدة سنة على الأقل ، او بثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة سنة او اكثر ، ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣١٠ و ٣٢٠ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة طبقا للمادة (٥١) من القانون المشار اليه .

وتنص المادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الأجرام الصادر في يوليه سنة ١٩٠٨ على أنه اذا ارتكب العائد في حكم المادة (٥٠) الآنفة الذكر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، او شرع في ارتكاب جريمة منها ، جاز للقاضي بدلا من الحكم بالعقوبات المنصوص

---

(١) — لا تسرى أحكام العود المذكورة على المجرمين الأحداث الذين ينقص سنهم عن ١٥ سنة

عليها فى المادة المذكورة ان يقرر انه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بأرساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى ان يأمروزيرالحقانية بالأفراج عنه . ولا تزيد مدة هذا السجن عن ٦ سنين

وتجيز المادة الثانية من هذا القانون ابلاغ مدة السجن الى ١٠ سنين بالنسبة للمجرم المعتاد على الاجرام اذا عاد الى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة (٥٠) المشار اليها مدة الافراج عنه تحت شرط او فى مدى سنتين من يوم الافراج عنه افراجا نهائيا .

هذا مجمل ما ورد عن المجرمين العائدين والمعتادين على الاجرام فى القانون من الاحكام ـ ومن الجلى ان هذه المواد فى مجموعها تبين لك خطر المجرم العائد ومبلغ عبثه بحقوق الناس ، كما ان المادة (٥٠) تشير بنوع خاص الى الجرائم التى يكثر العود الى ارتكابها بين هذا الصنف من المجرمين

وظاهر ايضا ان المحل الخاص الذى تعنيه المادة الأولى من قانون المجرمين المعتادين على الأجرام هو المعروف لدينا باصلاحية الرجال بالدلتا .

علة العود ـــ نحن نقدر منطقيا ان المجرم عندما يرتكب الجريمة ويعاقب عليها لا يعود إليها الا فى الحالات النادرة ـ لان العقوبة لم توضع أصلا إلا للعبرة والردع ـ ونحن نعلم كذلك أن السجن لم يكن يوما من الأيام مشتى فتأمه الأفراد هربا من زمهرير القر ، أو مصيفا فتفر اليه اتقاء هجير الحر ـ ولكنا نفهم أن يد القصاص العادل هى التى انشأت السجون لتأديب الهازئين بحرمة القوانين ، والمعتدين بغير الحق على الآمنين ، وانها السد المنيع الذى أقامه المجتمع لحماية الضعفاء من بغى الاقوياء .

هذه هى العقوبة ، وهذا هو السجن كما نفهمه ويفهمه الناس جميعا . فما هى العلة إذن فى تردد الكثير من المجرمين عليه ، أو بمعنى آخر ما هو السبب الأصلى فى عودة المجرم للأجرام ؟

هل يرجع ذلك إلى أن فريقا من الناس قد جبلت نفوسهم على الشر وطبعت على احتمال الأوزار فهم لا يعرفون الى الخير سبيلا ؟ ـ أو لأن بعضا من المجرمين قد اعتادوا على ارتكاب الجرائم وتمكنت هذه العادة من نفوسهم فهم لا يستطيعون عنها تحويلا ؟ ـ أو لأن استحكام الفقر والعطل عن العمل والميل الى الكسل قد جعل من بين المسجونين من يركن الى حياة السجن . فهو لا يبغى بالسجن بديلا ؟ ـ أو لهذه الأسباب جميعا ؟.

أما اولئك الذين قد طبعت نفوسهم على الشر فستعلم أنباءهم عندما نحدثك عن المجرمين المعتادين على الاجرام . وهم قوم غلاظ القلوب ، جفاه الطباع عمى البصائر . إن هدوا الى الرشد أعرضوا عنه . وإن رأوا الضلالة اندفعوا اليها . وهم بحكم تكوينهم قد ولدوا أشرارا وسيموتون اشرارا ـ يحملون فى قرارة سليقتهم جرما ، كما تحمل الأفاعى فى أنيابها سما ـ وأكبر الظن ان أكثرهم من المجرمين بطبيعتهم والمشكوك فى اصلاحهم .

أما كيف يتعود المجرم على الاجرام ، وكيف يصبح السجن غير مرهوب الجانب من بعض المجرمين فاليك البيان :

التعود على الاجرام

سيدهش القارىء لهذا العنوان . ويقول فى نفسه كيف يعتاد الانسان ارتكاب الجرائم وما كانت الجرائم عملا مشروعا يتخذها بعض الناس صناعة لهم أو موردا لأرزاقهم . كما ان الانسان اذ يقدم على الجريمة يعلم أنه عرضة لوخامة العاقبة وسوء المصير .

لقد ترددنا نحن أيضا فى الأخذ بهذا القول لأول وهلة . ولكننا عندما أمعنا فى البحث بين المجرمين وتعمقنا فى تحليل نفسيتهم ، ووقفنا على طرائق عيشهم خارج السجون ، آمنا بأن الاجرام ككل الصناعات له هواته.

والمتقنون لأساليبه ، والمتفننون فيه ، والمدمنون عليه ، وخصوصا بين أولئك الذين أجرموا عدة مرات أو اعتادوا ارتكاب جرائم معينة ، ولنضرب لذلك مثلا :

هذا سجين في العقد الثالث من عمره حبس ثمانى مرات من أجل النشل ، وتفهم من عبارته أن النشل أصبح صناعته التى يحترفها لأنه اعتادها وسنه عشر سنوات ـ وأنه تلقن هذه الحرفة عن رجال شابوا على ما شبوا عليه من السرقة فى الأسواق ـ وأنه لو أراد الأقلاع عن النشل لخانته عزيمته ـ وامتدت يده بحكم العادة الى جيوب الناس .

وهذا آخر دخل السجن ست مرات لنشله أيضا ، وعوقب فى المبدأ بضرب العصا . ثم الحق باصلاحية الأحداث مرتين ، ولكنه بعد أن غادرها بزمن يسير عاد سيرته الأولى ـ وإنك لتعجب وتأسف فى وقت واحد ، عندما تسأل هذا البائس عن نشأته وعمله الذى يعيش منه . فيجيبك على الفور وبملء فيه بأنه « نشال » وأن أباه هو الذى تولى تدريبه على طرق النشل صغيرا ، وشق له فى احتراف هذا الطريق ليحصل منه على الرزق كبيرا .

وهذا ثالث يسرق وعمره اثنى عشر ربيعا . قد قادته السرقة الى السجن سبع مرات . يحدثك أنه عقد النية فى ساعة من ساعات إنابته أن يسلك طريق الاستقامة ، ولكنه بعد أن خرج من السجن ، ومارس حرفته وهى بيع الطيور فى الأسواق [illegible] اللصوص . ورآهم يكسبون بمال قد أصابوه من غير ما نصب ، [illegible] سولت له نفسه العودة للجريمة فسرق .

وهذا رابع أمره عجيب ـ لأنك إن سألته عن صنعته أجابك بلطجى ، وقد [illegible] لهذه الكلمة حتى عرفت من هذا المجرم الذى حبس تسع مرات [illegible] أن يصرح بأن البلطجى [illegible] خطر [illegible] عارف من اللصوص [illegible] فهو الذى يشد

ازر أولئك الذين يسطون على المنازل أو المحال التجارية ليلا ، إذ يلتقى « بخفير الدرك » ويتجاذب معه أطراف الحديث ويسأله مثلا عن موعد فتح الحمام الفلانى مع علمه بأنه بكر كثيرا عند ما ألقى هذا السؤال ـ ولكنه لحاجة فى نفسه أراد أن يصرف هذا الخفير عن واجبه بالتحدث اليه . وهو أثناء ذلك يمنحه لفافه التبغ ثم يردفها بأختها . وهكذا حتى يتم زملاؤه من اللصوص جريمتهم ويلوذوا بغنيمتهم آمنين . بينما « خفيرنا » لاه ساه عن واجبه بتدخين لفافة « البلطجى » وقتل الوقت بمسامرته .

وللبلطجى وظيفة أخرى . وهى الترصد قريبا من المكان المقصود سرقته لمراقبة المارة من غاد ورائح ، وتتبع حركات البوليس وسكناته حتى تنتهى جماعته من فعلتهم . وفى هذه الحالة يسمى فى عرف اللصوص ب« الناضورجى »

هذه أمثلة قد جئنا بها للدلالة على أن من بين المجرمين من اعتاد الجريمة وتفنن فى أساليبها حتى أصبحت صناعة له يأتيها من غير تكلف كما يأتى سائر الناس أعمالهم المشروعة .

وعلماء النفس مجمعون على أن الاعتياد على الجريمة ، مرجعه قوة العادة ونفوذ سلطانها فى سلوك الانسان .

وما دام للعادة هذا الأثر العميق فى نفس المجرمين فقد وجب علينا أن نتناولها بكلمة وخصوصا من الناحية التى تمس الجريمة .

قوة العادة

يعرف علماء الاجتماع العادة بأنها طبيعة ثانية . ويقولون أن الطبيعة الأولى هى الغريزة التى فطر الانسان عليها ، أو هى سلوكه الذى ورثه عن البشرية . وأن الانسان يولد كالآلة المجهزة بكامل العدد ، وأن الحواس الخمس هى بمثابة المحركات الأساسية لهذه الآلة وأنه اذا كان لكل حاسة عمل . فلكل عضو من أعضاء الجسم وظيفته .

هذه هي الفطرة أو الطبيعة الأولى ، وكل ما يلتحق بها في حياة الانسان من حسن أو قبيح إنْ هي إلا عادات . والعادات لشدة لزومها والتصاقها بمن اعتادها سميت « بالطبيعة الثانية »

والعادات ميول نفسية قد اكتسبت بالخبرة والمران . وهي تسوق الانسان الى تكرار فعل ما جسمانيا كان أو عقليا بطريقة معينة كلما تهيأت الظروف التي تتناسب وهذا الفعل .

وهذه الميول الثابتة هي التي تحدو بالانسان الى معاودة كل ماهو مألوف لديه حتى أنه ليفضله على ما سواه من الأعمال الجديدة أو الغريبة عنه عادة.

وتكتسب العادات من مبدأ سن الادراك عند الانسان . فاذا شب عليها أصبحت لازمة له بحيث لا يستطيع الاقلاع عنها .

وللعادات أكبر شأن في حياة الانسان، وسلطانها يتحكم في أكبر جزء من سلوكه . حتى أن « وليم جيمس » يرى أن تسعة وتسعين ونصف في المائة من أعمال الانسان ليست إلا محض عادات . وأن الواحد منا [illegible] يرتب أفعاله يوميا من ساعة أن يهب من نومه الى أن يعود الى مخدعه . أي أن أغلب ما يصدر عنه ليس سوى أفعال آلية تتكرر هي هي كل يوم . وأن نظامه في [illegible] كله [illegible] وتفكيره [illegible] كل ذلك يسير على وتيرة واحدة [illegible] في كل ما يعمل أو يفكر أو يحس . سواء كان ذلك في الخير أو الشر [illegible] كانت عاداته في ذلك [illegible] .

وهذه العادات هي [illegible] الانسان في [illegible] يكون [illegible] الطبيعة [illegible] والذي يدفعه الى سعادته أو [illegible] ..

والعادة كما يرى علماء النفس هى التى سهلت على المعدنين العمل فى ظلمات المناجم . والغواصين مهمتهم فى البحر الهائج ، والملاحين فى الريح العاصف ، والفلاحين فى حقولهم بين الزمهرير والهجير .

ونحن قياسا على هذه النظرية نرى أن العادة قد سهلت على الاطباء مهنة التشريح أيضا ـ لأنك اذا رأيتهم ثم رأيت عملا عاديا بل ومألوفا لديهم . ولقد علمت من بعضهم أنه كثر ما شعر بلذة فنية كلما توغل بمشرطه فى تمزيق الجسم البشرى ، مع أن الكثير منا لايستطيع مجرد النظر طويلا الى جرح يضمد .

وهؤلاء الذين يباشرون «شنق» المحكوم عليهم بالأعدام .هل رأيتهم ؟ إنهم يؤدون واجبهم بحكم العادة وهم فى منتهى الهدوء كما يؤدى سائر الناس اعمالهم اليومية .

والعادة فوق ما تقدم ؛ وعلى العموم ، هى التى جعلت كل أنسان راضيا عن عمله فى الحياة مهما كان هذا العمل بغيضا . قانعا بما قدر له من عيش وإن كان عيشا مريرا ! !

وجملة القول أن الأنسان أسير عاداته . وان للعادة أظهر الأثر فى كل ما يأتيه خيرا كان أم شرا . ولكن كيف يعتاد المجرم على الجرائم وهو يعلم أن ذلك يعرضه لأوخم العواقب ؟

الواقع أن الانسان عند ما يعتاد عملا . فأن هذا العمل لكثرة المران عليه يصبح مألوفا لديه حتى ولو كان من الاعمال الضارة أو الغير مشروعة ، وأن العادة متى تأصلت فى نفس صاحبها أصبح لا يأبه لنتائجها ـ مثال ذلك المدمنون على الخمور والمواد المخدرة ، والمولعون بتدخين التبغ ، والمنكبون على لعب الميسر ـ أليس معظم هؤلاء إن لم يكن جميعهم يعتقدون من أعماق نفوسهم أنهم بصنيعهم هذا إنما يعرضون صحتهم وما لهم للتلف وفى وقت واحد ؟ ـ ولكنك إذا سألت الواحد منهم لماذا لا تنجو بنفسك وتفر

من ميدان ليس لك منه غير الفشل والخذلان ؟ — أجابك وهو هادىء مطمئن أن الأمر قد خرج من يده ، لأن العادة قد ملكت عليه كل مشاعره فأصبح خاضعا لأحكامها .

ومما يجمل بنا ذكره ان للعادة نتائج أهمها الاتقان والتفنن سواء فى أعمال الخير أو الشر . فكما ان العازف على « البيانو » لا ينظر الى مواقع أنامله لان هذه الأنامل قد عرفت مكانها بالمران ، فكذلك النشال يسلبك حافظة نقودك من مكمنها وفى أقل من لمح البصر ومن حيث لا تشعر به ، لانه قد اتقن أساليب النشل وخفة اليد .

التخصص فى الاجرام

من المشاهدات التى لا جدال فى حقيقتها أن الأنسان لا يتخصص فى عمل ما إلا بعد أن يمارسه ويعتاد عليه زمنا كافيا حتى يألفه ويميل إليه — أو على الأقل يرى أن هذا العمل قد أصبح بالنسبة إليه ضرورة حيوية لا يمكنه التحول عنها .

وإذا كان من نتائج العادة كما رأيت الاتقان فى العمل — فان التخصص فيه ما هو إلا وليد هذا الاتقان — ولذلك كان جل الأخصائيين فى الأجرام من قبيل المجرمين العائدين .

ويذهب « لمبروزو » إلى أن المجرمين لا يألفون ما اعتادوا عليه من صنوف الجرائم وحسب . بل إن لكل منهم طريقة مألوفة لا يغيرها . وأماكن معينة لا يزور سواها ، وأمتعة خاصة يسطو عليها . فسارق الدواب والمواشى غير سارق الطيور ، وسارق الدراجات غير سارق التحف والجوهرات ، والسارق من المحال العمومية غير السارق من المنازل أو المقابر — وقد لوحظ أن كلا منهم يبذل مجهودا عظيما ويخطو بخطوات واسعة فى سبيل التقدم فى الفرع الذى اختص به لأنه يعتبره مورد رزقه وعمله الذى يعيش منه ،

وينظر إليه كما ينظرا الصانع لحرفته . أو التاجر لتجارته . وكثيرا ما نراهم يعبرون عن جرائمهم بكلمة « السعى أو المجهود » .

وفى مصر كما فى الأمم الأخرى مجرمون إخصائيون وخصوصا فى السرقات . مثال ذلك « الأغجار » الذين يجوبون القرى - ألا ترى أن من بين رجالهم من قد تخصص فى سرقة الطيور ودواب الركوب ، وأن من بين نسائهم من لا يسرق غير الأوانى النحاسية من داخل المنازل - وأنهم فى مجموعهم لا يعمدون عادة الى السرقة من القرية التى يحلون بها حتى لا يفتضح أمرهم ؟ .

ومن اللصوص المصريين إخصائيون فى سرقة السيارات من الشوارع والطرقات ، وآخرون فى نشل حوافظ النقود حيث الزحام فى الأسواق والمجتمعات .

والتخصص فى الأجرام وإن كان ظاهرا بين « العائدين » فهو بين المعتادين على الأجرام أظهر - فمن هؤلاء من هو متفوق فى سرقة المنازل أو المحال التجارية ويسمى فى عرف اللصوص « هجام » . ومنهم من بز الأنداد فى فض الخزائن الحديدية ، ومنهم من مرن على صبغ دواب الركوب بعد سرقتها - كما أن من بينهم من برع فى أساليب النصب والتزوير وغير ذلك من الجرائم التى اعتاد عليها .

ومما يدلك على ان التخصص فى الأجرام متمكن من نفوس بعض المجرمين أن قلم السوابق فى برلين قد أثبت أن رجلا بلغ الثامنة والستين من العمر قضى منها اثنين واربعين فى السجون لارتكابه عدة جرائم من نوع واحد . وهى سرقة الكرات الصغيرة التى أعدت للعب « البليارد » وأمثال هذا المجرم لدينا كثيرون . .

فهذا مجرم من المعتادين على الأجرام قضى بالسجون عشرين عاما بسبب السرقة من المحال التجارية مع أن سنه لم يتجاوز الحلقة الخامسة .

وهـذا آخر حبس أربع عشرة سنة بسبب النصب ولم يبلغ من العمر الخامسة والأربعين ، وغير ذلك مما لا سبيل الى تفصيله .

وانه وإن كانت السرقة وما اليها من جرائم النصب والتزوير هى التى ينتمى اليها أكثر الاخصائيين من المجرمين المصريين الا أن بعضهم قد اختص ببعض الجرائم الأخرى وإن كان ذلك بنسبة أقل . . .

فهذا سجين من قبيل « الفتوات » مثـل لمن تخصص فى الضرب ، عمره ٣٢ سنة . دخل السجن ١٦ مرة بسبب بطح الناس والتعدى عليهم . ومجموع المدد التى حبسها إحدى عشرة سنة ـ فاذا كنا نعلم من حديثه أنه ابتدأ بالتعدى على الغير وسنه ستة عشر عاما . كانت النتيجة أن المدة التى قضاها بالسجون مذ بدأ فى إجرامه تزيد عن ضعف التى قضاها خارجا عنها .

وهذا آخر عمره ٣٠ سنة . حبس بسبب التبديد ست مرات . وابتدأ فى ارتـكاب هذه الجريمة وعمره ٢٣ سنة . ومجموع الاحكام التى صدرت ضده ونفذت فيه ثلاث سنوات وأربعة أشهر . فـكأن هذا المجرم آل على نفسه عندما بدأ باغتيال أموال غيره ، أن يقضى نصف حياته سجينا والنصف الآخر طليقاً .

وأخطر أنواع التخصص فى الاجرام ما كان فى الجرائم الجسيمة كالتزييف ، والسرقة بإكراه ، وقتل النفس بأجر وما أشبه .

هذا ولا يفوتنا أن ننوه للقارىء بأن التخصص فى الاجرام ليس شائعا بين أفراد المجرمين وحسب . بل انه كـذلك بين الجماعات منهم ـ اذ لـكل فريق من المجرمين بيئة تجمعهم . وأمكنة خاصة يترددون عليها ، ولغة باصطلاحات ورموز لا يفهمها غيرهم ـ ومن هنا تنشأ العصابات التى تحتـكر كل منها نوعا خاصا من الجرائم . لا ترتـكب سواه إلا عند الضرورة القصوى .

وجملة القول أن الاعتياد على الجرائم والتخصص فى أنواعها أصبح من النظريات الحقيقية التى أثبتها العلم والاختبار .

بيئة العائدين

لقد أشارت أحكام العود كما علمت الى المجرمين العائدين وعرفتهم — ونحن ندعوهم عادة «بأرباب السوابق» وهم كما تبين لك منبثون فى جميع السجون المصرية وبنسبة كبيرة — ولكن ما شأنهم، وما هى البيئة التى تجمع أشتاتهم؟.

لقد بحثنا عن ذلك بين المئات منهم ووقفنا على أهم ما يحيط بهم من الوجهة الاجتماعية . فانتهى بنا البحث الى هذه الحقائق :

١ — أن أكثر العائدين من الشبان الأقوياء ، والقادرين على العمل ولو كان شاقا ، وأن ما يزيد عن نصفهم وخصوصا ذوى السوابق الكثيرة من فريق اللصوص .

٢ — أن العائدين هم بمثابة « المشتل » الذى يغذى حقول التعود على الأجرام والتخصص فيه .

٣ — أن السرقة هى التى تتبوأ المكانة المكينة من نفوسهم — وأن أكثر السرقات تفشيا بينهم هى التى تقع فى المنازل والمحال التجارية والمزارع، وسرقات المواشى، والنشل .

٤ — أن فريق النشالين أسبق اللصوص الى التعود على السرقة وأكثرهم تفننا . وهذا يرجع الى أنهم قد اعتادوا النشل فى الصغر . وبدهى أن التعود على أمر فى الصغر غير التعود عليه فى الكبر . لأن الاعصاب فى سن الطفولة أكثر مرونة وتربة الاخلاق أشد خصبا وإنباتا لكل ما يلقى فيها من بذور الخير أو الشر .

٥ — أن العائدين أشبه الناس بمعاشر اللصوص من حيث سنهم وصناعتهم وجهلهم وضآلة أرزاقهم وميلهم الى الخمول ورغبتهم عن العمل .

فاذا أضفت الى ذلك كما قدمنا أن المسجونين جميعا الا قليلا منهم من الطبقات الفقيرة الجاهلة . وان اللصوص على الخصوص ليس من بينهم من له مركز اوصفة فى المجتمع إلا فى الحالات النادرة ـ تبين لك ان أشد الطبقات انحطاطا وعسرا هى التى تتمخض عن العائدين ـ وان العائدين ماهم الا شرذمة تجمع طوائف السارقين والمختلسين والعاطلين والمتشردين ومن هم من طبقاتهم .

العائد والعطل عن العمل

لقد فرغ علماء الاجتماع من البحث فى العطل عن العمل وانتهوا الى أنه من الأسباب البارزة القوية التى تدفع بكثير من المجرمين الى العود للجرائم وخصوصا تلك التى تقع للحصول على المال كالسرقة ـ وهذا يرجع الى ان هؤلاء العائدين من الطبقات الفقيرة التى تعيش على أرزاقها اليومية . وأن المجتمع فى ذات الوقت يشفق من استخدامهم أو الانتفاع بهم لعدم توفر الثقة فى أخلاقهم .

والظاهر كما يبدو لنا أن للتعاسة فى الحياة أخدانا من الناس تصطحبهم أينما ظعنوا وحيثما ارتحلوا . وأنها أشد ما تكون لصوقا بهؤلاء العائدين من المجرمين ـ فاذا أردت أن تلمس هذه الحتمية الواقعة لمسا . فازعم انك احتجت الى طاه ماهر فجىء به اليك . وسررت منه السرور كله لاتقان صناعته ومبلغ أمانته . ولكنك علمت بعد أن قضى فى خدمتك ردحا من الزمان أنه قريب عهد بالسجن لسرقته . أفلا تبادر فى الحال الى طرده . واذا كنت كريما متسامحا ، وابقيت عليه لحاجتك اليه ـ افلا يكون ذلك منك على مضض . وأنك سوف تترقب الفرص حتى اذا ظفرت بخير منه قذفت به خارج دارك؟. فماذا يصنع هذا الطريد الا ان يسخط عليك وعلى من فى الارض جميعا . والا أن يسر فى نفسه الانتقام من هذا المجتمع الذى لا يغفر زلته أو يقيل عثرته .

هذه هى الظروف التعسة التى تحيط بالعائدين فى حياتهم ـ فان شئت ان تزداد معرفة بها ووقوفا عليها فاصغ الى مايحدثك به البعض منهم .

هـذا سجين صناعته نجار . بل ومن النجارين الممتازين . له من السوابق خمس . يحيطك بخبره فتفهم منه انه التحق باحدى « الورش » الاهليه مرة ليعمل فيها نظير أجر يعيش منه ، الا أن رب الورشة بادر الى طرده عندما أحس بأنه من أرباب السوابق ـ فلم يجد بدا من أن يرحل الى بلد غير معروف فيه ، بيد أن طالعه النحس كان قد سبقه الى هذا البلد بالتعريف ـ فلم يتقدم لاحد ليعمل فى خدمته أو يصل رزقه حتى أعرض عنه . فسولت له نفسه العود للسرقة فسرق .

وهذا آخر صناعته حداد . وله ثلاث سوابق . ومن الموضوعين تحت رقابة البوليس ، يصرح بان هذه الرقابة كانت شؤما عليه ، لانه كلما اشتغل عند احد من الناس وأحس بانه مراقب سارع الى الخلاص منه ، وأن افتضاح أمره يرجع إلى حرصه على مواعيد الرقابة وشروطها المحددة .

وهؤلاء آخرون من العائدين لا يختلفون عن صاحبيهم السابقين فى وصف ماصادفهم فى الحياة من عقبات .

والخلاصة ان العطل عن العمل . وما يحيط بشخص المجرم من الشكوك والشبهات . وما يتسم به من طابع الاجرام ـ كل ذلك كان ولا يزال من اقوى الأسباب التى كثيرا ما حالت بين بعض المجرمين العائدين والحصول على ارزاقهم ، وان من بين هؤلاء من لا يقوى على جهاد الحياة حق الجهاد ولا يصطبر على احتمال مشاق العيش الشريف ـ فهو يسعى الى الرزق كما يسعى سائر الناس ـ ولكنه متى اصطدم بالعطل يدفعه ، ونفور المجتمع يصفعه . فترت عزيمته . وعاودته ضيعته وتسرب اليأس الى قلبه المريض ونفسه المتداعية

فنكص على عقبيه ، وسلك للوصول الى المال سبلا محرمة . وهو اذ يقدم على إجرامه هذا يعلم حق العلم أنه اذا افلت فاياب بالغنيمة ، والا - فالى السجن . وهو من أعرف الناس بحياة السجين .

العائد والسجن

اذا كنت ممن درسوا نفسية المجرمين المصريين . وخبروا أخلاقهم عن كثب . ففى استطاعتك أن تعرف العائد منهم من غير العائد متى وقع نظرك عليهم وهم مساقون الى السجن .

فالمجرم المحبوس لأول مرة هلوع جزوع ، خائف مبهوت ، مشرد الفكر ، مضطرب النظر . كلما خطا خطوة دار بعينيه كأن الارض ستنشق لابتلاعه ، أو أن السماء ستساقط عليه كسفا . وهو يظل كذلك كئيبا مشدوها حتى يأوى الى من هم على شاكلته من المجرمين ، ويعلم أن لا بد مما ليس منه بد ، فتهدأ نفسه ويسكن خاطره .

أما العائد ، فانه يدخل السجن هادئا مطمئنا ، متئدا فى خطواته ، ناظرا أمامه ، شاقا لنفسه طريقا إلى الجناح المخصص لامثاله . وهو فى ذلك لا يلوى على شىء .

ومما هو جدير بالذكر أن كثيرا من هؤلاء العائدين لا يكادون يبرحون السجن حتى يرجعوا اليه سراعا ثم يترددون عليه مرارا وتكرارا ، ويغشونه كما يغشى سائر الناس منازلهم . وبدهى أن ترداد هؤلاء على السجون لم يكن الا نتيجة اقتراف الجرائم والمران عليها . ولو أنهم من المرضى أو الضعفاء الذين لا يستطيعون ضربا فى الارض لاقتناص الرزق ، أو ممن اضطروا الى الوقوع فى شرك الجريمة بدافع الانتقام أو الدفاع عن العرض أو المال لكان الأمر محتملا . ولقلنا متى خلت الدنيا من شياطين الانس وأعوان الضلال . ولكنهم مع قدرتهم على العمل والكسب المشروع قد ركنوا إلى

الكسل والخمول ، وجنحوا إلى أكل أموال الناس بالباطل . فاتخذوا من العدوان نفقا يتسللون منه الى معايشهم الأجرامية .

ومما يبعث على الدهشة والتفكير معا، أن بعض هؤلاء العائدين يسمون السجن «وقفا» أو « دوار العمدة » زعما منهم أن النظم العمرانية قد أعدت هذا النوع من « الوقف » أو « الدواوير » لأيوائهم وإطعامهم وفتح الأبواب لمقدمهم من غير أن يكلفهم ذلك شيئا .

ومنهم من يطلق عليه كلمة « Vacance » أو « رأس البر » اذا ما صادف حبسه فصل الصيف .

ومنهم من يهمس فى أذن بعض أقرانه من العائدين عند مبارحته السجن بأنه سيرجع إليهم بعد أيام ، ثم لا يلبث طويلا حتى تراه وقد أنجز ما وعد

وإن تعجب فعجب لهذا الذى يصرح لك بأنه مرض مرة باحدى الأمراض السرية ، ولم يكن يملك من المال ما يستشفى به ، وتقدم لاحدى المصحات الحكومية فلم يلق قبولا . فارتكب جريمة أدخلته السجن . وعولج وتم شفاؤه وهو سجين .

وأخيرا ـ ما قولك فى نفسية هذا العائد الذى اختفى مرة داخل سجنه فى اليوم السابق للموعد المحدد للأفراج عنه . فلما عثر عليه قال أنه كان يتمنى أن يبقى سجينا حتى حين ، ليطعم وينام من غير مشقة . بدلا من التسكع فى الشوارع والأزقة .

وها أنت تسمع من حين الى حين كيف يسخر بعض العائدين من الاحكام التى تصدر بحبسهم لمدد قصيرة ، وكيف يولى بعضهم وجوههم شطر السجون فرارا من براثن المخدرات ، وغير ذلك من الأمثلة التى تدل فى مجموعها على أن عيش السجن أضحى غير بغيض لدى طائفة من الكائنات البشرية .

حقيقة ان أكثر هؤلاء من العاطلين والمتشردين ومن لا مرتزق لهم . ولكن ـ متى كان العطل أو التشرد أو الفقر في يوم من الأيام شفيعا للمجرمين ، أو مسوغا لطرق أبواب المحابس . وما الحياة إلا جهاد . ولكل امرئ ما سعي . والحلال بين والحرام بين ؟

ونحن لانقصد بهذا أن جميع المجرمين العائدين قد كلفوا بالسجن فلا يبغون به بديلا . بل الذى نرمى اليه كما شهدنا أن فريقا منهم قد أحس بالفارق بين ما يلقاه فى حياته العامة من عقبات ومشاق ، وما يجده فى سجنه من عمل لا يضنى ورزق غير عسير ، فراض نفسه على الحبس ، أو بمعنى آخر أصبح لا يأبه له . فأن رغبت زيادة فى الايضاح . فانظر كيف يصل أمثال هؤلاء الى أرزاقهم ، واغش مساكنهم لترى مافى المساكن من فرش وغطاء ، وطعام وماء ، وشمس وهواء . ثم اعكف بعد ذلك على السجن وزره ، ليتبين لك أن الفرق كبير ، ولا ينبئك مثل خبير .

ليس عليك من جناح اذا عجبت من هذا وقلت فى نفسك كيف يرغب إنسان بالغ به البؤس ما بلغ فى عيش السجن !. وما كان السجن إلا لايلام النفوس . ولكن لاعجب ـ فهكذا قضت أحكام الفقر المدقع ، والجهل المطبق ، والخلق الوضيع أن يكون بين الناس من لا يبالى بالسجن وما فى السجن من ذلة وصغار .

والظاهر أن المجرمين العائدين فى مصر لم ينفردوا بهذه الحال التى يرثى لها. بل إنك لتجدها كذلك فى بعض الممالك العربية . يدلك على ذلك ما يحدثك به عنهم الدكتور « فرفك » مدير قسم الانتربولوجى للسجون فى بلجيكا حيث يقول ـ إن المجرمين العائدين يدخلون فى المعيشة التأديبية ويستأنفون

حياتهم التى عرفوها فى حبسهم السابق بدون أى انفعال ـ والسجن بالنسبة لعدد عظيم منهم ماهو الا دور راحة وهدوء ونظام . يدل على ظروفه السعيدة ما تثبته حالتهم الصحية . ولا عجب بعد ذلك اذا رأينا أن التهديد بالسجن يبقى بدون أثر منعى على هؤلاء العائدين . وإنها لحقيقة يدركها كل من اشتغل بالمسائل التأديبية »

ومن العجيب أن هؤلاء العائدين الذين هم حرب على أمن الناس وسلامهم خارج السجون . وأوبئة متفشية فى المجتمع ، وحشرات طفيلية تتغذى من دماء البشرية ، هم أنفسهم المتمردون على النظم واللوائح التأديبية داخل المحابس . لأننا قد وجدنا أن أكثر الذين يجرأون على مخالفة هذه اللوائح مع ما حوت من أساليب القمع من فريق العائدين ، مع أنهم كما علمت اقلية بالنسبة لمجموع المسجونين .

وهناك ظاهرة أخرى يمتاز بها العائدون فى سجونهم دون باقى المسجونين. تلك الظاهرة هى فرارهم من الأشغال المفروضة عليهم باصطناع المرض الكاذب . مع أن أكثر هذه الأشغال أشبه شىء بالخدمة فى المنازل ـ فمنهم من يكتحل بقطع الصابون لتحتقن أجفانه ، ومنهم من يتجرع الماء الممتزج بملح الطعام قبل الأفطار لترتفع حرارته . ومنهم من يلوث جلده بمادة مهيجة لتكسو هذا الجلد ببثرات تشبه بثرات بعض الأمراض الجلدية ـ الى غير ذلك من الأساليب التى لا سبيل الى تفصيلها .

ومما يجدر بنا ذكره قبل الفراغ من هذه الكلمة أن العائدين فى مصر من حيث تطبيق اللوائح والقوانين عليهم صنفان :

فالصنف الأول وهم الذين ندعوهم اصطلاحا «بارباب السوابق» يقضون المدة المحكوم بها عليهم داخل السجون العمومية . وهم من حيث الطعام واللباس وأساليب التأديب والتهذيب متساوون مع المحبوسين لاول مرة .

أما الصنف الآخر ، وهم المعنيون بالمعتادين على الأجرام ، فيمضون مدة حبسهم فى إصلاحية الرجال بالدلتا . وإذا أنت رجعت إلى ما سطرناه فى هذه الرسالة عن السجون المصرية ، تبين لك كيف يعامل هؤلاء المعتادون وكيف يعنى بهم شأنهم فى ذلك شأن باقى المسجونين .

العائد وكثرة الجرائم

ليس بنا من حاجة الى التدليل على ان الانسان لا يحبس عادة الا لجريمة جاء بها ، ولا يرجع الى السجن إذ برحه حتى يحتمل وزرا آخر — فالعود الى السجن معناه العود للأجرام من غير شك .

هذه نظرية مفروغ منها ولا تفتقر الى برهان ، ولكن أليس فى مقدورنا أن نعرف ولو على وجه التقريب مبلغ ما يصيبنا من الجرائم على أيدى المجرمين العائدين ؟

لقد علمنا من هذا البحث أن عدد المسجونين المصريين قد نيف على الثلاثة وعشرين ألفا . وأن ثلثهم أو ما يقرب من العائدين ، وأن من بين هؤلاء من قد تردد على السجون عدة مرات قد زت فى بعض الأحيان العشرة . فاذا فرضنا مع عدم الأغضاء عن هذه الحقيقة الواقعة أن المجرمين العائدين فى مجموعهم قد رجعوا الى السجن وفى المتوسط مرتين لا أكثر . نعم — اذا فرضنا هذا وكان فرضا غير مبالغ فيه — كانت النتيجة أن قبيل المحبوسين من العائدين لو أنهم استقاموا وعاهدوا الله على ان لا يعكفوا على السجن بعد إذ خرجوا منه لأول مرة ، وان يسلكوا سبل الرشاد ما استطاعوا — نقول لو أن هؤلاء الطغاة اهتدوا وتابوا واتخذوا من حبسهم الأول درسا رادعا . لدرءوا بتوبتهم عن المجتمع المصرى فى كل عام ما يزيد

عن الاربعة عشر ألفا من الجرائم ، وما تلد هذه الجرائم العديدة من ويلات ومحن .

هذا تقدير تقريبي للجرائم التى يأتيها العائدون الموجودون بالسجون بعد حبسهم الاول . ففى أى صورة شوهاء يبدو لك صنيعهم جميعا اذا علمت أن سجوننا العمومية لاتجمع أشتاتهم ، وأن أكثرهم طليق بيننا يسعى فى الارض بمعاول الفساد والتدمير ، وأن الذين يقتحمون المحابس منهم فى كل يوم ليسوا بأقل ممن يولونها الأدبار عند اطلاق سراحهم ، وأن السجون المركزية لاتخلوا من أمثالهم ولم ندخلها فى حسابنا ، وأن المجرم منهم لايحبس عادة بعدد ما يرتكب من الجرائم لأن ذلك مرجعه كما قدمنا الى ما يقوم ضده من البينة وأدلة الثبوت ؟ ؟

هذه هى حال العائدين بالنسبة لكثرة الجرائم قد قصصناها عليك بالحق ، فهل فى وسعك بعد إذ أحطت بها الا أن تؤمن بالذى نؤمن به ، وهو أن العود للجريمة أصبح فى مصر شبيها بمباءة فسيحة الأرجاء ، قد قامت بيننا لتفريخ الجراثيم الأجرامية تفريخا غزيرا متصل الحلقات لا مقطوعا ولا ممنوعا ، وأن المجرمين العائدين يصارحوننا بتمردهم هذا أن الأساليب التأديبية التى نلجأ اليها لكبح جماحهم أو تهذيب نفوسهم قد أصبحت فى حاجة الى التنقيح أو التبديل ؟.

المعتادون على الاجرام

لم نحدثك فى هذا البحث عن المعتادين على الأجرام بقدر ما حدثناك عن العائدين أو كما نسميهم « أرباب السوابق » . لأن الأوائل ليسوا فى الواقع إلا شعبة من الأواخر وإن كانوا قد سبقوهم فى سبيل الفساد بمراحل .

ولئن قضيت بالحق بعد الذى جاءك من العلم بانباء هؤلاء واولئك بأن أرباب السوابق مثلهم كمثل حفنة من الحثالة البشرية ، ففى استطاعتك

الحكم بأن المعتادين على الأجرام ماهم إلا حثالة من أرباب السوابق ـ ذرية بعضها من بعض . والخلف شر من السلف .

والمعتادون كشيعتهم من ذوى السوابق ممتلئون صحة وشبابا . فاذا ألفيتهم وقد رغبوا عن الكد فى طلب العيش من طرق مألوفة . فان ذلك لا يرجع الى ضعف أو مرض غير ضعف المدارك ومرض الأخلاق .

والمعتادون على الأجرام أكثر ما تجدهم من قبيل اللصوص . يدلك عن ذلك أن الأغلبية الساحقة منهم متهمون فى السرقة والشروع فيها واخفاء المسروقات .

ومما يؤيد ما ذهبنا اليه من أن الأجرام متأصل فى بعض النفوس الآدمية المشكوك فى اصلاحها ، أن ما يقرب من ثلث هؤلاء المعتادين قد رجعوا الى ارتكاب الجرائم وزج بهم بين جدران الاصلاحية بعد اذ برحوها لأول مرة طبقا للمادة الثانية من القانون الخاص بهم . وأن من بين الأخيرين من قد تردد على هذه الاصلاحية مثنى وثلاث ورباع .

وإنه ليأخذك العجب حقا عند ما تعلم أن من بين هؤلاء المعتادين من تدرج فى ارتكاب الجرائم كما يتدرج الناشىء فى التعليم ـ فابتدأ بالنشل ودخل اصلاحية الأحداث طفلا ـ ثم ثنى بالسرقة من المنازل وغيرها وحبس فى السجون يافعا ـ ثم اعتاد على ارتكاب الجرائم وانتهى به المطاف الى اصلاحية الرجال كهلا .

ومما يبعث على التفكير العميق أن من بين هؤلاء المعتادين من يصارحك القول فى غير تردد بأنه سيرجع الى ارتكاب الجريمة التى اعتاد عليها بعد إخلاء سبيله . لأنها حرفته التى احترفها فى الحياة ـ فان سألته لم لا تعمل فى الصناعة التى تلقنتها فى سجنك وتسلك سبيل الشرف ، أجابك من فوره أن العقبات التى تعترضه فى طريق العيش الحلال ليس من السهل عليه التغلب عليها . وأن طريق العود لحياة الاصلاحية أكثر تمهيدا وأسرع اجتيازا .

ومما يجمل بنا ذكره فى هذا المقام أننا بينما نتوسل الى اصلاح المعتاد على الاجرام فى مصر بتعليمه احدى الصنائع داخل الاصلاحية ليتعيش منها بعد اخلاء سبيله ، اذا بزميله الانجليزى يودع فى سجن خاص ولأجل غير مسمى حتى يصبح غير قادر على اتيان الشر - وقد أنشىء هـذا السجن فى سنة ١٩٠٨ طبقا لقانون اتقاء الجريمة .

والانجليز يتوخون من وراء تطبيق هذا القانون حماية المجتمع اطلاقا من شرور المعتادين على الاجرام - وحجتهم فى ذلك أن الانسان متى وصل بميوله الشريرة الى سن الثلاثين فقد أصبح الامل ضعيفا فى تغيير هذه الميول أو اصلاحها .

ومما يدل على أن الاعتياد على الجرائم أصبح من العلل العسيرة العلاج أن الاجراءات التى سارت عليها انجلترا لاصلاح المعتادين على الاجرام مع شدتها هذه لم تأت بكل الثمار المنتظرة منها - وخير شاهد على ذلك مايحدثك به السير جوينسون وزير الداخلية البريطانية الاسبق ضمن الخطاب الذى ألقاه فى مؤتمر السجون الدولى الاخير عن هؤلاء المجرمين حيث قال :

«إننى اعترف بأن هذه التجربة لم تنجح كما كان يرجى منها لأن نسبة العائدين للاجرام بعد اطلاق سراحهم لا زالت كبيرة . ومن جهة أخرى فللمجتمع الحق فى أن يحتمى بالحبس الوقائى من عدوه الفظيع - ذلك الرجل الذى تتجدد جرائمه والحكم عليه لجنايات السرقة والاعتداء على الغير والتزوير الخ - ولأن هذا الرجل يوجه كل ذكائه للاعتداء على المجتمع . ويتناول أعماله كاللعب أو الأعمال الرياضية . وهو عاقد النية على العود للاجرام متى انتهت مدة حبسه . ولذلك كان واجبا علينا أن لاندع مجرما كهذا يعيش على حساب الهيئة الاجتماعية أو أن نضع الآمنين من الناس فى مساكنهم تحت رحمته - وكما أننى أرى وجوب إيجاد صعوبات للدخول فى السجن .

فكذلك يجب أن يكون الخروج منه صعبا ، ولا يكون الغرض من الحبس الوقائى إصلاح المجرم فحسب ، ولكن ليصبح هذا المجرم بعد عدة سنوات عاجزا عن أن يجعل من المجموع فريسة له »

وعلى العموم فالمجرم فى انجلترا لا يحبس الحبس الوقائى إلا بعد أن تكون كل الوسائل قد فشلت فى تقويمه سواء من الطرق التأديبية أو من المساعدات التى يتلقاها من الجمعيات التى أعدت لمساعدة المسجونين بعد الافراج عنهم .

نفسية العائد

الواقع أن كل ما جئنا به فى هذه الرسالة خاصا بالعود إلى الجريمة يشف عن صورة ناطقة لنفسية المجرم العائد . وإذا أنا حدثتك هنا عن المجرم العائد فانى أعنى به ذلك المخلوق العجيب الذى لا نكاد نشيعه خارجا من السجن حتى نستقبله راجعا اليه . هذا المخلوق الذى يرى بعض علماء الاجتماع للخلاص من بغيه وجوب بتره من جسم المجتمع أو إقصائه عنه إقصاء بعيدا .

ومجرمنا هذا يختلف عن سائر الناس فى طباعه وأطواره . لأنه كرس حياته على فعل الشر ، كما أنه لا يعرف الى الرشد سبيلا . فهو ينساب بين الطبقات كما تنساب الافعى . ويفتك بمرافقيهم كما يفتك المرض الخبيث بأجسامهم .

والمجرم العائد أنانى محب لذاته إلى أبعد حد . لأنه يرى أن صالح الجماعة يجب أن يفنى ويتلاشى اذا ما تعارض مع صالحه الخاص . فهو يسطو على أموال الناس المرة بعد المرة . ويعتدى عليهم من غير أن يفكر بما فى ذلك من إيلام لنفوسهم أو جرح لعزتهم .

والمجرم العائد لا يدين لغير المادة ولا يعيش الا لها . وأكبر آماله فى الحياة أن يحصل على قوته ويملأ جوفه ولو اقتطع ذلك من أشلاء ضحاياه . فهو يسعى الى ذلك جهده ، ويسلك اليه كل السبل مهما كانت وعرة أو منكرة غير شاعر فيما يصنع بوخز الوجدان أو تأنيب الضمير . ولو أتيح لك أن تهبط الى أعماق نفس هذا الشرير أو تتغلغل فى طوايا سريرته لألفيته فى آماله ونواياه أحط من الدواب وإن بدا لك فى صورة الانسان ، وأدنى الى الحيوانية الوضيعة منه الى الآدمية التى تصبو الى الكمال و تتعالى عن النقائص .

والمجرم العائد مع قوته الجسدية ومقدرته على الكسب يميل بفطرته الى الكسل والخمول . ويأبى إلا أن يعيش عالة على المجتمع ـ ولذلك أكثر ما تجده بين قبيل اللصوص . وقد علمت مما تقدم من بحث علام انطوت نفس اللص من الأنانية الخاطئة ودرن الأخلاق .

والمجرم العائد هو الذى مرن على الجريمة أو اتخذها حرفة له . واعتاد حياة السجن أو أصبح لا يأبه لها . وهو فى مجموعه صفيق الوجه ، غليظ القلب ، جافى الطبع ، جامد الشعور . لا يعرف للقانون حرمته إلا بقدر ما يصيبه منه . فان أمنه وظن أنه فى غفلة عن سلطانه . طغى وبغى وتجبر . ونفسيته من هذه الناحية أكبر ما تكون إيمانا بضروب القمع وأبعد ما تكون عن النصح والكلم الطيب .

والمجرم العائد يسخر بكل شىء . ولا يبالى بعاقبة أمره . وليس للشرف أو الكرامة أى مكانة من نفسه أو تفكيره . وسواء لديه قضى سنى عمره أثيما بين جدران السجون ، أو مبرءا طليقا بين الناس .

مكافحة العود للجريمة

لقد علمنا أن من بين صنوف المجرمين من طبعت نفوسهم على فعل الشر .

وأن العود للجريمة فالسجن أضحى طريقهم الوحيد الى أرزاقهم . وهـذه الطائفة على ما نرى ويرى الاجتماعيون من أشد الـكائنات خطرا على حياة المجتمع ومرافقه .

ولـكن بالرغم من أن العالم يعرف هذه الحقيقةويرتطم بنتائجهاالوخيمة فى كل حين . فأن الأمل فى قطع دابر المعتادين على الأجرام من بين الأحياء ، لا يزال كالأمل فى الأجهاز على «الميـكروبات» الوبائية من الأجواء ـ كلاهما محال وبعيد المنال .

وفى الأنصاف أن الانسان لا يد له فى ذلك ولا حيلة . لأن سنة الـكون قد قضت ولا راد لما قضت أن يكون الخير فى الدنيا مقرونا بالشر ، وأن تـكون الحياة صراعا بين الحق والباطل ، وأن يكون للطاغوت من البشر عبدة وأولياء . ليميز الخبيث من الطيب .

هذه هى الحقيقة التى نلمسها ولا نقوى على جحودها . ولـكن هل معنى ذلك أننـا نقف مكتوفى الأيدى أمام عدوان المجرمين العائدين تتلقى منهم الضربات الثخينات تلو الضربات . وما كان للشر أن يدفع الا بشر مثله . وما كان القصاص من الظالمين الاجزاء وفاقا . « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض » .

حقيقة إننا لا نستطيع القضاء المبرم على المجرمين العائدين أو الحيلولة بين الشريرين والولوغ من آنية البغى ـ غير أنه ليس من المتعذر علينا محاولة الأقلال من عنتهم والحد من ارهاقهم .

وعندى أن خير ما نتوسل به لبلوغ هذه الغاية يتلخص فيما يلى :

أولا ـ التحرى عن طرائق عيش المجرمين العائدين والمعتادين عـلى الاجرام والاخصائيين فى جرائم معينة ، والوقوف على سلوكهم وأطوارهم فى المجتمع . ودرس أحوالهم النفسية والخلقية والاجتماعية . واستقصاء

البواعث الأصلية التى أردتهم فى حمأة الاجرام ، ثم العمل على علاج كل ذلك واصلاحه قدر المستطاع .

ثانيا ـ إنشاء إصلاحية بطرف من أطراف الدولة كاحدى الواحات تضم بين جدرانها ذوى السوابق العديدة ومحترفى الاجرام وزعماء اللصوص وغيرهم ممن لم يرتدعوا بالسجن غير مرة ـ فان لم يكن ذلك مستطاعا فليعزلوا فى سجن خاص بهم على أن يكون لهذا السجن من أساليب القمع والاصلاح ما يتفق ونفسيتهم .

ثالثا ـ استخدام السجن الانفرادى كاحدى الوسائل الأولية لزجر المجرمين العائدين بصفة عامة وأرباب السوابق الكثيرة بصفة خاصة . على أن تكون المدة التى يقضيها المجرم العائد فى هذا السجن مناسبة مع ما اسودّ من صحائف سوابقه عدة وخطرا .

رابعا ـ الا نسوى فى المعاملة بين المحبوسين لأول مرة وبين العائدين سواء كان ذلك فيما يوقع على السجين داخل السجن من عقاب تأديبى أو فيما له من حقوق كالمكافآت والزيارات وغيرها .

خامسا ـ مراقبة المجرمين العائدين بعد خروجهم من السجون مراقبة فعالة حتى لا يتمكنوا من العود للاجرام . وذلك بوصل أرزاقهم واقتفاء آثارهم فى أعمالهم .

سادسا ـ أن لا تكون شروط المراقبة القضائية بحيث تحول بين المجرمين وبين وسائلهم المعيشية .

وخلاصة القول فى هذا البحث أن العود للجريمه فى مصر أصبح من الأسباب الأولية لزيادة الجرائم . وأن المجرمين العائدين كثيرون . وأن الواجب الاجتماعى يهيب بنا كى نعنى بأمرهم حتى ينقلبوا أفرادا صالحين لأنفسهم وللهيئة الاجتماعية .

ولكن - إذا ما استخف فريق منهم بحياة الجماعة ، وشق عصا الطاعة ، وبات لا يأبه لنظام تأديبي قائم ، ولا يقيم لحقوق الأفراد أو حرمات الشرائع وزنا . فقد وجب علينا كذلك للنجاة من بغيه أن نقطع عليه مسالك الأجرام ، ونأخذه بالنواصي والأقدام .

٥ - المواد المخدرة

لم يكن معروفا فى مصر حتى قبل الحرب العالمية من المواد المخدرة غير الحشيش والأفيون - وكان الأول أكثر إنتشارا بين الطبقات الفقيرة . أما الثانى فكان يؤخذ عادة كعلاج لبعض الأمراض ثم تدرج فى رؤوس متعاطية حتى أصبح نشوة ليس من السهل عليهم الأقلاع عنها - فلما وضعت هذه الحرب أوزارها تهافت الكثير على تعاطى « المخدرات » الأخرى كالهروين والكوكايين ، وكان الأخير أكثر تفشيا بين الطبقات الممتازة لارتفاع ثمنه .

ولما كان للمخدرات فى مصر مكتب خاص ينشر كل ما يتعلق بها تفصيلا فى كل عام ، فأننا لن نحدثك عن هذه المواد إلا إجمالا ومن الناحية الأجتماعية مستعينين فى ذلك بما جاء فى تقارير المكتب المشار اليه وغيرها من البحوث التى تناولت المواد المخدرة بالتمحيص .

أنواع المخدرات ومصادرها

أكثر المخدرات تعاطيا فى مصر هى الحشيش . والأفيون . والمنزول . والمعجون . والهروين . والكوكايين . والمورفين . والشاى الأسود الذى انتشر أخيرا بين طبقات الفلاحين والعمال .

أما الحشيش فيؤخذ من أشجار القنب الهندى الذى يزرع فى بعض ممالك اوروبا كالنمسا والبلجيك واسبانيا ـ وبعض ممالك آسيا كالهند والصين .

أما الأفيون فيستخرج من ثمار الخشخاش الناضجة ـ وهذا النبات يزرع فى الهند وآسيا الصغرى والعجم وبترخيص خاص فى مصر العليا .

أما المنزول فهو نوع من الحلوى يصنع من « الشيكولاته » الممتزجة بأنواع من العقاقير مثل جوزة الطيب والقرنفل والزنجبيل ـ ويضاف على كل ذلك الحشيش المذاب فى الزيت بنسبة العشر .

والمعجون يشبه المنزول فى تركيبه غير أن الأول يخلط عادة بالعسل .

أما الشاى الأسود فهو المنقوع المر الذى يحصل عليه المدمنون بعد غليهم أوراق الشاى غليانا شديدا أو متكررا .

أما الهروين فهو مسحوق بللورى أبيض اللون غير قابل للذوبان فى الماء بسهولة ، ولكنه يذوب فى الكحول . وهو أقل مرارة من الكوكايين .

أما المورفين فهو أهم الأصول الفعالة فى الأفيون وأقدمها اكتشافا وهو مر الطعم .

هذا وقد كان القصد من إيجاد هذه المواد بصفة عامة هو الاستعانة بها فى الأغراض الطبية لولا أن المدمنين عليها من الناس قد أساءوا استعمالها .

وعلى العموم فللكوكايين والهروين والمورفين وغير ذلك من المستحضرات الكيماوية مصانع خاصة فى الممالك الأوربية كسويسرا وفرنسا والنمسا وهولاندا ـ وهذه المصانع تصدر هذه السموم إلى الشرق بكميات هائلة ـ فاذا أضفت إلى ذلك أن « المقطوعية » الطبية التى يحتاجها العالم سنويا من هذه المخدرات لا تبلغ عشر معشار ما تخرج هذه المصانع تبين لك أن هذه الكميات الكبيرة إنما تصنع خصيصا للمأفونين والمخبولين من المدمنين عليها ـ سواء فى مصر أو فى غيرها من الممالك وخصوصا الشرقية منها .

تجارة المخدرات

للمخدرات فى مصر تجارة رابحة ربحا مغريا إلى حد بعيد . وإذا كنت فى شك مما نقول ـ فاعلم أن الكيلو من الأفيون الأزميرلى مثلا إذا ما وصل شواطىء الثغور المصرية بيع باربعة من الجنيهات ـ فاذا ما خفّ إلى القاهرة تلقفه تاجر الجملة بأربعين جنيها ـ وأن ثمن الكيلو من الحشيش الهندى يباع على الشاطىء بثلاثة ـ فاذا ما فاحت رائحته فى عاصمة البلاد ابتاعه التاجر بخمسة وستين . وهو فى كلتا الحالين يبيع هذين الصنفين للمدمنين بضعف الثمن الذى اشترى به على أقل تقدير .

أما متوسط ثمن الكيلو من الهروين بعد خروجه من المصنع فستون جنيها ـ فاذا ما اجتاز البحار ، وغافل الرقباء ، وتسلل بين السكان ، وأحس به المدمنون ، سارعوا اليه فابتاعوه بآلاف من الجنيهات قد بلغت خمسا فى بعض الأقاليم المصرية وعشرا فى البعض الآخر ـ وما يسرى على الهروين يسرى على ماماثله من المواد الكيمائية الآخرى .

والظاهر أن هذه الأرباح الفاحشة قد وضعت على أعين تجار المخدرات غشاوة وفى آذانهم وقرا . وانتزعت ما فى قلوبهم من رحمة فعموا عن رؤية جراح البشرية المعذبة . وصموا عن سماع أنينها العميق ـ وإلا فما بالهم لم يكتفوا بهذه الثروة الاحرمية فاحشة فراحوا يضاعفونها بغش المخدرات فيمزجونها بمواد أخرى تتفق معها شكلا وتقل ثمنا ، كالمورفين الذى يخلط بالماء النقى ، والهروين الذى يضاف اليه سكر اللبن وسلفات الكينا .

حقا ان تاجر المخدرات أكبر فى نظر الانسانية جرما من سافك الدماء . لأن الأخير اما يقتل فردا أو أفرادا لضغينة أو انتقام . أما هذا التاجر فانه يستنزف دماء الآف من الناس لغير جريرة إلا ابتغاء الثروة الآثمة .

ومما يجب الاشارة اليه أن معظم ما يصنع من هذه السموم فى وسط

أوربا إنما يستهلك فى الممالك الشرقية وفى مقدمتها مصر ـ ومعنى هذا أن كثيرا من رسل الموت التى تولد هناك لا تباشر مهمتها إلا فى هذه البلاد ، وان «ميكروبات» السموم البيضاء على الخصوص تأتينا عن طريق الريح الشمالى ، حتى إذا ما استظلت بسماء مصر الصافى هبطت لتتبوأ من نفوس الشباب أعلى مكانة . ومن أجسامهم أخصب المراتع .

ومما هو جدير بالذكر أن أكابر تجار المخدرات فى مصر من الأجانب ، وان أكثر المتهمين فى هذه التجارة من المصريين لم يكونوا فى الواقع إلا وسطاء أو عيالا على كبار التجار .

هذا ولا تنس ما يحدثك به كثير من الوطنيين المحبوسين لتجارة المخدرات من أنهم لم يكونوا فى يوم من الأيام تجارا بالمعنى المفهوم من التجارة ؛ ولكنهم مدمنون أصلا . وأنهم لما خلت أيديهم من المال ولم يجدوا ما يبتاعون به هذه السموم انقلبوا تجارا فيها ،

ومما يؤسف له أن شيطان هذه التجارة المغرية قد تمكن من أن يوسوس فى صدور بعض من أقامتهم الانسانية لحماية أبنائها من الأطباء وغيرهم ، فاتخذوا من عزائم المدمنين المتداعية سبيلا للرزق ، وان كان رزقا لحمته إفساد الاخلاق وسداه الفتك بالقوس ـ وهكذا استطاعت المادة كعادتها من ان تحجب بكثافتها كثيرا من معانى الحياة وصفائها ..!!

حيل التهريب

لتجار المخدرات حيل غريبة وعديدة يلجأون اليها لتوزيع سمومهم . فهم يدخلونها الى القطر بكافة الأساليب الشيطانية . ويحتالون كثيرا على رجال الجمارك فيدسونها فى الفواكه بدلا من النوى والبذور ؛ وداخل أعمدة الأسرة وبطانات الحقائب وقيعان البراميل ، وجوف الآلات ، والأدوات

والأوانى على اختلاف أنواعها ـ وقد يضعونها أحيانا فى أكياس صنعت من قماش خاص لا ينفذ منه الماء ، حتى اذا ما رأوا أنفسهم فى خطر ألقوا بها قريبا من الشاطىء حتى تأتيها الأيدى وتجرها بحبل على حين غفلة من الحراس ـ ولقد سمعنا مرة أن أحدهم استطاع تهريب المخدرات فى قاع قفص وفى داخل القفص أسد . وبدهى أن تفتيش القفص وهو على هذه الصورة ليس بالأمر الهين ـ وهم فوق ذلك يستخدمون المراكب الشراعية على الحدود والعرب الرحل فى الصحراء ، وغير ذلك من الحيل التى يتفرغون لاتقانها .

وكما أن لتهريب المخدرات الى داخل البلاد طرقا ، فلتوزيعها بين المدمنين طرقا أخرى ـ كانتحال بعض تجار المخدرات فى الظاهر لأعمال تجارية لا تمت اليهم بصلة مثل بيع المسلى الصناعى والسجاير وأصناف الحلوى وغيرها ـ وكاستخدام النساء والاحداث والرجال الذين يلبسون اللباس المخصص لمشايخ الطرق اعتقادا منهم بان هذه الطبقات أبعد الناس عن الشبهة ، كما أن تفتيش النساء عند تسرب الشك ليس بالأمر اليسير ـ ويلجأ هؤلاء التجار فوق ذلك إلى إخفاء هذه السموم تحت الأرض وداخل الجدران والسقوف وفى الأمكنه المهجورة .

أضف الى ما تقدم أن لتجارة المخدرات بصفة عامة عصابات منظمة للتهريب ، ووسطاء البورصات لتحديد أسعار البيع والشراء ، وعملاء للتوزيع فى المدن والقرى ، وجواسيس لمراقبة البوليس ، ومحلات قد أعدت خصيصا للتدخين وأخرى للحقن وغير ذلك من أساليب الهلاك والدمار .

الإدمان وأسبابه

الإدمان على المواد المخدرة هو التهافت على تعاطيها باستمرار حتى

تصبح عادة متأصلة فى نفس المدمن . وهو فى الغالب لا يصيب من الناس إلا من سفه رأيه ، وفترت عزيمته ، وأهدرت كرامته ، ونسى وجوده فى الحياة كانسان عاقل مسئول . له حقوق ، وعليه واجبات .

أما أسباب الإدمان فيحدثك عنها المدمنون أنفسهم وفى صراحة لا ابهام فيها ـ فهذا موظف مدمن يصرح بأنه كان شغوفا باحتساء الخمر ؛ ولم يكن ليستطيع النوم حتى يشرب منها كمية كبيرة . فنصح له صديق جاهل بأن شمة من الكوكايين تذهب بتخدير الخمر وتجعله متنبها وفى سرور تام . ثم أشير عليه بأن الهروين أشد تأثيرا من الكوكايين فاعرض عن الثانى وأوغل فى تعاطى الأول لدرجة أنه فى الفترة التى كان ينقطع فيها عن التعاطى كان يشعر بمغص وآلام حادة ـ وبالرغم من أن هذا المخدر قد أفقده وظيفته وماله ومركزه فى الهيئة الاجتماعية ، فانه لم يقو على دفعه أو نسيانه إلا بعد أن قضى فى السجن ستة أشهر لا تصل اليه يده بحال ـ وأمثال هذا المدمن لدينا كثيرون ولا يختلفون عنه فى هذا التصريح .

والمدمنون على الحشيش والأفيون يعترفون أنهم تعاطوا هذه المواد فى المبدأ للتسكين والتخدير ولعلاج من إسهال أو ألم فى الرأس .

أما الذين يتعاطون المنزول فيقولون أنه مضحك ومفرح وفاتح للشهية .

وأكثر المدمنين على الأطلاق يجمعون على أنهم تعاطوا المخدرات فضلا عما تقدم من الأسباب لجلب السرور وطرح الحزن والضجر وتخفيف متاعب الحياة . وعلى الخصوص للاستعانة على المتعة الجنسية . وانهم قد اكتسبوا عادة الأدمان من الاختلاط وظروف الوسط وبشر الاجتماع . وان السابق منهم يتكفل بتعليم اللاحق .

ويزعم الحشاشون وأرباب الأفيون دون غيرهم أن معظمهم متقدم فى السن . وانهم قد اعتادوا تعاطى هذه المواد من الصغر حتى أصبحت عادتهم

التى امتزجت بدمائهم ، ولذلك فانهم لايستطيعون الاقلاع عنها لأنهم يشعرون بعد تعاطيها بالقوة والانتعاش . وهم يرفعون عقيرتهم بالاحتجاج لمساواتهم فى العقاب مع المدمنين على المخدرات الأخرى الكيمائية . لأن الحشيش والأفيون كما يزعمون أقل اضرارا بالجسم وضياعا للمال .

الأوساط المدمنة

لقد بحثنا حالة المئات من المدمنين على تعاطى المواد المخدرة من وجهة سنهم وصناعاتهم وبيئاتهم وغير ذلك مما له وثيق الاتصال بحياتهم قبل دخولهم السجن وبعده فادى بنا الدرس إلى هذه النتائج :

أولا ـ أن ما يقرب من ثلاثة أرباع المدمنين من الشبان الذين يتراوح سنهم بين العشرين والأربعين ، وأن أكبر المدمنين سنا هم الحشاشون ومتعاطو الأفيون والمنزول والمعجون .

ثانيا ـ أن بين كل مائة مدمن ثلاثة على الأكثر من المتعلمين أو ممن لهم صفة فى الهيئة الاجتماعية . والباقون من صغار الفلاحين والعمال وأرباب الصناعات المختلفة .

ثالثا ـ أن أكثر المدمنين من البنادر مع أن البنادر أقل من القرى فى عدد السكان .

رابعا ـ أن أكثر المواد المخدرة تعاطيا بين المدمنين أخيرا كانت الحشيش والأفيون والهروين والمنزول بخلاف الكوكايين وما اليه من السموم البيضاء فان الاقبال عليها أصبح ضئيلا عن ذى قبل .

ومن هذا البيان يمكنك أن تستخلص أن كثيرا من الشبان المصريين وخصوصا أرباب الصنائع فى خطر داهم بسبب الأدمان على تعاطى المواد المخدرة ، وأن من نتائج هذا الخطر المحتوم تسرب عوامل الكساد والوهن فى الصناعات المصرية . وان سوء الحالة الاقتصادية فى البلاد جعل المدمنين

أكثر انكبابا على الحشيش والأفيون والمنزول وأخيرا على الشاى الأسود تبعا لرخص ثمنها ، ولأن الشاى على الأخص فى متناول أيديهم وتعاطيه غير محظور .

مضار الادمان

للأدمان على المواد المخدرة مضار كثيرة منها ما يصيب المدمن ومنها ما ينال من المجتمع ـ ونحن محدثوك عن أهم هذه المضار إجمالا فيما يلى ·

١ ـ من نتائج الأدمان المؤكدة القضاء على صحة المدمن قضاء مبرما وجعله مخلوقا عجيبا لا هو بالحى فينتفع به ولا بالميت فيؤمن شره وتطوى صحيفته ـ ونظرة واحدة الى أحد المدمنين ومقارنة حالته الصحية بالحالة التى كان عليها قبل إدمانه تبين لك بجلاء مبلغ فتك هذه السموم بالأجسام . فالمدمن إبان إدمانه يصاب بمختلف الأعراض المرضية والعصبية كفقر الدم واضطراب المخ ، وضعف النبض ، ولغط فى القلب ، وآلام فى المفاصل ، وفقد لشهية الطعام . وضيق فى التنفس ، واحتقان فى الكلى ، ونزلات معوية حادة ، وأرق مؤلم ، وغير ذلك من الآلام التى لا يتطوع لاحتمالها الا كل جاحد لنعمتى الصحة والعقل .

هـذه بعض الأعراض التى تصيب المدمن فى مـدة إدمانه . فاذا امتنع فجأة عن تعاطى المخدرات أصيب أياما بخفقان فى القلب ، ومغص شديد ، وهبوط فى القوى ، وعرق غزير ، وقىء وإسهال دائمين ، وزيادة فى إفراز الأنف ولمم بحالة تنبو عنها الأنظار .

فاذا أضفنا الى ما تقدم أن أكثر الناس تعرضا للعدوى بمرض السل هم المدمنون لما هم عليه من الضعف والهزال ، وأن الهروين يعرض المدمن عليه للملاريا الخبيثة والخراجات العفنة التى تنتج عادة من الحقن الملوثة .

وأن كثيرا من المدمنين قدأصيبوا بالعقم فحرموا زينة الدنيا من البنين ، أو جاءوا بذرية ضعاف اختطف الموت بعضها وعاش البعض الآخر يتذوق ألوانا من الآلام والأسقام ، وأن مستشفى الأمراض العقلية يتلقى المدمنين أفرادا بعد أن فقدوا بسبب الادمان عقولهم ، وأن هؤلاء المجانين بطبيعة الحال سيذرون فى المجتمع المصرى ذرية عقيمة . وأن الموت ينقض على المدمنين الذين أسرفوا فى التعاطى حينا بعد حين . نعم ـ اذا أضفنا هذا الى ذلك . لتبين لنا أن الادمان وباء ، ولكنه من النوع الخطر الذى لا يبقى ولا يذر .

٢ ـ يشعر المدمن عقب تعاطى المخدر بانتعاش وسرور لا يلبثان طويلا حتى يزولا . ويتبعهما ضيق شديد وحرج مضن فيضطر المدمن الى المزيد من التعاطى حتى يصبح ذلك عادة له لا يستطيع الافلات منها مع أنه يعتقد من قرارة نفسه أن الادمان يسير به بخطوات واسعة فى طريق الفناء .

٣ ـ بين المدمنين عدد كبير قد أسرفوا فى الادمان حتى أنهم لما خلت أيديهم من المال ولم يجدوا ما يبتاعون به هذه السموم باعوا كل ما وقعت عليه أنظارهم من المتاع وأثاث المنازل وحلى النساء ، ثم لجأوا فى النهاية الى الحصول على ثمن المخدرات بطرق غير مشروعة كالسرقة والنصب ـ ومما يؤسف له أن بعضا من هؤلاء السارقين والمحتالين قد اعتادوا على هذه الجرائم فطرقوا أبواب المحاكم غير مرة . ومعنى ذلك أن أضرار المخدرات لم تقتصر على صحة الشباب وأخلاقهم ، بل زادت من مشاكلنا الاجتماعية بأن خلقت لنا نوعا جديدا من أنواع المجرمين العائدين . ولم يكن العود هنا بدافع العوز والفقر كما نعلم . ولكن من أجل تسميم العقول والأجسام.

٤ ـ قد وجدنا أن أكثر المدمنين المحبوسين متزوجون وأن لكثير منهم ذرية . فاذا كنا نعلم مما تقدم أن معظم المدمنين عقماء ، فكيف يكون ما ـ

أهليهم وذرياتهم بعد حبسهم وخصوصا النساء منهم ؟ ـ أفلا يكون ذلك داعيا الى فساد الأخلاق ، وأن كثيرا من زوجاتهم قد تسقطن اذا ما أردن التعيش من طرق غير مألوفة .

٥ ـ أعطى قانون الأحوال الشخصية الجديد الحق للزوجة فى أن تطلب الطلاق من زوجها اذا حكم عليه بالحبس مدة تزيد عن سنة حتى ولو كان قائما بالنفقة عليها مدة حبسه ـ ولذلك فان عددا كثيرا من السيدات المتزوجات من المدمنين قد طلبن الطلاق طبقا لهذا القانون بعد أن يئسن من حياة زوجية مليئة بالملل والتعاسة سببها لهن ادمان أزواجهن على المخدرات . وهذه نتيجة حتمية ـ وإلا فقل لى بربك ماهى الفائدة التى تعود على الزوجة من بعل أنانى ، مختل الشعور ، منحط القوى ، مبدد لمالها وماله . وهى تعلم فوق ذلك أنها كلما أقامت معه أمدا جاءها بنسل كسيح أو ضعيف ، وقد لا تجد فى النهاية ما يقوم بأود حياة هذه الصبية البريئة ، والتى سينتهى بهم إدمان أبيهم الى السقوط فى هوة الفقر المدقع ، والصحة الذابلة ، والتربية المنحطة والعيش المرير .

٦ ـ ثبت من تحقيق بعض القضايا أن كثيرا من المدمنين لما يئس من شفائه من داء الأدمان ووهنت عزيمته وخارت قواه عمد الى حيلة يدخل بها السجن ليحال بينه وبين هذه السموم حينا من الدهر يسترد فيه قوته ويتمالك صحته ـ وهذه الحيلة هى ان يتقدم أحدهم لرجال الضبط بقليل من مسحوق غير مخدر ولكنه يشبه المخدر ، أو يتظاهر أمام أحدهم بتعاطيه فيقبض عليه ، ويودع السجن تحت التحقيق ، ويرسل ماضبط معه الى المعمل الكيماوى للتحليل . وهذا التحليل فى الغالب يستغرق وقتا طويلا يكفى لشفاء المدمن . وإلا فهو بمثابة هدنة يستريح فيها هذا البائس من مهاجمة المخدرات له .

زد على ذلك أن المشاهدات قد دلت أيضا على أن كثيرا من المدمنين كان يتقدم بالهروين نفسه مؤثرا حياة السجن عن بقائه طليقا ، لأنه يعلم أن السجن سيصبح سدا محكما بينه وبين هذه الآفة التى لا يستطيع الصبر عليها لما لها من الأثر العميق فى نفسه .

هذه مضار الأدمان التى نلمسها كل يوم فى حياتنا الاجتماعية ـ وهى فى مجموعها تحدثك بأن المواد المخدرة تحاصر المدمنين عليها بقوة ، وتتغلغل فى أعماق حياتهم ومرافقهم بأجناد التدمير والتخريب . وأنها قد هدمت فيهم كل شىء ولم تقم شيئا ، وأنها قد نزلت بصحتهم فاضعفتها ، وأموالهم فبددتها ، وكرامتهم فاهدرتها ، وأخلاقهم فافسدتها .

نفسية المدمن وصفاته

مثل المدمن على المخدرات كعابر صحراء أصابه ظمأ شديد فلم يجد غير ماء من ملح أجاج كلما ازداد منه تجرعا ازداد عطشا حتى قضى ـ فان أعوزك البرهان فاذكر أن المدمن كما علمت يفقد بادمانه على المخدرات كل ما يملك من قوى مادية كانت أو معنوية ، ولكنه مع ذلك لا يستطيع الاقلاع عنها . بل إنه مع الأسف ليزداد توغلا فى تعاطيها كلما بالغت فى تحطيمه . وقد يرجع هذا إلى ما للمواد المخدرة من التفاعل الغريب فى أجسام المدمنين ولأنها تمتزج باعصابهم امتزاج الماء بالروح . أو لأنها أشبه شىء بالسرطان إذا حل بالجسم ابى الرحيل عنه .

والمدمن إذا ما تسلط عليه سلطان المخدرات نسى فى سبيلها كرامته ومركزه فى المجتمع ان كان ممن لهم مركز اوكرامة ـ فهو يعاشر الرعاع والأوشاب معاشرة الند للند . فاذا ما تمكن الأدمان من نفسه خارت قواه ، ووهنت إرادته ، فتسكع فى الطرقات كما يتسكعون . واستجدى

الا كف مثل ما يستجدون ، وقد ذهب عن وجهه الرونق والبهاء ، وانتزع من خلقه الخجل والحياء .

والمدمن لا يجني على نفسه وحسب . بل إنه ليجنى على زوجه وأولاده وكل من يكفلهم . وهو أنانى إلى حد بعيد ، لا يفكر إلا فى إشباع شهوته ـ ولذلك نراه ينفق فى هذا السبيل كل ما تصل اليه يده ، فان أملق ونضب معينه لم يتعفف من أن يندمج فى زمرة المدلسين والمزيفين ـ ومن هذا يتبين لك أن للمدمن نفسية مريضة منهوكة متخاذلة تنزلق به سراعا إلى هوة السفالات ولا تأبه لأى معنى من معانى الفضيلة مادام رأس صاحبها نشوان بالتخدير .

والمدمنون كشطر من بنى آدم لا يأبهون فى أى شأن من شئونهم لنظام أو انسجام . لأنهم عن ذلك فى شغل ـ وهم معروفون بين مختلف الطبقات بسيماهم وبمجرد النظر اليهم لما اختصوا به من الشعور الكثة ، والملابس الرثة . والوجوه المغبرة ، والعيون المصفرة . والخدود الغائرة ، والعظام النافرة . والخياشيم السائلة ، والشفاه الذابلة . واللحى المرسلة . واللون الشاحب ، والفكر الذاهب . والجسم الناحل ، والعقل الخامل . والأطمار البالية ، والجيوب الخالية ـ ولله فى خلقه شئون .

وأكبر الظن أن الأدمان ينال من نفس المدمن أكثر مما ينال من جسمه . والا فما معنى عودة بعض المدمنين إلى المخدرات بعد أن اذاقتهم ويلا وثبورا ، وزجت بهم فى النهاية فى أعماق السجون .

هذا ولا يفوتنا قبل الفراغ من هذا الوصف ان نشير إلى أن المدمن يعالج من داء الأدمان بمنعه طفرة عن تعاطى المخدرات زمنا كافيا ، أو تقليل كمية المخدر الذى اعتاد عليه تدريجيا حتى ينساه .

ونحن نميل إلى القول بأن المدمن بعد شفائه لكى لا يعود إلى الادمان

فى أشد الحاجة إلى علاج نفسانى أيضا . ويتلخص هـذا العلاج فى كبح جماح نفسه ، وكسر شهوته ، وتنمية إرادته ، وتحكيم عقله ، وأن يؤمن الايمـان كله بأن الأدمان موت محقق ، والا نجاة له منه إلا أن يتجنبه ويزدريه ، ويطلقه طلاقا لا رجعة فيه.

قانون المخدرات

فى ٨ مايو سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم بتنظيم تجارة الجواهر المخدرة . وكل مخالفة لهذا المرسوم كانت عقوبتها الحبس لمـدة لاتزيد عن سبعة أيام وغرامة لاتتجاوز مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين ـ ولمـا انتشرت المخدرات وتفشت اخطارها بين الطبقات فطن لذلك الشارع المصرى فجعل تجارتها أوحيازتها أو تعاطيها جنحة عقوبتها الحبس من شهر إلى ثلاث، وغرامة من عشرة جنيهات إلى ٣٠٠ جنيـه أو باحدى هاتين العقوبتين . والحبس لمدة لاتزيد عن ستة شهور وغرامة قدرها خمسون جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين إذا كان بيع الجواهر أو التنازل عنها لشخص عمره أقل من ٢١ سنة كاملة . أو إذا كان المخالف قد سبق الحـكم عليه لنفس المخالفة فى أى وقت كان . وذلك طبقا لأحكام المرسوم الذى صدر فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ .

وفى مايو سنة ١٩٢٦ حرّمت الحكومة زراعة الأفيون بعـد أن كان مباحا فى بعض مديريات الوجه القبلى . على شريطة أن المحصول الذى ينتج من هذه المساحة يصدر للخارج أو يباع فى معامل التحليل والصيدليـات بتصريح من مصلحة الصحة .

ولـكن تبين مع الأسف أن هذه القوانين لم تثبت أمام تيار المخدرات الجارف فى مصر ولم تأت الثمرة التى سنت من أجلها . لأن المخدرات انتشرت بين السكان بشكل مريع وتجرع من سمومها آلاف من مرضى

القلوب وضعاف العزيمة . كما أن الأفيون كان يتسرب سرا بين الطبقات لسهولة الحصول عليه ، فلم يجد الشارع المصرى بدا ازاء ذلك من اصدار قانون رادع فى ابريل سنة ١٩٢٨ ـ ولقد شدد هذا القانون فى العقاب ، ووضع قيودا خاصة لجلب وتصدير وتجارة المخدرات واحكاما محدودة لصرف الأدوية بالصيدليات وكل ما يهمنا الوقوف عليه منه يتلخص فيما يلى :

(١) نصت المادة الأولى منه على أنواع المخدرات المحظورة كالكوكايين والمورفين والهيروين والقنب الهندى والحشيش . وغيرها .

(٢) جعل عقاب من يتجر فى المخدرات بدون ترخيص الحبس مع الشغل من سنة إلى خمس . والغرامة من مائتى جنيه إلى الف . وجعل عقوبة المحرز للمخدرات بقصد التعاطى من غير أمر الطبيب المعالج الحبس مع الشغل من ستة شهور إلى ثلاث سنوات . والغرامة من ٣٠ جنيه إلى ٣٠٠ جنيه وذلك مع التنفيذ فورا على المحكوم عليه فى الحالتين .

(٣) حرمان من يحكم عليه بموجب هذا القانون من استعمال حقوقه السياسية والانتخابية لمدة خمس سنوات تبدأ من انتهاء مدة العقوبة . وجواز نشر ملخص الحكم النهائى على نفقته فى ثلاث جرائد يومية تعينها المحكمة

(٤) قدر مكافأة لمن يضبط الجواهر المخدرة أو يعمل على ضبطها وذلك بصرف ٥ مليمات عن كل جرام من المائة جرام الأولى ، واثنين مليم عن كل جرام يزيد عن المائة إلى الف ، وجنيه عن كل كيلو جرام لغاية عشرة ، ونصف جنيه عن كل كيلو يزيد على العشرة بشرط أن لاتزيد قيمة المكافأة على ٣٠ جنيها ، وذلك فيما يختص بالحشيش والأفيون . أما المكافأة عن المواد الأخرى فقدجعلها : ٥ مليمات عن كل جرام من

العشرين الأولى و ٢٠ مليم عن كل جرام من ٢١ إلى ١٠٠ جرام و ١٠ مليمات عن كل جرام من ١٠٠ إلى ١٠٠٠ وخمسة جنيهات عن كل كيلو جرام يزيد عن الكيلو الأول بشرط أن لا يزيد مجموع المكافأة عن مائة جنيه.

وهذا القانون كان له أثره من غير شك فى محاصرة المواد المخدرة والحد من نكباتها والتضييق عليها إلا أنه مع ذلك يمكن الاعتراض عليه بما يلى:

١ ـ أنه لم يفرق فى العقاب بين متعاطى الحشيش والأفيون وبين متعاطى المواد الكيميائية الأخرى، كما أنه سوى فى عقاب من يتجر فى أى نوع منها جميعا.

٢ ـ أنه قضى بالحكم بالغرامة لغاية «٣٠٠ جنيه» على المدمن ـ ولكن كيف يكون مآل هذا المدمن متى حصلت منه هذه الغرامة وكانت كل رأس ماله الذى يقتات منه ـ أليس من المحتمل بعد ذلك أن يصبح هذا المدمن لصا أو متشردا؟.

٣ ـ أن مدة الحبس بدلا من الغرامة مهما بلغت لا تزيد عن ثلاثة أشهر حبساً بسيطا ـ ولذلك فمعظم المحكوم عليهم يستبدلون هذه الغرامة بالحبس.

مكافحة المخدرات

الواقع أن لمكتب المخدرات فى مصر أكبر فضل فى مكافحة المواد المخدرة، وأن مدير هذا المكتب وهو سعادة رسل باشا بما حباه الله من مضاء العزيمة والاخلاص للواجب قد وفق فى محاصرة المخدرات. ولا أدل على ذلك من النقص الكبير الذى تطرق إلى عدد المتهمين فى تجارة وتعاطى هذه السموم. وها هو زيادة فى التضييق عليها قد أنشأ لهذا المكتب فرعين: أحدهما بالوجه البحرى ومقره طنطا. والآخر بالوجه القبلى ومركزه أسيوط.

والحقيقة أن المواد المخدرة بالنسبة لنتائجها السيئة لا تختلف فى شىء عن الأمراض الوبائيه الفتاكة ، بل ان الأولى لأعمق جرحا وأشد هولا لأنها تنال من الأنفس والأموال والأخلاق فى وقت واحد ، بينما الأخرى لا تعدو القضاء على كثير من المرضى . فكما أننا عند درء أخطار الأمراض الوبائية لا نكتفى بعزل المصابين وعلاجهم ، بل نعمل فى ذات الوقت على تطهير الأمكنة من الجراثيم وابادتها أولا فأولا ، كذلك يجب علينا عندما ننهض لمكافحة المخدرات أن نبذل جهد المستطاع كى لا تتسرب بين السكان.

ونحن مهما حاولنا لانقول بقطع دابر المخدرات حتى لا نرى فى المستقبل مدمنا يتجول فى الطرقات ، أو تاجرا يندس بين الطبقات ـ ولكن فى مكنتنا متى تذرعنا بوسائل التضييق المشروعة وثابرنا على مكافحتها بحزم أن نقلل من نكباتها الى الحد الذى يطاق .

وعندى أن خير ما نتوسل به للوصول الى هذه الغاية يتلخص فيما يأتى:

١ ـ تحديد المقطوعية اللازمة من المخدرات للاغراض الطبية وعدم السماح باستيراد مايزيد عنها ولو أدى ذلك الى احتكار الحكومة « ممثلة فى مصلحة الصحة » لهذه المواد .

٢ ـ التفريق فى العقوبة بين محرزى ومتعاطى الحشيش والأفيون وما شابهها ، ومحرزى ومتعاطى المخدرات الكيمائية الأخرى .

٣ ـ زيادة الرقابة لمنع التهريب فى مصالح الجمارك والحدود والسواحل، وحسن اختيار العمال المنوط بهم ضبط المخدرات مع عدم الاعتماد الكلى فى ذلك على الخفراء والعساكر بثا للطمأنينة فى نفوس الجمهور بل ورجال التحقيق أيضا .

٤ ـ بسط يد الحكومة فى مكافأة من يضبط أو يتسبب فى ضبط كمية من هذه السموم سواء كان الضابط من رجال الحفظ أو الأهالى أو من

نفس المدمنين ، وكذلك مكافأة كل من يبلغ عن موضع إخفاء المخدرات ويترتب على هذا التبليغ ضبطها بالفعل .

٥ ـ إذاعة منشورات دورية وخطب منبرية بين السكان فى المساجد والكنائس بطريقة منظمة ـ على أن يتولى تحرير هذه الخطب وتلك المنشورات لجنة قوامها ثلاثة أعضاء . أحدهم من مصلحة الصحة والثانى من المختصين بكفاح المخدرات والثالث من رجال الدين حتى تستطيع بحكم معلومات أعضائها من أن تلم بالموضوع من جميع نواحيه ، وتبين للناس مضار هذه السموم من جهاتها الصحية والدينية والماليةوالخلقيهوالاجتماعية.

٦ ـ إنشاء لجان بالمدن والقرى من الرجال المشهود لهم بحسن السيرة وقوة النفوذ بين مواطنيهم لمراقبة تجارة وتعاطى المخدرات عن كثب ، وأن تكون هذه اللجان على اتصال دائم بالمنوط بهم مكافحتها ويكون من أول واجباتها الأخطار عن كل حالة تطرأ على القرية أو المدينة من جهة المخدرات ، ومراقبة المدمنين بمجرد شفائهم سواء بعد خروجهم من السجن أو المصحة .

٧ ـ عمل نشرة شهرية يذكر فيها أسماء من تثبت ادانتهم أمام المحاكم فى تعاطى أو تجارة المخدرات ، واذاعة هذه النشرة بين ذويهم ومواطنيهم . لأن فى ذلك من التأثير لأدنى ما فيه . وقد يكون وحده كافيا لتقوية عزيمة بعض المدمنين وكفهم عن هذه العادة الممقوتة . كما أن فيه فائدة أخرى للجمهور المحتك بهذا المدمن فلا يمده على الأقل بالمال الذى قد يقترضه بحجة الحاجة المشروعة إليه . بينما هو فى نفس الوقت يمده فى ابتياع هذه المهلكات من حيث لا يشعر به أحد .

٨ ـ إذاعة مضار المخدرات بين الجمهور بروايات تمثل فى المراسح و« السينما » . وعمل مسابقة سنوية لمعرفة من يخرج أحسن رواية ومكافأته

ماديا ، وأن تمثل هذه الروايات بكثرة فى أوساط الصناع والعمال حيث يكثر تعاطى المخدرات .

٩ ـ إذاعة صور حقيقية لبعض المدمنين تبين حالتهم قبل الادمان وبعدها لأن الصورة بهذه الحالة قد تكون أعمق أثرا فى نفس الناظر اليها من أبلغ خطبة وأعظم منشور .

١٠ ـ يدعو بعض المفكرين فى أوربا كما علمت إلى عقاب المدمن على المسكرات عقابا جسمانيا ـ والمدمن العائد فى الصين معرض للحكم عليه بالاعدام ـ فهل يكون من المستغرب بعد ذلك إذا فكرنا فى تطبيق العقاب الجسمانى على العائدين من المدمنين ؟ . على أن يكون ذلك مرجعه لتقدير القضاء تبعا لحالة المتهم وما يحيط به من ظروف .

١١ ـ أن يقوم الآباء وأولياء الأمور بدورهم فيراقبون من هم تحت رعايتهم المراقبة الفعالة . وبذلك يكونون خير عون للحكومة فى القيام بواجبها ازاء هذه الكارثة . فضلا عن أن هذا فرض مقدس من واجبهم آداؤه وفيه أكبر النفع لهم وللمجتمع .

١٢ ـ إحاطة المصح المزمع فتحه لقبول المرضى من المدمنين بشروط وقيود خاصة حتى لا يصبح ملجأ للعاطلين ومن لا مرتزق لهم ، وحتى لا تتسرب المخدرات الى داخله .

هذا ماتراه فى كفاح المواد المخدرة قد حتنا به إجمالا . فاذا تحقق تعاون الدول على محاربتها كان الأمل فى القضاء عليها كبيرا .

خاتمة

ها نحن قد فرغنا من بحثنا هذا بعد أن سلكنا بك سبيلا لم تكد تطويه حتى تبين لك أن المجتمع المصرى يكاد يكون فى معزل عن المجرمين والعناية بأمرهم، وأن شيوع الفقر والجهل وفساد الأخلاق والميل للانتقام والعود الى الجريمة وذيوع المخدرات، كل ذلك كان له أثره الظاهر فى بعث الجرائم من مرقدها وانتعاشها بين السكان .

وها أنت قد رأيت فضلا عن ذلك أن إبادة الجرائم كان ولا يزال من الآمال التى لا تطمع الانسانية فى تحقيقها، وأن الجريمة بالرغم من مطاردتها قد لزمت البشرية طوال الدهور واقترنت بها كما اقترن العسر باليسر. وأن الحكومات جميعا بما أوتيت من قوة لم تستطع القضاء على أسباب الشر بين الناس أو انتزاع ما فى قلوبهم من غل . ومن أجل ذلك قصرت اهتمامها وهى راغمة على كفاح الجريمة ودرء أخطارها جهد المستطاع .

وكفاح الجريمة فى الواقع لا يؤتى ثمره بالقبض على المجرمين واعتقالهم فحسب، ولكنه يستلزم مع ذلك استقصاء البواعث الأولية لكثرة الجرائم ومحاصرتها والتضييق عليها حتى لا تبيض وتفرخ . ولا نقول حتى تبيد وتستأصل . لأن ذلك فوق مقدور البشر ما دام الانسان انسانا .

وعندى أن مثل أولئك الذين يبذلون أكثر جهودهم عند محاربة الجريمة على ما ينجم عنها من شرور، كمثل من يعالج الجشع المتخوم بالعقاقير التى تساعد على الهضم من غير أن ينصح له بتقليل الطعام، أو كالذى يكتفى بتهشيم بعض بيضات الأفعى ويدعها تنساب من جحورها لتلدغ كل من تلقاه فى طريقها .

هذا ولا يفوتنا قبل اختتام هذه الكلمة أن نتوجه للقارئ الكريم بآخر ما

يتذرع به كل من يعرض للبحث فى صلاح المجتمع من طريق تقليل الجرائم ألا يجعل كل اعتماده فيما يرى على النظم الاصلاحية المتبعة فى الشعوب الأخرى الا بعد أن يتأكد كل التأكيد من طيب ثمارها وعظيم نفعها ، لأن لكل شعب عوائده وحاجاته ، ودرجة تعليمه وتربيته ـ ولأن القوانين كما يقول علماء الاجتماع « تسن لحاجات الأمم لا لشهواتها ، وحاكم الامم معقولها لا ما تلتزمه من النظامات ، وخير الانظمة ما صدر عن هذا المعقول . ورب قانون نافع فى أمة ضار فى أمة أخرى » .

هذا ما نراه فى كفاح الجريمة قد جئنا به ، والله سبحانه يسدد خطانا فى كل ما نعمل ، ويهدينا سواء السبيل.

أهم المراجع

شرح القانون الجنائى	للاستاذ احمد بك صفوت
التحقيق الجنائى العلمى والعملى	« محمد بك شعير
شرح قانون العقوبات « القسم العام »	« كامل بك مرسى
أصول علم النفس	« أمين مرسى قنديل
النظم التأديبية	للدكتور على بك حلمى
لائحة السجون المصرية	
مذكرة « « لمؤتمر السجون الدولى التاسع	
دائرة معارف القرن العشرين الفرنسية	
الأحصاءات القضائية والاقتصادية	
تقارير المخدرات السنوية	
المواد المخدرة	للدكتور عبد الوهاب محمود
الخطط التوفيقية	لعلى باشا مبارك
علم الاخلاق	لأرسطوطاليس
احياء علوم الدين	للامام الغزالى
جوامع الكلم	الدكتور جوستاف لوبون

طبع بالمطبعه المتوسطه بمصر
محرم سنة ١٣٥٥ - ابريل سنة ١٩٣٦